التغيير السياسي والعدالة الانتقالية

رواد كسر حاجز الخوف

المحامي صالح عبد الله باحتيلي والعميد جمال ناصر عوزر
والمهندس مكاوي أحمد عمر

تأليف

فهد عبد الله باحتيلي بن رشيد



عنوان الكتاب: التغيير السياسي والعدالة الانتقالية رواد كسر حاجز الخوف

تــأليـــــف : م/ فهد عبد الله باحتيلي بن رشيد

التصنـــــيف: سير ذاتية.

عدد الصفحات: ١٣٢

الطبعة الأولى، القاهرة، 2025

رقــم الإيــداع: 9340 /2025

الترقيم الـدولي: 978-977-987-033-5

تصميم الغلاف: أمنية محمد.

الإخراج الفـني: أمل رضوان.

mobdeoun.books@gmail.com.

00201006330129



التغيير السياسي والعدالة الانتقالية

رواد كسر حاجز الخوف

المحامي صالح عبد الله باحتيلي،

العميد جمال ناصر عوزر، المهندس مكاوي أحمد عمر

تأليف م/ فهد عبد الله باحتيلي بن رشيد

Bachelor of Business Administration

حضرموت

٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد للـه رب العـالمين والـصلاة والـسلام على نبينـا محمـد وعلى آلـه وصحبــه أجمعين

فصل تمهيدي

أهمية المذكرات في توثيق التاريخ

مقدمة

إن حدود السلطة السياسية التي يجب احترامها تتعلق بقدرة السلطة السياسية على ممارسة مهامها دون أن تتجاوز المبادئ الأخلاقية، القانونية، والإنسانية التي تحمي حقوق الأفراد والمجتمعات[١]. وقد كانت هذه الإشارة وهذا الخطاب هو الغالب في عدة مناسبات عندما بدأت الثورة تخرج للعلن ما بين عامي ٢٠٠٦ م و٢٠٠٧ م، ليتم بعد ذلك التصعيد تباعًا في أسلوب الخطاب، وفي شكل موازٍ، بالمقابل صعد النظام الاستبدادي من خطابه فكانت عبارة «المساس بالثوابت خط أحمر» عبارة عن صك للاستبداد بالشعب[٢]، وتناقلتها أدوات النظام الاستبدادي حتى وصلت إلى أبعد مدى، فاعتقد كثير من الناس إن ذلك شيء مقدس حتى لو كان ذلك النظام فاسدًا أو استبداديًّا، وقد خاطب الرواد الأوائل الجماهير في رسالة عبر المهرجانات إلى سلطات الاستبداد إن احترام الثوابت مرهون بحفظ حقوق الناس، ووجود نظام غير فاسد، ومن أهم ما قيل في مهرجان عزان في السنة التالية، وفي إحدى الكلمات تم التأكيد على «ضرورة الحفاظ على الطابع السلمي الحضاري للنضال حتى يعم كل الفعاليات وحتى يتم الاعتراف بالقضية الجنوبية»، وعلى «احترام حقوق الإنسان» و«أنه يجب علينا ألا نفرط في هذه الحقوق وأن احترام الثوابت مرهون بحفظ حقوق الناس»[٣]. إن الاستبداد سواء كان من خلال القوانين أو الإجراءات القمعية يُعد انتهاكًا صارخًا لحدود السلطة.

(١) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر. مذكرات العميد جمال ناصر عوزر هي عبارة عن خمس مجموعات بدون فهرس، وسنكتفي بذكر رقم المجموعة فقط. ومذكرات ومؤلفات المحامي صالح عبد الله باحتيلي، ومنها كتاب التنظيم القانوني لنظام الحكم المحلي، وكتاب التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي.

(٢) – العميد جمال ناصر عوزر. نفس المرجع السابق.

(٣) – من كلمة رئيس الهيئة المحامي صالح عبد الله باحتيلي، في مهرجان عزان، يوم الثلاثاء ٤١ أكتوبر ٨٠٠٢م، صحيفة الأيام، الأربعاء ٥١ أكتوبر ٨٠٠٢م.

فعندمـا تتجـاوز السـلطة السياسـية حدودهـا وتسـتبد بالشـعب الـذي وقـع تحـت سـيطرتها بسـبب ظـروف سياسـية أو حـروب يُعـد ذلـك خروجًـا عـن الأعـراف الدوليـة، أو عندمـا تتجـاوز تلـك السـلطات حدودهـا عبر القمـع أو التمييـز أو انتهـاك الحقـوق، فـإن ذلـك يُعـد خروجًـا عـن العقـد الاجتماعـي -إذا افترضنـا إن هنـاك عقـد- مـع إنه في الواقـع هـي حالـة خاصـة، كحالـة سـقوط بعـض الشـعوب في قبضـة بعـض الـدول. وفي مثـل هـذه الحالـة، يمكـن لهـذه الشـعوب أن تـرى في الحكـم الـذاتي Self-governance أو الثـورة أو حتـى الانفصـال خيـارًا مشروعًـا، خاصـة إذا اسـتنفدت الوسـائل السـلمية لإصلاح الوضـع[٤].

ينـص ميثـاق الأمـم المتحـدة على إن للشـعوب الحـق في تقريـر مصيرهـا، خاصـة إذا كانـت تحـت احـتلال أو نظـام قمعـي. إذا فشـلت الدولـة في حمايـة حقـوق هـذا الشـعب الـذي وقـع تحـت قبضتهـا فيمكـن لهـذه الفئـة أن تطالـب بحـق تقريـر المـصيرThe right to self-determination، وقـد يتضمـن ذلـك الاسـتقلال أو الحكـم الـذاتي.

إذا كانـت الدولـة أو المدينـة لا تُعـد غير شـخص معنـوي تقـوم حياتـه على اتحـاد أعضائـه، وإذا كانـت سلامتهـا الخاصـة أهـم مـا تُعنـى بـه وجـب أن تكـون لهـا قـوة عامـة قاهـرة لتحريـك وإعـداد كل قسـم على أكثر الوجـوه ملاءمـةً للجميـع، وكما إن الطبيعـة تمنـح كل إنسـان سـلطة مطلقـة على جميـع أعضائـه يمنـح الميثـاق الاجتماعـي الهيئـة السياسـية سـلطانًا مطلقًـا على جميـع أعضائهـا، وهـذه السـلطة نفسـها -وهـي التـي تواجههـا الإرادة العامـة- تحمـل اسـم السـيادة كما قلـت[٥]. لكـن عندمـا تتجـاوز السـلطة السياسـية حدودهـا وتسـتبد بهـذا الشـعب عبر القمـع أو التمييـز أو انتهـاك الحقـوق، فـإن ذلـك يُعـد خروجًـا عـن العقـد الاجتماعـي the social contract.

ومـن الغريـب في الأمـر أن فئـات بعينهـا تظهـر بين الفينـة والأخـرى ومـا زالـت تقـاوم لتكـون متسـلطة، وتمتلـك القـدرة على السـيطرة لتمنـع عمليـة الانتقـال إلى

(٤) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٥) – جـان جـاك روسـو، العقـد الاجتماعـي، أو مبـادئ الحقـوق السياسـية، ترجمـة عـادل زعيتر، مؤسسـة الأبحـاث العربيـة للنشـر، بيروت، الطبعـة الثانيـة، ١٩٩٥م، ص٦٦.

الشكل المثالي لفكرة الدولة التي ظهرت منذ قرون، ويعيدون الحالة في كل مرة إلى الخلف إلى ما قبل نشوء الدولة، وفي هذا السياق نتذكر تصوير (هوبز) عن تلك المرحلة، فتصوير (هوبز) ١٥٨٨- ١٦٧٩[٦] أن الناس كانوا يعيشون قبل نشأة الدولة في صراع وتدافع وعنف لا يأمن أحد على نفسه ولا ماله ولا هم له إلا أن يحافظ على ذاته ضد غارات الآخرين.. لقد كان جحيمًا لا يُطاق، كان لكل واحد من الحقوق بقدر ما يملك من قوة[٧]. هذه هي الحال التي كان الناس عليها قبل أن تقوم الدولة. وعندما ننظر إلى واقعنا نجد إن هناك من هو متشبث بفكرة عود أو بقاء الأنظمة المتخلفة Backward systems، مثل القبلية أو العسكرية أو الاستبدادية؛ لأنها بيئة خصبة للفساد، وهذه الفئات لا تعيش إلا على ذلك. وكان من نتيجة ذلك أن الشعب هو الذي يدفع دائمًا ثمن هذا الفساد، وهو الذي يرزح تحت وطأة الأخطاء والحماقات التي يقترفها حكامه، ويقع ضحية استغلالهم خيراته وابتزازهم لطاقاته[٨].

والناس إذ يقيمون المجتمع المنظم (الدولة) The state عن طريق العقد يختارون من يمثل السلطة، وهذا الذي يمثل السلطة يُعتبر في نظر (لوك) طرفًا أصيلًا في العقد له أمور وعليه أمور[٩].

كيف يكون الفساد أداة ونتيجة في آن واحد؟ الفساد وحده هو القادر على تحريك تروس البيروقراطية المتكلسة، والقادر على شراء الولاء، وتجنيد التابعين، وحشد الأنصار، وبناء قاعدة التأييد، وخدمة المصالح الضيقة، ويمثل الفساد نتيجة في نفس الوقت لهذا المناخ المترهل الذي يخلو من المساءلة والشفافية، ويسوده الغموض، وثقافة إدارية غير ناهضة، وقيم سلبية ضد كل ما هو حديث في المجتمع[١٠].

(٦) – تعاصر لوك ١٦٣٢–١٧٠٤ مع هوبز فترة من الزمان كان فيها هوبز في أواخر حياته وكان لوك في ريعان شبابه وقمة نضجه، وكلاهما إنجليزي.

(٧) – د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص ٧٧.

(٨) – – روبرت ماكيفر – ترجمة د. حسن صعب، تكوين الدولة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٦٦م، ص١٤٥.

(٩) – – د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، ص ١٨.

(١٠) – – سامي فوزي، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م، ص١٣.

يـرى (جـان جـاك روسـو) إن الإنسـان وُلـد حـرًّا ومـع ذلـك فهـو الآن مكبل بـالأغلال -في تصـوره للدولـة- وإن طبيعـة العقـد الاجتماعـي تجعـل شرائطـه محـددة ودقيقـة إلى أبعـد مـدى بحيـث إن أدنى تغيير فيهـا يجعلهـا غير ذات أثـر.

لقـد اسـتلهم هـؤلاء الـرواد مـن تلـك التصـورات إنـه ينبغـي على هـذا الشـعب الـسير في الاتجـاه الصحيـح The right direction، وهــو الاتجـاه المعاكـس لحركـة التخلـف التـي لـوت عنـق مسـار الأحـداث لصالحهـا، لقـد تأخرنـا كـثيرًا في بنـاء الدولـة الضامنـة للحريـة والعدالـة والمسـاواة[١١]، وإذا تركنـا الحـال على مـا هـو عليـه بقينـا نـدور دوران القطيـع داخـل دائـرة مفرغـة، ثـم في كل مـرة تعـود بنـا الدائـرة لتذكرنـا بتلـك المفارقـات في فهـم الأحـداث لأولئـك الذيـن يصرون على إنشـاء دائـرة مربعـة[١٢]، ويقصـدون بذلـك تجـارب تلـك الـدول التـي مررنـا بهـا غير المنطقيـة، ومما لا ريـب فيـه أن معرفـة الصـورة التـي عليهـا واقعنـا الصحيـح بين الأمـم قـد تبـدل لدينـا الكـثير مـن المفاهيـم والمواقـف، ونوقـف هرولـة الأقـدام الأتوماتيكيـة خلـف مشـاريع الاسـتبداد والتخلـف Tyranny and backwardness، ونفتـح نافـذه للنـور على عقولنـا لنعـرف الطريـق الصحيـح، وفي سـبيل ذلـك فإننـا نشـارككم في تقديـم مـادة تسـهم في فهـم الأحـداث والوقائـع مـن منظـور إنسـاني تمـت معايشـته عـن قـرب، ومـن خلال مذكـرات تعطـي صـورة مبـاشرة للأحـداث التـي عاشـها كاتبهـا، وتتيـح للقـارئ فرصـة الاطلاع على تفاصيـل الأفـكار والـرؤى، والمواقـف السياسـية والاجتماعيـة، والتحديـات الشـخصية التـي واجههـا.

وبطبيعـة الحـال تكتسـب المذكـرات Notes أهميـة خاصـة حيـنما يكـون أصحابهـا شـخصيات فاعلـة ومؤثـرة في صنـع التغـيير والتاريـخ أو الشـهادة عليـه. مـن هـذا المنطلـق، تشـكل هـذه المذكـرات والنصائـح وثيقـة هامـة ليـس فقـط لتوثيـق أحـداث الحيـاة أو المـسيرة النضاليـة، بـل أيضًـا لرصـد تطـورات فترة حرجـة، هـي نهايـة تحالـف العسـكر والقبيلـة وبدايـة التأسـيس لمرحلـة ينبغـي أن تكـون مشرقـة في تاريـخ الدولـة الجديـدة.

(١١) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(١٢) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

وحينما كان الحق والحرية هما كل ما يجول في المخيلة، فإننا نجد أن تلك المذكرات ليست مجرد سرد شخصي، بل «إنها تفتح نافذة على الشعور الإنساني human feeling"[١٣]، وهي سجلات حية تعكس الروح الثورية وتعبر عن عمق التجارب الجماعية، من خلال هذه المذكرات يتمكن الباحثون والأجيال القادمة من جمع وفهم الكثير من المفردات عن الثورة revolution بشكل أعمق؛ مما يعزز القدرة على استخلاص الدروس والعبر لتطوير المجتمعات مستقبلًا.

ومع ذلك يكفي لإيضاح مدى أهمية مذكرات الثوار أن يُقال عنها إنها تلعب دورًا بالغ الأهمية في توثيق الأحداث التاريخية من وجهة نظر المشاركين الفعليين في الحركات الثورية. هذه المذكرات تشكل مصدرًا قيمًا لفهم ديناميكيات الثورات وتأثيرها على المجتمعات. وتأتي أهميتها من حيث إنها تتيح وصفًا مباشرًا ودقيقًا للأحداث من منظور من عاشوها وشاركوا فيها، وتقدم تفاصيل غالبًا ما تكون غائبة عن السجلات الرسمية أو المصادر التاريخية التي قد تتأثر بالرقابة أو التحيز، وتساعد على فهم الدوافع الشخصية والجماعية التي دفعت الثوار للانخراط في الحركات الثورية، وتعكس الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى اندلاع الثورات، وتسهم المذكرات في خلق رواية تاريخية متكاملة، خاصة إذا تمت مقارنتها بمصادر أخرى مثل الوثائق الرسمية أو الصحف، وتُلهِم الأجيال القادمة من خلال تسليط الضوء على النضال من أجل الحرية والعدالة freedom and justice، وتحمل رسائل تحفيزية حول أهمية التضحية والنضال في سبيل القضايا العادلة.

إن هذه الثورة قد نراها تختلف كثيرًا عن الأحداث السابقة التي أُطلق عليها ثورات؛ لأن هذه الثورة "قد وضعت الناس على الطريق الصحيح"[١٤] بعد سنوات من التيه والحيرة والتخبط ما بين القومية والاشتراكية والهوية، بعد سنوات تبدلت فيها كل الأفكار والمفارقات والأهداف التي أُقيمت الثورة من أجلها، وتحول الأشخاص الذين حملوا تلك الشعارات إلى النقيض بسرعة ولم يبقَ

(١٣) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(١٤) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

منهم من يدافع عنها أحد، بعد أن تحكموا في مصير الشعب فترة طويلة من الزمن بالعنف وباسم تلك الشعارات، وفشلو في رسم دائرة مربعة، لكن أضاعوا بها الكثير من الوقت. ولهذا السبب كان اعتقاد كثير من الناس في بداية الأمر أن هذه الثورة لن تكون إلا مزيدًا من التهريج كمثيلاتها، (ونقصد بمثيلاتها ثورة تلاميذ ماركس وثورة تلاميذ جمهورية القبيلة)، وكان اعتقاد الناس تجاه الترتيبات الأولى للثورة على أقل تقدير أن ذلك بعيد المنال أو أنه ليس إلا أفكارًا مثالية لا تمت للواقع بصلة، فهناك نظام استبدادي، وهناك تشويش على موضوع الهوية والانتماء Identity and belonging، وهناك يأس وعدم ثقة تجاه الدعوة للتغيير بسبب الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها قادة تلك المراحل، وبسبب الأفكار الفوضوية التي عصفت بهوية المجتمع وثقافته آنذاك[١٥].

وبالتالي فإن الثورة الجديدة كانت بالفعل مثالية، لكن المثالية الثورية معناها أكبر من ذلك، فهي تشير إلى الإيمان العميق بالمبادئ والأفكار المثالية التي تهدف إلى تغيير جذري في المجتمع أو النظام القائم، ويرتبط بفكرة أن الثورة ليست مجرد وسيلة للإطاحة بنظام فاسد، بل هي طريق لتحقيق رؤية مستقبلية أكثر عدلًا وإنسانية، وأن القيم العليا كالحرية، العدالة، والمساواة ليست مجرد أهداف بل هي حقائق يجب تحقيقها مهما كلف الأمر[١٦].

المثالية الثورية هي مفهوم يجمع بين فكرتين رئيسيتين: المثالية (Idealism) والثورية (Revolutionary). يمكن فهم المصطلح بشكل أكثر وضوحًا من خلال تحليل عناصره:

المثالية: تشير إلى التمسك بمبادئ وأهداف سامية غالبًا ما تكون بعيدة عن الواقع الحالي. يميل المثاليون إلى تصور العالم كما يجب أن يكون وفقًا إلى قيمهم ومعتقداتهم بدلًا من قبوله كما هو.

(١٥) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(١٦) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

الثوريــة: تعنــي الســعي إلى تغــيير جــذري في النظــام الاجتماعــي أو الســياسي أوالاقتصــادي. الثوريــون عــادة مــا يــرون إن الوضــع الراهــن غير مقبــول ويتطلــب تحــولًا جذريًّــا، غالبًــا مــن خلال وســائل غير تقليديــة.

المثاليــة الثوريــة تــعبر عــن رؤيــة تســتند إلى تصــور مثــالي أو طمــوح عــن شــكل المجتمــع أو النظــام المثــالي، لكنهــا في الوقــت نفســه تعتمــد على العمــل الثــوري كوســيلة لتحقيــق هــذا التصــور. بمعنــى آخــر، هــي الالتــزام بأهــداف مثاليــة مثــل العدالــة الاجتماعيــة، الحريــة، والمســاواة، مــع الإصرار على تحقيقهــا عبر تغــييرات جذريــة، غالبًــا باســتخدام وســائل ثوريــة. تحــدث (هيجــل) في كتابــه (نشــأة النظريــة الاجتماعيــة) عــن المثاليــة الثوريــة، وهــي محاولــة لإضفــاء نظــام الواقــع التجريبــي المضطــرب، وحين يترجــم هــذا الموقــف إلى السياســة أو الاجتماعيــة فإنــه يعنــي إن المثاليــة تســعى إلى تحريــر المجتمــع مــن قبضــة العوامــل العشــوائية التــي تظــل تتحكــم فيــه مــا دام هــذا المجتمــع نهبًــا للعمليــات الآليــة التــي تســيطر عليهــا قــوى غير عقليــة[١٧].

إننــا نــرى في سرد التجــارب والتحديــات التــي واجهــت هــؤلاء وكل زملائهــم مــن الــرواد الأوائــل، رواد كسر حاجــز الخــوف، منــذ ٢٠٠٦م، الذيــن أســســوا لمرحلــة "ينبغــي أن تكــون أكثر إشراقًــا ووضوحًــا في ســبيل بنــاء مؤسســات الدولــة وتحقيق الاســتقلال"[١٨] بعــد مرحلــة اللا دولــة التــي مــرت بهــا الــبلاد منــذ ســبعين عامًّــا أو يزيــد، مرحلــة كانت مــن أســوأ المراحــل، تلــك التــي ســيطر فيهــا تحالــف العســكر والقبيلــة، وتمــت إدارتهــا بحكــم الأشــخاص الذيــن تســلقوا بمؤهــل القبيلــة، وأمســكوا بــكل مفاصــل الدولــة، فيهــا تمــت الدعــوة إلى اتجاهــات متناقضــة، وتــم الترويــج لكثير مــن المفاهيــم الخاطئــة التــي لم يُقــدر لهــا البقــاء لأنهــا كانــت خاطئــة، وقــد شرح (هيجــل) بصــورة مبســطة الحالــة هنــاك في أوروبــا في ذلــك الوقــت التــي كانــت شــبيهة بواقعنــا، فــإن الدولــة الألمانيــة في العقــد الأخير مــن القــرن الثامــن عشر لم تعُــد دولــة، إذ إن مخلفــات الاســتبداد الإقطاعــي كانــت لا تــزال تضرب أطنابهــا في ألمانيــا، وازداد طغيانهــا لأنهــا تفتتــت إلى

(١٧) – هربــرت ماركيــوز، ترجمــة د. فــؤاد زكريــا، العقــل والثــورة (هيجــل ونشــأة النظريــة الاجتماعيــة)، الهيئــة المصريــة العامــة للتأليــف والنشــر، ١٩٧٠م. ص٧.

(١٨) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

كثرة من النظم الاستبدادية الصغيرة التي يتنافس كل منها مع الآخر[١٩].

ومما لا شك فيه، تُعد هذه المذكرات إلى جانب الوثائق الرسمية أو الروايات المتعددة عن هذه الفترة ذات قيمة، وتلعب مذكرات هؤلاء ومذكرات زملائهم في مرحلة كسر حاجز الخوف دورًا محوريًّا في ملء الفجوات التاريخية وتقديم روايات أكثر شمولية، وتوثيق الحقائق على الأرض، على أقل تقدير في هذه المنطقة، فهي لا تسرد فقط الأحداث من منظور رسمي، "بل تفتح نافذة على الشعور الإنساني، والتجارب الفردية، والرؤى التي قادت إلى اتخاذ القرارات الحاسمة"[٢٠].

دور الشخصيات الرائدة في بناء الدولة

من منظور رجل الاقتصاد والإدارة، فإن الشخصيات الرائدة ليست فقط صناع القرار، بل تشمل الخبراء الذين يعملون معًا لخلق بيئة اقتصادية وإدارية مستدامة. إن نجاح الدول يعتمد على وجود قيادات تمتلك الرؤية Vision، والمعرفة knowledge، والإرادة Will للتغيير والتطوير؛ مما يضمن بناء دولة قوية تعتمد على الاقتصاد المتين والإدارة الفعالة لتحقيق الازدهار والاستقرار.

ثم إنه مما لا شك فيه أن رحلة البحث عن الطريق الصحيح، وبناء دولة جديدة تتطلب جهدًا جماعيًّا وقيادة حكيمة، وأن الشخصيات الرائدة تلعب دورًا محوريًّا في صياغة مستقبل الوطن. لقد كان لهؤلاء الرواد شرف الاشتراك مع كوكبة من رواد النضال الذين تركوا بصماتهم العميقة على معاول النضال في سبيل التنقيب عن الطريق الصحيح والخيار الصحيح الذي يمثل تاريخ الدولة الحقيقي المشرف[٢١]. لم يكن دورهم مقتصرًا على الإسهامات السياسية Politics أو القانونية Legal، بل إنهم لم يتركوا خيارًا من خيارات النشاط الثوري إلا وطرقوه، ابتدأ من التثقيف الثوري Revolutionary education من خلال نشر الأفكار الثورية والدعوة وتوزيع المنشورات، والملصقات على جدران الشوارع العامة التي

(١٩) – هربرت ماركيوز، ترجمة د. فؤاد زكريا، العقل والثورة (هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية)، الهيئة المصرية العام للتأليف والنشر، ١٩٧٠م. ص٧٣.

(٢٠) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٢١) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

كانت تدعو إلى الخروج والثورة على الاستبداد، بل امتد إلى التنظيم وإلى الإرشاد الفكري والاجتماعي، ذلك الإرشاد الذي تبلورت عنه أفكار ساعدت في تشكيل وبناء وثائق الهوية الوطنية للدولة، إلى جانب مشاركتهم في صياغة وثائق الرؤية السياسية والنظام الأساسيThe organization's bylaws التي تم إقرارها لاحقًا من قبل الجمعية العمومية لشعب الجنوب.. إن فكرة التغيير الكلي التي سار عليها هؤلاء الرواد الأوائل تستند إلى أسس فلسفية كتلك التي لدى (هيجل) الذي كان يرفض فكرة التحول التدريجي ويؤكد على ضرورة التحول المفاجئ[٢٢].

من خلال هذه المذكرات، نسلط الضوء على الأدوار التي أوكلت إلى هؤلاء وزملائهم من الرواد الأوائل في المشاركة في وضع الأفكار الأولى لبرنامج الثورة Revolution Program، وصولًا إلى المشاركة في صياغة وإعداد وثائق الرؤية السياسية والنظام الأساسي الذي تم إقراره لاحقًا من قبل الجمعية العمومية للمجلس الانتقالي الجنوبي. أي تلك المبادئ والأسس والأهداف التي تبنتها الحركات النضالية لاحقًا على اختلاف أنواعها، والتي كانت جزءًا من نظمها الداخلية، تلك الوثائق التي تفيد مستقبلًا في بناء الدساتير والقوانين لمرحلة الدولة الجديدة، من خلال هذه المذكرات يمكننا تسليط الضوء على مرحلة كانت عصيبة، وتحيط بها التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فيها اختار هؤلاء وزملاؤهم هذا القرار، وكانوا على استعداد لمواجهة كل التحديات منذ اللحظات الأولى التي تم افتتاحها بمرحلة كسر حاجز الخوف وتوجيه الضربات الموجعة لتحالف حكم العسكر والقبيلة إلى اللحظات الأخيرة التي صاحبت فترة المرحلة الانتقالية Transitional phase. "اللحظات الأولى هي الأصعب، كان الهم الأكبر هو كيفية تجاوز هذه المرحلة لتتمكن الجماهير من الخروج بدون خوف، وحدث ذلك بالفعل، بعد محاولات كثيرة من رواد كسر حاجز الخوف كُللت بالنجاح، سمحت للجماهير بالخروج على مراحل يتحدون فيها الآلة العسكرية للنظام الاستبدادي"[٢٣]، وما كان ليحدث ذلك لولا هؤلاء الرواد الذين كانوا بحق

(٢٢) – العقل والثورة (هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية) نفس المرجع السابق ص١١.

(٢٣) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

رموزًا لتلك المرحلة، وتكللت جهودهم فيما بعد بتأسيس مؤسسات قوية نظمت الحراك الجماهيري mass movement، وكانت قادرة على مواجهة التحديات، والتأسيس لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

إن الأفكار التي تبناها هؤلاء الرواد والتي نقدم منها تباعًا مقتطفات عند كل مناسبة تسلط الضوء على القيم والمبادئ والمثل التي نرى إنها مفيدة، فهي ذاتها -أي تلك الأفكار- "كانت رافدًا من روافد بناء الوثائق الوطنية، وثائق الرؤية السياسية والنظام الأساسي الذي تم إقراره لاحقًا من قبل الجمعية العمومية»[٢٤]، التي ستكون بدون شك في المستقبل رافدًا مهمًّا لبناء أسس مؤسسات الدولة، وأخرى يُستفاد منها في النهوض بالعدالة الاجتماعية، والحرية، والكرامة الوطنية، كما تعكس التضحيات الشخصية والجماعية التي بُذلت من أجل تحقيق هذه الرؤية. عبر هذه المذكرات، نفهم كيف ساهمت الأفكار الطموحة والرؤية المستنيرة لهؤلاء الرواد الأوائل في تحويل الحلم الوطني إلى واقع ملموس، وكيف نجحت هذه الشخصيات في تجاوز التحديات لتحقيق هدف بناء دولة مستقلة ومستقرة.

تُعد هذه المذكرات شهادة حية على رحلة طويلة من النضال والإصرار لهؤلاء الرواد -وهي توثيق لدورهم في بناء مستقبل الدولة- وحافزًا للأجيال القادمة للسير على نفس النهج في سبيل تحقيق المزيد من الإنجازات.

تُعد المذكرات التي تركها الرواد الأوائل، بمثابة شهادة لأشخاص آثروا التضحية، وتروي قصة كفاح وإصرار، وتسلط الضوء على التضحيات التي قدموها في سبيل قضاياهم الوطنية.

إن أفكار هؤلاء التي نحن بصدد عرضها ليست مجرد سرد لأحداث مرت في الزمن، بل هي "تجسيد لروح مقاومة لا تعرف الاستسلام[٢٥]"، "وأفكار ثورية تنبع

(٢٤) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٢٥) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

من عميق المأساة والتحدي في أيام عصيبة إلى جانب الزملاء المناضلين"[٢٦] الذين وصلت عقولهم إلى مستوى عالٍ من الوعي، ذلك النمو الذي يصفه (هيجل) بأنه "تقدم في الوعي بالحرية"[٢٧].

فقد يكون التاريخ مليئًا بأسماء لامعة استحقت التقدير، لكن البعض منها يترك أثرًا أعمق من غيره. فهؤلاء قد رسموا الطريق الصحيح لأول مرة في تاريخ المنطقة منذ مائة سنة تقريبًا، يُعد هؤلاء من تلك الشخصيات الاستثنائية التي كانت لها بصمة واضحة في التاريخ السياسي والاجتماعي لمنطقتنا. وليس ذلك بغريب، "فقد وجدنا أنفسنا في ظروف قاسية شهدت تمييزًا واستبدادًا، ما شكل لدينا توجهًا نضاليًّا ونزعة ثورية"[٢٨]. ومن خلال تلك المحطات التي مروا بها، يمكننا أن نقدم تسلسلًا للأحداث وكيف انطلقت الشرارة الأولى لحركة مقاومة أسهمت في تغيير واقع مجتمعنا.

تقدم هذه التجربة النضالية دروسًا يُؤمل أن يستفاد منها، وإنه بطبيعة الحال عاش الكثير من المناضلين أيامًا من القهر والمعاناة، منها الاعتقال[٢٩] والنفي، ولكنهم لم ينكسروا أمام التحديات، بل على العكس، فدائمًا ما تتحول معاناتهم إلى قوة تدفع للمضي قدمًا؛ ولذلك كان لهم الدور المحوري في تشكيل حركة جماهيرية واسعة ضمت فئات مختلفة من المجتمع، استطاعت مواصلة الزخم الثوري[٣٠].

---

(٢٦) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٢٧) – هربرت ماركيوز، ترجمة د. فؤاد زكريا، العقل والثورة (هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية)، الهيئة المصرية العام للتأليف والنشر، ١٧٩١٠م. ص.٩١.

(٢٨) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٢٩) – قوة أمنية تعتقل أربعة من نشاء الحراك السلمي بميفعة، جمال ناصر عوزر، صالح عبد الله رشيد، محمد يسلم باعوضة، رشاد لحمر، الثلاثاء ٨٢ ابريل ٢٠٠٩م، صحيفة الأيام «اعتقلت القوة الأمنية المرابطة في نقطة منطقة عين بامعبد بمديرية رضوم بشبوة عصر أمس الأول أربعة من نشطاء الحراك السلمي الجنوبي من أبناء مديرية ميفعة، إلى ذلك أدانت عدد من الفعاليات السياسية والشعبية بمديرية ميفعة ما أقدمت عليه الأجهزة الأمنية من تعسف بحق نشطاء الحراك السلمي، مطالبة بسرعة إطلاق سراحهم ومحاسبة من أمر ونفذ».

(٣٠) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

ما يميز هذا الطرح هو أنه ليس مجرد قصة شخصية لبعض الأحداث، بل يعكس مدى فهم هؤلاء الرواد خطورة المستوى الذي وصلت إليه الحالة الاجتماعية والسياسية التي شهدها الوطن، وكيف أنهم رأوا إنه آن الأوان لإحداث تغيير، "والمساهمة في وضع أفكار تساهم في بلورة وعي جماهيري يعبر عن تطلعات الشعب وآماله، وللخروج أيضًا من انتكاسة الهوية والوضع المأساوي للحالة الاقتصادية والاجتماعية"[٣١]، إن فهم هؤلاء الرواد للحالة في وقت سابق لاستيعاب المجتمع لخطورة المتغيرات وفي توقيت يمكن وصفه أنه قبل فوات الأوان يجعلهم رموزًا للكفاح، ويجعل من تجربتهم النضالية دروسًا وعِبرًا ينبغي الاستفادة منها مستقبلًا للبقاء على الطريق الصحيح من أجل الحرية والعدالة.

من خلال ملاحظاتهم ومؤلفاتهم، وملاحظات زملائهم، نستطيع نقل هذه التجربة وتلك الأفكار للأجيال القادمة إلهامًا لهم بالانخراط في العمل السياسي والمجتمعي؛ لإحداث تغيير، وإصلاح أي خلل، وتبني فكر العدالة الاجتماعية على الواقع، فالفكر لا يطابق الواقع إلا بقدر ما يحول الواقع أو يبدله عن طريق فهم بنائه المتناقض[٣٢].

إنه بقدر احترام جهود المناضلين، وبقدر الافتخار بها قد تتجاوز تأثيرات صداها الحدود الوطنية إذا تم تقديم تلك الأفكار والمآثر فيما بعد من خلال وسائل نقل المعرفة لتلتقي بمثيلاتها من خارج الحدود في الحركات الاجتماعية في المنطقة، وبذلك يساهم في تشكيل حركة مدنية تعزز من القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. "إن الإرث النضالي -الذي يرشد إلى الطريق الصحيح- والفكري والسياسي يشكل ركيزة أساسية لفهم السياقات الحالية للصراع من أجل العدالة"[٣٣].

سوف نقدم مقتطفات من مجموعة مذكرات المحامي (صالح عبد الله باحتيلي) والعميد (جمال ناصر عوزر)، والمهندس (مكاوي أحمد عمر) عن مرحلة

(٣١) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٣٢) – هربرت ماركيوز، ترجمة د. فؤاد زكريا، العقل والثورة (هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية)، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠م. ص١٩.

(٣٣) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

ظهور مؤشرات الخطر الذي كان يتهدد المجتمع آنذاك، مرورًا ببدء إعلان خوض معركة النضال ضد الاستبداد، والتغيير السياسي، والمرحلة الانتقالية، وصولًا إلى الإنجازات في مرحلة بناء الدولة الانتقالية. سنسلط الضوء على العوامل التي ساهمت لديهم في تشكيل الشخصية الثائرة بداخلهم، والعلاقات التي بنوها مع زملائهم في النضال، وكذلك التأثيرات الإيجابية التي خلفوها للأجيال اللاحقة.

إن دراسة وعرض أفكار المناضلين ليست مجرد محاولة لتوثيق التاريخ، بل هي دعوة للاعتبار والتأمل في كيفية تحقيق التغيير. فالأجيال الجديدة مدعوة لتأمل تجاربهم، والاستلهام منها لتستمر المسيرة نحو الحرية والعدالة. في عالم تتصاعد فيه التحديات، يبقى التغيير دائمًا ضرورة ملحة، وتبقى الأفكار حاضرة، فنذكرهم بأن الأمل والتغيير ممكنان، "وأن الكفاح من أجل القيم النبيلة يستحق كل جهد عقلي"[٣٤]. إن حياة العقل لتتجلى في صراع الإنسان الدائم من أجل فهم ما هو موجود وتشكيله وفقًا إلى الحقيقة المفهومة[٣٥].

فليكن هذا الكتاب منارة تنير الطريق للأجيال القادمة، ونقدمه ليتواصل السعي نحو بناء مجتمع أكثر عدلًا وكرامة، وهي مرحلة مكملة للثورة التي كانوا قد بدأوها.

وسنشرح هنا مفهوم التغيير السياسي، ومعركة الدفاع عن العدالة الاجتماعية، وعن حقوق الإنسان، وسوف نناقش بعض الأفكار التي وردت في كتاب التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي في ميفعة وحضرموت[٣٦]، الذي كان قد تطرق إلى ما ينبغي أن تكون عليه المرحلة الثانية من النضال المستمر -وفقًا إلى ما يراه- ومفاهيم وأسس نظام الحكم الذاتي، كمفاهيم عامة.

(٣٤) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٣٥) – – هربرت ماركيوز، ترجمة د. فؤاد زكريا، العقل والثورة (هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية)، الهيئة المصرية العام للتأليف والنشر، ١٩٧٠م. ص٤٣.

(٣٦) – المحامي صالح عبد الله باحتيلي، كتاب التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي.

هذا الكتاب يتكون من أربعة أبواب وعدة فصول وفروع، تتناول عدة محاور أساسية، تتعلق بدوافع الثورة ومنها المسألة الاجتماعية والنشاط الثوري، وبمفهوم التغيير السياسي والعدالة الانتقالية، والمفاهيم والمبادئ والأسس والأطر القانونية للحكم الذاتي، ومقومات إنشاء نظام حكم ذاتي في ميفعة وحضرموت، والتحديات التي تواجه تحقيق هذا النظام في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية.

***

الباب الأول
دوافع الثورة

الثورات ليست حدثًا عشوائيًا، بل نتيجة تراكم عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. فهم دوافعها يساعد في تحليل أسبابها وتوقع تداعياتها، مع التأكيد على أن كل ثورة فريدة بظروفها الخاصة. «الثورات هي تحولات جذرية في المجتمعات، تنتج عن تفاعل عوامل متعددة تدفع الشعوب إلى التمرد على الوضع القائم»(٣٧). يمكن تلخيص تلك الدوافع في عامل أو عدة عوامل أو قد تجتمع كل تلك العوامل، فيحدث زلزال الثورة التي ليس بالضرورة أن تكون تصحيحية، أو تهدف إلى تغيير النظام الاستبدادي القائم، ولكن قد تتخذ منحى آخر هو منحى التحرر. «فالظلم الاجتماعي والاقتصادي يُعد من أبرز تلك الدوافع، وينتج عن ذلك التفاوت الطبقي والفقر»(٣٨). وعندما تتركز الثروة في يد فئة قليلة ويعاني غالبية الشعب من الحرمان، تزداد مشاعر السخط والرغبة في التغيير. «ثم يأتي الاستبداد السياسي في صورة غياب الحريات السياسية وقمع الحكومات للمعارضة الذي يدفع الشعوب إلى الثورة»(٣٩). وبكل تأكيد «يؤدي فقدان العدالة وانتشار القمع إلى خلق بيئة ملائمة للتمرد»(٤٠). وهناك أيضًا البطالة ونقص الفرص، أي إن ارتفاع معدلات البطالة -خاصة بين الشباب- يولد إحباطًا وعدم استقرار؛ مما يدفع الأفراد إلى المطالبة بتغيير النظام القائم. والفساد وسوء الإدارة، أي إساءة استخدام السلطة والموارد العامة يقلل من ثقة الشعوب في الحكومات، ويجعل الثورة وسيلة لاستعادة الحقوق والعدالة. ثم تأتي التطلعات السياسية في مرحلة ما، أي رغبة الشعوب في المشاركة السياسية واختيار حكامها تدفعها إلى الثورة، خاصة في الأنظمة التي ترفض الإصلاحات الديمقراطية عندما يتعلق الأمر بالدعوة إلى حكم ذاتي. والأزمات الاقتصادية، والكساد الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار تزيد من معاناة الشعوب، عوامل محفزة أخرى؛ مما يجعل الثورة خيارًا لتحسين الأوضاع وتغيير النظام الذي أوصل الناس إلى هذا المستوى. وسنقدم شرح ذلك تحت عنوان (الاستبداد بالشعوب وعوامل الهوية) من واقع مذكرات هؤلاء في الفقرات التالية.

(٣٧) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٣٨) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٣٩) – مجموعة مذكرات المحامي صالح باحتيلي.

(٤٠) – نفس المرجع المهندس مكاوي أحمد عمر.

«قد تقع بعض الشعوب تحت هيمنة دول أخرى بسبب ظروف غير عادية كالحرب مثلًا، وتستبد بها، وتصادر هويتها وتمنعها من حقها في التحرر، هنا تبرز الحاجة إلى سلوك طريق التحرر، ويبرز الصراع من أجل الهوية، وهذه الأسباب إلى جانب الاضطهاد والتهميش تُعد محركات فعالة للثورات»[٤١]. إن التركة السيئة التي ورثها شعب الجنوب عن تلاميذ ماركس ونظامهم البليد الذي حكم الجنوب في تلك الفترة كانت وحدها تكفي لأن تقوم الثورة لتحرير المجتمع من تلك الأفكار الغبية والثقافات الدخيلة على ثقافة مجتمعنا المسلم[٤٢].

عندما عقد هؤلاء الرواد العزم على تفجير الثورة، وخوض المعركة كانوا يعلمون إنهم يقفون أمام كم هائل من الفوضى وأضرار جسيمة كانت قد أصابت المجتمع بفعل تلاميذ ماركس الذين أضاعوا على شعب الجنوب الكثير من الوقت، ومنعوه عن التقدم والازدهار، وشغلوه بتلك الأفكار الغبية التي دمروا بها ثقافة المجتمع، إنه كم هائل من الفوضى تمتد إلى ما قبل عام ١٩٩٠ م، وما تلاها من أحداث مؤسفة، أولها الاجتياح الذي حدث للنظام السياسي وجغرافيا الدولة وما تلاه من اجتياحات متفرقة استهدفت الهوية الوطنية والثقافية، كانت أشبه بزلزال قوي لحقته هزات ارتدادية، كانت كافية لإحداث صدع عميق في القيم والاتجاهات والأفكار؛ وبالتالي أدى ذلك إلى حالة من الفوضى وعدم الانضباط، صاحبها تنفيذ برنامج تعبئة لتقبل الأسلوب الجديد للحياة، حتى أصبح هذا الأسلوب هو المقياس المعتمد لذاك السلوك الذي يُعتبر في الواقع سلوكًا غير مقبول، «وأهم عناوين ذلك الاجتياح الثقافي ثقافة الفيد وثقافة الغنيمة والاستيلاء والسطو على كل شيء، وثقافة الرشوة وثقافة الأحكام العرفية ووظيفة الشخص العاقل، ووظيفة الشخص الشيخ الذي تم تفضيله على القضاء في الحكم، وثقافة عدم احترام القانون»[٤٣]. هذا الهجوم الشرس على القيم لم يكن عفويًا، بل تم تمويله بشكل كبير، وتنفيذه بشكل منظم لتحقيق أهداف تم وضعها مسبقًا،

(٤١) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(٤٢) – نفس المرجع السابق.

(٤٣) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

ومـن شـدة ذلـك الهجـوم أن نتائجـه وانعكاسـاته ظهـرت سريعًـا في سـلوك المجتمـع، فعمـت الفـوضى، والسـطو والنزاعـات التـي وصلـت في أعلى مسـتوياتها إلى نزاعـات قبليـة استُخدمت فيهـا الأسـلحة الثقيلـة[٤٤]، لقـد وصـل المجتمـع في تلـك الـفترة إلى قناعـة أن مـا يجـري ليـس إلا ضرورة طبيعيـة ينبغـي الانسـياق لهـا، واسـتمر الانهيـار، حتـى تحـول المجتمـع إلى شيء آخـر، وكادت تختفـي كل مظاهـر السـلوك المثـالي، حتـى إن السـلوك المثـالي الـذي يتسـق مـع القيـم والمثـل لم يكـن غير معـروف فقـط، بـل كان غير مـرئي[٤٥].

«ومـن أبشـع مـا حـدث إلى جانـب تـدمير القيـم والأخلاق: التغـيير الديموغـرافي demographic change، وهـو التغـيير الـذي يحـدث في التركيبـة السـكانية ولكـن بشـكل ممنهـج ومفتعـل، وقـد تـم الإنفـاق على هـذه الخطـة المليـارات، وتمـت بالنقـل مـع التهـجير، حيـث تـم نقـل الكـثير، ومـن كل المسـتويات إلى الأرض الجديـدة كتجـار يبيعـون كل شيء وفي كل مـكان ويتبعهـم جيـش مـن البائـعين المتجـولين، وأغلبهـم يتبـع وحـدات عسـكرية لديهـا معسـكرات كـبيرة، ومنهـم تـم نشر آلاف المتسـولين المكلـفين بجمـع المعلومـات، ووظيفتهـم أيضًـا نشر الشـائعات لخلـق حالـة مـن التحكـم في مشـاعر المجتمـع، ثـم توجيهـه إلى الاتجـاه الـذي يحقـق النتائـج المطلوبـة»[٤٦]. فهبطت ثقافـة المجتمـع إلى مسـتوى غير مسـبوق، ووصـل في بعـض الأحيـان ببعـض النـاس افتعـال بعـض الأحـداث أو اسـتغلال الحـوادث العرضيـة للمطالبـة (بعـدل) علامـة لقبـول الاحتـكام لشـخص أو شـيخ، وقـد أعـادني ذلـك بالذاكـرة إلى العصـور القديمـة التـي كانـوا فيهـا مـن الواجـب أن يحمـل أحدهـم غصنًـا مـن الشـجرة المتنـازع عليهـا، أو حفنـة مـن تـراب مـن الأرض المتنـازع عليهـا لتسـجيل دعـواه عنـد شـيخ القبيلـة.

لقـد حـرص الحـكام الجـدد على إعـادة كتابـة التاريـخ لهـذه المنطقـة الخاضعـة لسـيطرتهم ولكـن بالشـكل الذيـن يـرون إنـه يخـدم أجنداتهـم، فسـعوا إلى تشـويه حضاراتهـا وإنجازاتهـا لتبريـر التواجـد الجديـد، وانتقـوا مـن التاريـخ مـا يشـبه برامجهم

(٤٤) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٤٥) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(٤٦) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

لترسيخ ثقافة التخلف. وفي المناهج الدراسية الجديدة، قدموا أنفسهم أنهم المنقذ الذي جلب «التحضر» لشعب «متخلف»[٤٧].

«لقد لعب الحكام الجدد في تلك المرحلة دورًا كبيرًا في تأجيج الصراعات القبلية والطبقية والطائفية لتقسيم المجتمعات ومنع وحدتها؛ مما أدى لاحقًا إلى حلقة مفرغة من الاقتتال والثأر والصراعات المروعة»[٤٨].

إلى جانب طمس الهوية الثقافية، عمد الحكام الجدد إلى نهب موارد الشعب الذي سقطت أرضه تحت أيديهم في ظروف غير عادية؛ مما أدى إلى إفقارهم وإبقائهم في حالة تبعية اقتصادية. روجوا لأفكار هدامة اقتصاديًا، مفادها أن الشراء من الماركت أفضل من الزراعة المكلفة لتكتمل التبعية الاقتصادية والتحكم، فتحولت البلاد إلى ماركت كبير يتحكم فيه شخص واحد، يُباع فيه كل شيء بما فيها البترول ومشتقاته.

لم يكن هناك سبيل للنجاة من القمع لمن رفض الخضوع. لجأت تلك الفئة إلى حملات قمع دموية ضد أي حركة مقاومة، كما فعلت مع رواد كسر حاجز الخوف لهذه الثورة، حيث ارتكبت جرائم شنيعة في أكثر من مكان. استخدمت هذه القوى السجون والتعذيب والإعدامات الجماعية لإرهاب الشعب وردعه عن المطالبة بحقوقه.

«في كثير من الدول التي تحكمها أنظمة استبدادية، وكما حدث يومًا ما هنا، أصبح مصطلح (الإرهاب) أداة قمعية تُستخدم لتبرير العنف والتنكيل بالمعارضين، وتدمير المجتمعات، وإحكام القبضة الأمنية على الشعوب، تلجأ بعض الأنظمة إلى افتعاله والمبالغة في التهديد به لتبرير سياساتها القمعية وتحقيق مصالحها الضيقة على حساب استقرار المجتمع وحرياته»[٤٩].

(٤٧) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٤٨) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(٤٩) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

تلجأ الأنظمة المستبدة إلى تصنيف أي معارضة سياسية أو فكرية على أنها إرهابية، فتُسجن الأصوات الحرة، وتُحظر الأحزاب، وتُقيد حرية التعبير، كل ذلك تحت ذريعة «محاربة الإرهاب». يتم اعتقال النشطاء والصحفيين وإغلاق وسائل الإعلام المستقلة بحجة أنهم يمثلون خطرًا على «أمن الدولة»، وهو ما يؤدي إلى تكميم الأفواه وإلغاء أي مساحة للنقد أو الإصلاح(٥٠).

«النظام الاستبدادي الذي نحن بصدد إيضاح الحقائق بشأنه، وبعض الأنظمة، تلجأ إلى افتعال هجمات أو تضخيم تهديدات إرهابية غير حقيقية من أجل تبرير تمديد حالة الطوارئ، وتعزيز القوانين الاستثنائية، وتأجيل أي إصلاحات ديمقراطية. يتم الترويج لفكرة أن «البلد في خطر» وأن النظام هو الضامن الوحيد للأمن، ما يجعل الشعب يعيش في حالة خوف دائم تدفعه إلى قبول الاستبداد كواقع ضروري»(٥١). «وباستخدام ذريعة مكافحة الإرهاب، حولوا المدن والقرى إلى مناطق عسكرية، وكذلك أماكن النفط والغاز والذهب والمناجم بكافة أشكالها ومناطق الاصطياد، ممنوع الاقتراب منها، حيث تنتشر القوات الأمنية والمليشيات المدعومة من قبل النظام الاستبدادي. ويتم فرض حظر تجوال، وتفتيش تعسفي، واعتقالات عشوائية، ما دمر الحياة اليومية للمواطنين وخلق بيئة من الرعب والاضطهاد المستمر»(٥٢).

في بعض الحالات، تلعب الأنظمة الاستبدادية على وتر الطائفية أو القبلية، حيث تُستخدم الكثير من التهم جزافًا لاستهداف جماعات بعينها وتصويرها على أنها تمثل تهديدًا للمجتمع. يؤدي ذلك إلى إذكاء الصراعات الداخلية، وزيادة الكراهية والانقسام بين أبناء المجتمع؛ مما يسهل على النظام إحكام قبضته وإضعاف أي مقاومة له.

(٥٠) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٥١) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(٥٢) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

سياسات تدمير المجتمعات بذريعة الإرهاب المفتعل لا تحقق سوى الخراب، فهي تؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي عبر بث الخوف والكراهية بين أبناء الشعب(٥٣).

ويؤدي ذلك إلى إضعاف الاقتصاد بسبب العسكرة الدائمة وغياب الاستقرار، وخلق بيئة خصبة للعنف الحقيقي. إن القمع الذي تنتهجه الأنظمة الاستبدادية يولد في الغالب التطرف ويجعل الشباب يشعرون بالإحباط واليأس، وإدامة الاستبداد، حيث يُستخدم الإرهاب كفزاعة للبقاء في السلطة بلا مساءلة.

إن تغيير هوية الشعوب التي وقعت تحت هيمنة دول أخرى هو جزء أساسي من مشروعها، ولم يكن بأي حال من الأحوال -ذلك التغيير- مجرد نتيجة جانبية. ومع أن الكثير من الشعوب استطاعت استعادة جزء كبير من هويتها الثقافية في وقت لاحق، إلا أن المعركة ضد الآثار التي ترتبت على ذلك الاجتياح لا تزال مستمرة؛ لأنه ليس من السهل جبر الذاكرة الجمعية في وقت قصير، وهي مسؤولية الأجيال الحالية والمستقبلية لتطهير تلك الجراح باستمرار، وتعمل على الحفاظ على تراثها وثقافتها من أي محاولات طمس أو تشويه.

إن آثار الهجوم الذي استهدف الهوية والثقافة ما زالت واضحة، ويمكن ملاحظتها في الانقسامات الداخلية والصراعات البينية، وتصادم السلوك، ويتم تغذيتها بين الفينة والأخرى من جهات لها مصلحة في ذلك. يبقى الأمل في وعي المجتمع وقدرته على كشف هذه المخططات، والمطالبة بحريته وحقوقه رغم كل محاولات الترهيب والتضليل التي مر بها.

***

(٥٣) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

الفصل الأول
المسألة الاجتماعية

الفرع الأول: الشعور الجماعي بالظلم

تتولد الثورات عندما تصل المسائل الاجتماعية إلى مستوى لا يمكن تحمله، حيث يشعر الشعب إن النظام القائم لا يقدم حلولًا عادلة أو مستدامة. «هذه الأزمات تصبح الشرارة التي تؤدي إلى المطالبة بتغيير جذري في بنية السلطة والمجتمع وقد يصل إلى التحرر لبعض الشعوب المضطهدة»[٥٤].

إن المسألة الاجتماعية ترتبط عادة بشعور جماعي بالظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. هذه القضايا تخلق حالة من التوتر والغضب بين فئات واسعة من المجتمع وتدفعها للبحث عن تغيير جذري. من أبرز المسائل الاجتماعية التي تكون دوافع للثورة: انتشار الفقر بشكل واسع بين السكان مقابل تركيز الثروة في أيدي قلة من الأفراد أو الطبقات، وانعدام الفرص الاقتصادية وغياب العدالة في توزيع الموارد، وسيطرة النخب السياسية والاقتصادية على مفاصل الدولة، وانتشار الفساد الإداري والمالي الذي يعرقل التنمية ويزيد من الظلم.

ومما لا شك فيه أن الظروف التي أوقعت الجنوب تحت حكم دولة أخرى لاتختلف كثيرًا عن مثيلاتها من الشعوب الأخرى التي سقطت تحت هيمنة دول أخرى بسبب الحرب، وساد مفهوم ما يُطلق عليه فلسفيًّا (نظرية القوة)، فكان لا بد بعقلية الجماعات الإنسانية الأولى لإرادة الغالب أن تفرض نفسها وتقيم سلطتها التي تمتد إلى المدى الذي تكون فيه قوتها فعالة مسيطرة[٥٥].

(٥٤) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٥٥) – د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ص٠٩.

قال بهذه النظرية كثيرون من القدامى والمحدثين، منذ (بوليب) إلى (أوبناهيمر) و(ديجي) و(جوفينيل)، وهذه النظرية ما زالت تتردد وتجد من أساطين الفكر السياسي من يؤمن بها ويدافع عنها على نحو أو على آخر[٥٦]. والنظرية في أساسها تقوم على أن الجماعات الإنسانية الأولى كانت تعيش في صراع دائم وكانت نتيجة الصراع المحتومة أن يوجد غالب ومغلوب، وكان لا بد لإرادة الغالب أن تفرض نفسها وتقيم سلطتها التي تمتد إلى المدى الذي تكون فيه قوتها فعالة مسيطرة[٥٧]. وهذا ما حدث فعلًا، أو أكثر، فقد تجاوز الظالمون المدى؛ لأنهم كانوا يتعاملون مع هذا الشعب بعقلية المنتصر المستبد الذي من حقه أن يفعل ما يحلو له، فكان الهجوم على الثروات: النفط والغاز والجبال بمعادنها، والبحر بأسماكه، ثم تقسيم مساحات شاسعة داخل المدن وعلى أطرافها، وسمح ذلك النظام للموالين وصغار العسكر بالاستيلاء على أي شيء مقابل الولاء والدفاع عن الوضع الاستبدادي، وسمح لهم أن يكونوا وسطاء إرهابيين لمن يريد إجراء معاملة بسيطة، وأشعل المنطقة بالنزاعات القبلية، فزرع في كل قبيلة ثلاثة مشايخ أو أكثر، ومنحهم الحق في الاستعلاء، وأعطاهم فرصة المشاركة في عمليات الفساد، وحراس على مناطق الثروة، فأصبحوا ذوي مشيخة وغناء مقرف، يدعون الناس لموائدهم لإذلالهم من خلال مساعديهم الذين يمتلكون الجرأة لقول عبارات غريبة يتقربون بها زلفى عند سيدهم، فأحدهم يقول: «لولا شيخ القبيلة لما نمتم بسلام في بيوتكم»، ويربطون المساعدة بالولاء للمحتاجين. ماذا يساوي هؤلاء أمام من ملك مغرب الشمس ومشرقها، الذي قدم المساعدة ليأجوج ومأجوج، ولم يقل أنا فعلت، ولم يكن ينتظر منهم الأجر، ولا حتى المديح، فكان أكثر تواضعًا، قال: «هذا رحمة من ربي».

أولئك أججوا الصراعات بين الناس، لتأتي إليهم الأطراف تتوسل الحل السريع، فالقضاء تم تعطيله عمدًا من قبل النظام الاستبدادي، لتزدهر تجارة المشايخ التي سحرت أعين الشباب بزيف الأبهة وموديلات السيارات، فأصبحوا يحلمون

(٥٦) – د. يحيى الجمل، نفس المرجع السابق.

(٥٧) – د. يحيى الجمل، نفس المرجع السابق.

بـأن تشرق عليهـم شـمس يـوم جديـد وهـم مـن مسـاعدي الشـيخ. لقـد أوصلنـا النظام الاسـتبدادي آنـذاك إلى وضـع هـو أسـوأ مـن نوعـه، لقـد غلى المرجـل وانفجـر، ولم يبـقَ في قـوس الـصبر منـزع، لقـد كانـت حالـة تسـتدعي التدخـل الفـوري بثـورة لإصلاح مجتمـع شـارف على الـهلاك، مـن تلـك اللحظـة بـدأ التواصـل بين الثـوار، وبـدأت عمليـة التخطيـط للثـورة.

إن التخطيـط للثـورة معاكـس في الاتجـاه للتخطيـط للانتخابـات تمامًـا، ففـي التخطيـط للانتخابـات تذهـب الـجماهير نحـو الأغنيـاء أو الأقويـاء للحصـول على منفعـة متقابلـة، لكـن في التخطيـط للثـورة يذهـب الـرواد بدافـع الشـفقة والتضامـن لإزاحـة الظلـم عـن النـاس، وتكـون لديهـم رغبـة أكيـدة في التضحيـة، لعـل الإشـفاق هـو تحريـف للشـفقة، ولكـن بديلـه هـو التضامـن، وإنـه مـن خلال الإشـفاق يغـدو الإنسـان «منجذبًـا نحـو النـاس الضعفـاء»، ولكـن مـن خلال التضامـن يقـوم الإنسـان عمـدًا وبهـدوء بإقامـة مجموعـة مـن المصالـح مـع المضطهديـن والمسـتغلين[٥٨].

التخطيـط للثـورة عمليـة حساسـة تتطلـب رؤيـة استراتيجيـة واضحـة وتنظـيمًا محـكمًا لتحقيـق الأهـداف المنشـودة دون الوقـوع في الفـوضى. يهـدف التخطيـط إلى ضمان أن تكـون الثـورة فعالـة، منظمـة، وتحظـى بدعـم شـعبي واسـع.

الفرع الثاني: المسألة الاجتماعية عند الفلاسفة

العقـل هـو أهـم مـا يميـز الإنسـان عـن باقـي الكائنـات، وهـو الأداة التـي يسـتخدمها لفهـم العـالم مـن حولـه وحـل المشـكلات التـي تواجهـه. مـن خلال العقـل أدرك الإنسـان منـذ أقـدم العصـور حاجتـه إلى تنظيـم المجتمـع لـضمان البقـاء وتحقيـق الاسـتقرار والتطـور، ومـن خلال التفـكير والتخطيـط تمكـن الإنسـان مـن بنـاء نظـم اجتماعيـة تلبـي احتياجاتـه وتحقـق الأمـن والاسـتقرار. حاجـة الإنسـان إلى التنظيـم ليسـت مجـرد رغبـة، بـل هـي ضرورة لـضمان اسـتمرارية الحيـاة وتقدمهـا.

(٥٨) – حنة أرندت، ترجمة عطا عبدالوهاب، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان – بيروت، ٥٦٩١م. ص٢٢١

لقـد سـاعد المنهـج العلمـي في ترسـيخ دور العقـل في اكتشـاف الحقائـق العلميـة. إن التجريـب والملاحظـة والتفـكير النقـدي أصبحـت الأدوات الأساسـية للوصـول إلى فهـم أعمـق للأشـياء، ومـن هـذه الأشـياء مـا أجمعـت عليـه الفلسـفات -في وقـت متأخـر بشـأن الدولـة- التـي جـاءت اسـتجابة لحاجـة الإنسـان إلى تنظيـم المجتمـع وتـوفير الأمـن والعدالـة والاسـتقرار. كان المفكـرون قديمًـا يـرون إن اكتشـاف العقـل للحقيقـة ليـس أمـرًا غريبًـا، إنمـا الغريـب هـو عجـزه عـن اكتشـافها[٥٩].

فهـم هـذه النظريـات يسـاعدنا في تقديـر التنـوع الكـبير في الأنظمة السياسـية وفهم الأسـس الفلسـفية التـي تقـوم عليهـا الـدول الحديثـة. وابتـدأ مـن هنـاك، فقـد لاحـظ الفلاسـفة اتفاقًـا ضمنيًّـا بين الأفـراد والحكومـة يحـدد الحقـوق والواجبـات المتبادلـة، وهـو مـا أُطلـق عليـه العقـد الاجتماعـي، ومـن هـذا المنطلـق فـإن الحديـث عـن أصـل الدولـة وشرعيـة السـلطة السياسـية كما تشرحـهما الفلسـفة السياسـية يأخذنـا إلى سبر أغـوار مفهـوم العقـد أو الاتفـاق بين أفـراد المجتمـع، ونلاحـظ ذلـك بـجلاء عنـد (تومـاس هوبـز) وكتابـه (الأصـول الطبيعيـة والسياسـية لسـلطة الدولـة) (اللفياثـان) (Leviathan) (١٥٨٨-١٦٧٩)، و(جـون لـوك) ومقالاتـه (مقالتـان عـن الحكومـة Two Treatises of) (The .Social Contract) (١٧١٢-١٧٧٨)

وإذا كان المجتمـع المـدني لا يتشـكل بنـاء على الرابطـة العرقيـة أو الدينيـة، وإنمـا على مفهـوم الانـتماء القائـم على الإرادة الحـرة والالتـزام بشرط العقـد الاجتماعـي، فـإن مفهـوم الأمـة في لحظـة ازدهـار الحضـارة الإسلاميـة كان أسـاس الانـتماء فيـه الالتـزام بشرط العقـد الاجتماعـي[٦٠].

الدولـة المثاليـة ينبغـي أن تحقـق التـوازن بين الحريـة الفرديـة والنظـام الاجتماعـي. ومـن ثـم يجـب أن يكـون هنـاك نظـام يحكـم المجتمـع، لكـن يجـب أن يكـون هـذا النظـام في خدمـة الحريـة وليـس قيـدًا عليهـا. هـذه الأسـس تشـكل رؤيـة (روسـو) للدولـة المثاليـة التـي تسـعى إلى تحقيـق العدالـة والمسـاواة والحريـة مـن خلال تنظيـم سـياسي يـعبر عـن الإرادة العامـة ويحقـق المصلحـة المشتركـة للجميـع.

(٥٩) – – مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، المجلد الثاني، مكتبة لبنان – بيروت، ١٩٩٢م.

(٦٠) – د. محمـد عثمـان الخشـت، الموسـوعة السياسـية للشـباب، المجتمـع المـدني والدولـة، نهضـة مصـر للطباعـة والنشـر ٢٠٠٧م، ص ٤٣.

الدولة المثالية تقوم على عقد اجتماعي يتفق فيه جميع الأفراد على التنازل عن بعض حرياتهم الفردية لصالح الإرادة العامة. هذا العقد هو ما يبرر وجود الحكومة والسلطة السياسية[٦١]. ويرى جان جاك روسو **Jean-Jacques Rousseau** أيضًا «إن حرية الأفراد لا تتحقق إلا من خلال إرادتهم الجمعية التي تعبر عن نفسها من خلال نظم حكم محلية تعكس تطلعاتهم واحتياجاتهم». والذي يحتاجه واقعنا اليوم هو ليس عقد اجتماعي وإنما ثورة شاملة ثم عقد سياسي ينهي حالة التبعية والهيمنة المركزية لصالح إقامة نظام حكم ذاتي في أي دولة قادمة. إن الثورة ضرورية لصالح العدالة الاجتماعية، ولمنع الاستبداد والحفاظ على الحقوق والحريات كما يرى مونتسكيو[٦٢] **Montesquieu** في كتابه (روح القوانين)، والاستبداد كما يرى (ابن خلدون) في (المقدمة) هو ذلك الذي يقلب موازين الأخلاق، فيجعل من الفضائل رذائل، ومن الرذائل فضائل[٦٣].

من أجل بناء دولة القانون لا بد من قيام ثورة تعبر عن تطلع الشعوب إلى نظام حكم يرسخ العدالة والمساواة ويضمن احترام الحقوق والواجبات. دولة القانون تعني إن الجميع سواء كانوا حكامًا أو محكومين يخضعون للقوانين نفسها، وإن هذه القوانين تُطبق بشفافية وعدالة، وعلى خلاف الأشكال الأخرى للتجمعات البشرية التي جاءت وتشكلت بصورة عفوية في العصور القديمة، أو تلك التي لم تهتدِ للدولة في العصور الحديثة، ولما كانت الدولة مقصودة وتم تحقيقها بطريقة واعية شعورية، فإن ميلاد الدولة ناتج عن إجراءات وخطوات قانونية[٦٤].

---

(٦١) – – كتاب (العقد الاجتماعي) هو عمل للفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، وقد نُشر في عام ٢٦٧١. في هذا الكتاب، يعرض روسو رؤيته حول كيفية تنظيم المجتمع السياسي وأسس الدولة المثالية، أهم الأفكار التي طرحها روسو في هذا الكتاب.

(٦٢) – شارل لوي دي سيكوندا (بالفرنسية : tadnoceS ed siuoL selrahC) المعروف باسم مونتسكيو (بالفرنسية: ueiuqsetnoM)، (٨١ يناير ٩٨٦١ – ٠١ فبراير ٥٥٧١)، هو قاض ورجل أدب وفيلسوف سياسي فرنسي. هو صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده حاليًا العديد من الدساتير عبر العالم. في عام ٨٤٧١، نشر كتابًا عنوانه روح القوانين ولكن بدون الإعلان عن اسمه كاتبًا لهذا الكتاب. استُقبل هذا الكتاب جيدًا في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أثر في الآباء المؤسسين للولايات المتحدة أثناء كتابتهم للدستور الأمريكي وهو من أَشهر فلاسفة عصره.

(٦٣) – مقدمة ابن خلدون، المجلد الثاني، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، مكتبة لبنان – بيروت، ٢٩٩١م.

(٦٤) – د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ٢٠٠٧م، ص٧٥.

وكما كانت البدايات الأولى لبناء الدولة ناتجة عن إجراءات وخطوات قانونية مدروسة، فإنه حري بنا ألا نشعر باليأس، فقد قامت الثورة حينها وكانت غريبة، وحققت الكثير من أهدافها، وهو ما يجعلنا نطمح في بناء دولة على أسس سليمة، فقد كانت النظريات الأولى مفتاح تأسيس الدولة صعبة الفهم حينها من العامة، ونقصد هنا نظرية العقد الاجتماعي The Social Contract التي يرجع ظهورها إلى (تموماس هوبز) في كتابه المارد سنة ١٦٥١ م، و(جون لوك) في كتابه (بحث في الحكومة المدنية) سنة ١٦٩٠ م و(جون جاك روسو) في كتابه (العقد الاجتماعي) سنة ١٧٦٢ م، ونظرية العقد السياسي Political contract theory التي دافع عنها (جون لوك) و(جيرك) سنة ١٦١٤ م، التي ميزت قليلًا بين العقد السياسي والعقد الاجتماعي.

وكما كانت الأفكار الثورية في بداية المطاف خيالية وغير مستساغة من قبل كثير من الناس، كانت تقابلها إرادة الرواد الأوائل الأكثر صلابة، والإيمان الأكيد بخيار تخليص المجتمع من المآسي التي يعاني منها، الإيمان الذي لم يكن لأحد من المشككين أن ينال منه أبدًا، وكذلك بالمثل، كانت فكرة العقد الاجتماعي فكرة خيالية، لكن كان لها مضامين أيديولوجية وسياسية كبرى، ساهمت في إعادة تشكيل الوعي الأخلاقي والسياسي معًا[٦٥].

إننا نجد في ضرورة طرح هذه الأفكار لتكون بمثابة خارطة طريق roadmap ليستمر السير في الاتجاه الصحيح، «ولكي تستند إليها كافة الجهود الرامية لمنع عودة الاستبداد إلى مجتمعاتنا، ومنع تلك الإقطاعيات والفئات والعائلات التي تدعي الحق في التحكم برقاب الناس، من الاستمرار في أسلوب الاستعلاء والهيمنة، وأن يكون من ثمرات تلك الجهود الوصول إلى منظومة الحكم الرشيد»[٦٦]، إن منظومة الحكم الرشيد تُعد أحد مداخل تحديث المجتمع على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي[٦٧].

(٦٥) – حسن عبد العزيز، مقال في، مركز جرمون للدراسات المعاصرة ٢ سبتمبر ٢٠٢٠م.

(٦٦) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٦٧) – – سامح فوزي، الموسوعة السياسية للشباب، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م، ص٨٩.

ربما كان الثوريون المحترمون رواد كسر حاجز الخوف الذين اتخذوا من عزان مركزًا لهم لينطلقوا منها لتفجير الثورة في عموم محافظة (شبوة) في البدايات الأولى للخروج ضد الاستبداد، ربما كانوا في نظر الكثير من الناس أنهم عبارة عن مجموعة مخربين، وحصل الكثير من المتملقين على جوائز ومكافأة من السلطات الاستبدادية نظير شتمهم لهؤلاء الثوار، ومن تلك الجوائز تعيينات في مراكز إدارية وقضائية وجامعات وترقيات، لم يكلفهم الأمر الكثير من الجهد أو الوساطة بل كان يكفي أحدهم أن يسخر من فكرة الحراك ويتملق بوحدويته ليحصل على ما يريد، والمؤسف في الأمر أن أكثر هؤلاء عادوا ليزاحموا، متسلقين للتنظيمات الثورية بعد الانتصار للثورة، ويظهرون بمظهر الثوار. ومن المفارقات أنني وجدت في إحدى مذكرات المحامي (صالح عبد الله باحتيلي) يقول: لقد تقدمت بعدة طلبات في تلك الفترة للتعيين مرة أخرى في النيابة العامة، وتم رفضي لأني أنتمي إلى الحراك الجنوبي، وتقدمت بطلبات بعد انتصار الحراك فكان الرد أنه لا يوجد فراغ؛ لأن المتملقين قد شغلوا كل الفراغات. "ما نريد قوله إنه في خضم الأحداث دائمًا ما يتكدس المتملقون ليسدوا الطرق ويملؤون الفراغات بقليل من الوطنية الزائفة وقت انشغال الثوار بمحاربة السلطة المستبدة، فإذا سقطت السلطات المستبدة أصبحوا هم السلطات الجديدة"[٦٨]. وربما لم يكن من الممكن تجنب مشكلة الخير والشر، وتأثيرها على مسار المصائر الإنسانية، وكيف أن المهندس (مكاوي أحمد عمر) يذكر في إحدى مذكراته بالقول: "هذه المشاكل ببساطتها التامة وغير المنمقة، لا بد أنها كانت قد خيمت على عقول أولئك الذين يعتقدون إنهم يتذاكون بتلك الأفعال التي يتسولون بها الكسب سواء في مرحلة التملق لدى المستبدين على حساب الثورة أو في مرحلة التسلق لدى المنتصرين على حساب عنوان الوطن يتسع للجميع"[٦٩].

رغم كل ذلك، في الواقع هؤلاء الثوار من أنبل الناس، وإن كانت فكرة الضرورة الثورية التاريخية بصفتها مقولة من مقولات الفكر الثوري جديرة بالقبول، لا بل

(٦٨) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(٦٩) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

حتى أكثر من التذكير العميق لمسار أحداثها ومن التكشيف اللاحق لمجريات الأمور لتصب في مفاهيم أكثر وضوحًا للآخرين، وأن خلف المظاهر واقعًا معينًا، وهذا الواقع إحيائي وليس تاريخي، أي إنها العملية البيولوجية الإحيائية التي تدفعنا لإجهاد أنفسنا في سبيل الضرورات الملحة للمجتمع.

وعلينا أن نذكر إن المسألة الاجتماعية التي تعنينا هنا بسبب دورها في الثورة يجب عدم جعلها مساوية لعدم وجود المساواة في الفرص.

من أبلغ ما قيل في مذكرات العميد (حمال ناصر عوزر) "أن يغمض المرء عينيه عن البؤس والتعاسة لأغلبية البشرية لم يكن أمرًا ممكنًا لدى الشرفاء"[٧٠]، ومن المؤكد أن هؤلاء الرواد كان قد ألهمهم كره الاستبداد ورغبوا أن يتمردوا ضد الاضطهاد والاستبداد.

***

(٧٠) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

الفصل الثاني
النشاط الثوري

«غالبًا ما يجتمع النشاط الثوري والعقل بوصفه قوة تاريخية في صياغة مستقبل الشعوب، فبينما يضفي النشاط الثوري الطاقة والدافع، يوفر العقل البوصلة التي تمنع الانجراف نحو الفوضى أو التراجع. التوازن بين الحماسة الثورية والتفكير العقلاني هو ما يصنع التحولات الحقيقية والناجحة في التاريخ»[٧١].

وهنا تظهر أهمية التكامل بين العقل والنشاط الثوري، فالنشاط الثوري قد يكون مدفوعًا بالعاطفة والغضب الجماهيري، لكن العقلانية هي التي تمنح الثورات اتجاهًا واضحًا وخطة عمل فعالة، التاريخ يظهر إن الثورات التي تعتمد على العقل في تنظيم أهدافها وإدارتها أكثر نجاحًا واستدامة من تلك التي تعتمد فقط على المشاعر أو العفوية.

لقد كانت فلسفات عصر التنوير الفرنسي والفلسفات الثورية التالية لها تنظر جميعًا إلى العقل بوصفه قوة تاريخية موضوعية تستطيع بمجرد أن تتحرر من قيود الطغيان أن تجعل العالم مكانًا يتحقق فيه التقدم والسعادة.. وكانت ترى إن قوة العقل لا قوة السلاح هي التي ستنشر مبادئ ثورتنا المجيدة[٧٢].

النشاط الثوري يشير إلى جميع الأفعال والخطوات التي تهدف إلى تحقيق تغيير جذري في النظام السياسي، الاجتماعي، أو الاقتصادي القائم أو التحرر من الاستبداد. يُعتبر النشاط الثوري أداة للتعبير عن رفض الأوضاع الراهنة والسعي لبناء نظام جديد أكثر عدالةً واستجابةً لمطالب الشعب. يتنوع النشاط الثوري بين الأشكال السلمية والعنيفة حسب الظروف والمبادئ التي يعتمدها الثائرون.

(٧١) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(٧٢) – هربرت ماركيوز، ترجمة د. فؤاد زكريا، العقل والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، الهيئة المصرية للطباعة والتأليف والنشر، ١٩٧٠م، ص٣٢.

النشاط الثوري هو تعبير جماعي عن رغبة الشعب في تغيير جذري للأوضاع القائمة. نجاحه يعتمد على التنظيم، القيادة، والقدرة على استقطاب الدعم الشعبي والمحافظة عليه. يمكن أن يكون هذا النشاط سلميًّا أو عنيفًا، لكنه دائمًا ما يهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة وبناء مجتمع أفضل.

إن العناوين الصغيرة التي تبنيناها في بداية المطاف، وكانت تحمل مضامين كبيرة كانت الأساس الذي تم البناء عليه، وكانت الأساس التي تم الانطلاق منه في بناء الوثائق الوطنية، وثائق الرؤية السياسية والنظام الأساسي الذي تم إقراره لاحقًا من قبل الجمعية العمومية لشعب الجنوب.

أهم العناوين تلك كانت: التخلص من الهيمنة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي يُنظر إليها على أنها غير عادلة، ثم استعادة الدولة، وضمان العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، وإحداث تغيير ثقافي أو اجتماعي، مواجهة القيم أو الأعراف التقليدية التي تُعتبر قمعية أو متخلفة، واستعادة الهوية الوطنية. إن النشاط الثوري العقلاني يتطلب فهمًا عميقًا للسياق التاريخي والثقافي للشعوب. «الثورات التي تفتقر إلى هذا الوعي غالبًا ما تواجه خطر إعادة إنتاج أنماط القمع السابقة»(٧٣).

التنظيمات الثورية لا تنجح بمجرد تشكيلها، بل تحتاج إلى رؤية واضحة، انضباط تنظيمي، ودعم شعبي. كما إن طبيعة الثورة تحدد شكل التنظيم، سواء كان حركة سلمية أو غير ذلك، وكل منها له تحدياته واستراتيجياته الخاصة.

«إن تشكيل الهيكل التنظيمي للنشاط الثوري هو خطوة أساسية في طريق التغيير، ويمنحنا القدرة على العمل بفعالية وكفاءة. لقد كنا على أتم الاستعداد لمواجهة التحديات، وعقدنا العهد على مواصلة المسيرة حتى تحقيق النصر»(٧٤).

«بعد أن قمنا بتشكيل هيئات النشاط الثوري في المديريات الجنوبية، ومن مدينة (عزان) قمنا بالتشاور لتشكيل هيئات النشاط الثوري للمحافظة، وفي

(٧٣) – المجموع الثانية من مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٧٤) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

اجـتماع موسـع عُقـد في مدينــة (حبـان) يـوم الجمعـة ١٧ أكتوبـر ٢٠٠٨م، ضـم مجموعـة كـبيرة مـن القيـادات تـم انتخـاب هيئـة عليـا لقيـادة الحـراك السـلمي في (شـبوة)[٧٥]، وأصبحـت مدينـة (عـزان) المركـز الرئـيسي لإدارة النشـاط الثـوري لمحافظـة (شـبوة)، وفي مدينـة (عـزان) قـام كل مـن العميـد (جمال نـاصر عـوزر) رئيـس دائـرة العلاقـات العامـة بالمحافظـة وعضـو الهيئـة العليـا بالجنـوب، والمحامـي (صالـح عبـد اللـه باحتـيلي) رئيـس الدائـرة القانونيـة بالمحافظـة وعضـو الهيئـة العليـا بالجنـوب، مـع بقيـة الـزملاء بتشـكيل الهيـكل التنظيمـي للنشـاط الثـوري في المديريـات الجنوبيـة[٧٦] كوحـدة إداريـة مسـتقلة وتتكـون مـن مديريـة (ميفعـة) ومديريـة (رضـوم) ومديريـة (الروضـة) ومديريـة (حبـان)، وكان المهنـدس (مـكاوي أحمـد عمـر) أمينًـا عامًّـا للمديريـات الأربـع كوحـدة إداريـة مسـتقلة، وكان مركـز نشـاطها مدينـة (عـزان)، وظلـت مدينـة (عـزان) في كل سـنوات الثـورة هـي مركـز وعاصمـة للنشـاط الثـوري على مسـتوى المحافظـة»[٧٧]. وجـاء هـذا الاجـتماع بعـد ثلاثـة أيـام مـن إقامـة (مهرجـان عـزان) في ١٤ أكتوبـر الـذي شـهد مواجهـات عنيفـة مـع قـوات الأمـن التـي ملأت شـوارع مدينـة (عـزان) بكافـة الأسـلحة المتوسـطة، المحمولـة على السـيارات لمنـع التظاهـر وإقامـة المهرجـان، ورغـم ذلـك تمـت إقامـة المهرجـان[٧٨].

(٧٥) – صحيفـة الأيـام، السـبت، ٨١ أكتوبر ٢٠٠٨م، تحـت عنـوان (هيئـة عليـا لقيـادة الحـراك السـلمي في شـبوة) عُقـد في مدينـة حبـان ظهر أمس الأول اجتماع موسـع لعـدد كبيرمـن قـادة النضـال السـلمي بمحافظـة شـبوة لاختيـار هيئـة موحدة لقيـادة النضـال السـلمي في المحافظـة، حيـث تـم انتخـاب هيئـة عامـة للمحافظـة مكونـة مـن الإخـوة (ضمـت ٤٢ مـن قـادة النضـال)، وجمـال ناصـر عـوزر مسـئول الدائـرة العامـة، والمحـامي صالـح عبـد الله باحتيلـي مسـئول الدائـرة القانونيـة.

(٧٦) – صحيفـة الأيـام، يـوم الأربعـاء، بتاريـخ ٢١ نوفـمبر٢٠٠٨ عقـدت الهيئـة العموميـة للحـراك الـوطني للنضـال السـلمي السـياسي الشـعبي بمديريـات ميفعـة، رضـوم، الروضـة وحبـان بمحافظـة شـبوة أمـس الأول اجتماعًـا موسـعًا بمدينـة عـزان حضـره الأخـوان صالـح عبـد الله بـن رشـيد رئيـس الدائـرة القانونيـة بالمحافظـة وجمـال ناصـر عـوزر باعوضـة رئيـس دائـرة العلاقـات العامـة للهيئـة بالمحافظـة، وقـد أسـفر الاجتمـاع عـن تشـكيل قيـادة للهيئـة في المديريـات الأربعـة. وكان المهنـدس مكاوي أحمـد عمـر أمينًـا عامًّـا لهـذ الكيـان الإداري الـذي يـوازي محافظـة، وفي بلاغ أصدرتـه الهيئـة عقـب الاجتمـاع أعلنـت رفضهـا الكامـل المشـاركة في عمليـة القيـد والتسـجيل ومقاطعتهـا التامـة للانتخابـات.

(٧٧) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(٧٨) – صحيفـة الأيـام، الأربعـاء ٥١ أكتوبـر ٢٠٠٨م تحـت عنـوان (الفعاليـات السياسـية بعـزان تدعـو السـلطة للكـف عـن التلـويح بالقـوة لمنـع المهرجانـات والاحتجاجـات)، أقامـت هيئـة تنسـيق الفعاليـات السياسـية والشـعبية بمحافظـة شـبوة أمـس في مدينـة عـزان مديريـة ميفعـة مهرجانًـا جماهيريًّـا بمناسـبة الذكـرى الخامسـة والأربعين لثـورة ٤١ أكتوبـر المجيـدة. كما ألقـى الأخ صالـح عبـد الله باحتيلـي رئيـس الهيئـة بمديريـة ميفعـة كلمـة أكـد فيهـا علـى ضـرورة الحفـاظ علـى الطابـع السـلمي الحضـاري للنضـال «حتى يعـم كل الفعاليـات وحتى يتـم الاعتراف بالقضيـة الجنوبيـة»، داعيًـا السـلطة إلى «احترام حقـوق الإنسـان والديمقراطيـة والمواطنـة

في ظـل الأوضـاع السياسـية والاجتماعيـة التـي فرضـت علينـا واقعًـا مـن الظلـم والاسـتبداد، وجـد هـؤلاء الثـوار إنـه لا مفـر مـن التحـرك نحـو التغـيير الجـذري. ومـن هــذا المنطلــق، تــم البــدء في إجــراء إصلاحــات على الهيــكل التنظيمــي للثــورة على مسـتوى المحافظـة، ليكـون بعـد ذلـك الأسـاس المـتين الـذي سـارت عليـه التحـركات التاليـة(٧٩).

«لقـد قمنـا بتشـكيل قيـادة مركزيـة تتـولى عمليـة التخطيـط والتوجيـه واتخـاذ القــرارات الاستراتيجيــة. هــذه القيــادة تضــم شــخصيات تمتلــك الــخبرة في العمــل السـياسي والتنظيمـي، وقـادرة على اسـتشراف المسـتقبل واتخـاذ قـرارات حاسـمة وفـق المعطيـات الميدانيـة، وهـي القيـادة التـي تـم انتخابهـا في اجـتماع (حبـان) أكتوبـر ٢٠٠٨م»(٨٠)، وفي نهايـة ذلـك العـام تـم التشـاور مـع المحافظـات الأخـرى لإعـادة هيكلة الهيئـة الوطنيـة العليـا للحـراك الجنـوبي على مسـتوى الجنـوب، وقـد تـم التوصـل إلى صيغـة مشتركـة وتوافـق على قيـادة وأعضـاء الهيئـة الوطنيـة العليـا للحـراك على مسـتوى الجنـوب(٨١)، وكان لهـؤلاء الـرواد شرف العضويـة في الهيئـة الوطنيـة العليـا على مسـتوى الجنـوب(٨٢).

كونهـا المدخـل الحقيقـي لحـل المـشكلات، بينمـا المكابـرة وعـدم الاعتراف بالمـشكلات وقضايـا النـاس وهمومهـم لا تـؤدي إلا إلى توسـيع المـشكلات». وأكـد إن كل تلـك الأوضـاع المترديـة والمـآسي «ناتجـة مـن عـدم احترام السـلطة لحقـوق النـاس؛ ممـا أوصلهـم إلى مـا دون خـط الفقـر؛ ولـذا يجـب علينـا ألا نفـرط في هـذه الحقـوق وإن احترام الثوابـت مرهـون بحفـظ حقـوق النـاس».

(٧٩) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٨٠) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٨١) – نفس المرجع السابق، العميد جمال ناصر عوزر.

(٨٢) – عاجل // شبوة برس ينفرد بنشر أسماء القيادة الجديدة للهيئة الوطنية العليا للحراك السلمي الجنوبي

كتب: شبوة برس / عدن / خاص التاريخ: ٢٩/١١/٢٠٠٨،

أعلنـت الهيئـة الوطنيـة العليـا لأبنـاء الجنـوب ومجلـس التنسـيق الأعلـى لجمعيـات المتقاعديـن العسـكريين والمدنـيين والأمنـيين فجـر اليـوم السـبت في بيـان بأسـماء القيـادة الجديـدة للهيئـة الوطنيـة للقيـادة الحـراك السـلمي الجنـوبي، وفيمـا يلـي نـص البيـان الـذي اسـتلم موقـع شـبوة بـرس نسـخة منـه.

لتنظيم العمل وتحقيق أقصى درجات الكفاءة، قمنا بإنشاء عدة لجان متخصصة لكل منها دور محدد ضمن استراتيجية الثورة أهمها[٨٣]:

- اللجنة السياسية: وهي مسؤولة عن رسم السياسات العامة والتواصل مع القوى السياسية المحلية على المستوى الدولة.

- اللجنة الإعلامية: التي تعمل على نشر الخطاب الثوري وتعزيز الوعي الجماهيري من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

- اللجنة اللوجستية: تتولى تأمين الموارد والمعدات اللازمة لدعم الأنشطة الثورية.

- اللجنة الأمنية: المكلفة بحماية أفراد التنظيم وتأمين المعلومات ومنع أي اختراق.

- اللجنة الشعبية: وهدفها بناء قاعدة جماهيرية واسعة وتحفيز الناس على المشاركة الفاعلة.

آلية اتخاذ القرار

اعتمدنا على نهج تشاركي في اتخاذ القرارات، حيث تجتمع القيادة مع ممثلي اللجان لمناقشة المستجدات ووضع خطط التحرك وفق الظروف الراهنة. كما إننا نؤمن بأن المرونة في التخطيط والتكيف مع الواقع هي مفتاح النجاح[٨٤].

الاستراتيجية العامة

كانت خطتهم تقوم على الجمع بين الحراك السلمي والعمل السياسي المنظم، «مع الاستعداد لمختلف السيناريوهات التي قد تفرضها طبيعة الصراع. نحن نؤمن بأن النجاح يعتمد على القدرة على الاستمرارية والانضباط والتخطيط الدقيق»[٨٥].

(٨٣) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٨٤) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٨٥) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

البناء والاستدامة

كانوا ملتزمين بمبادئ الثورة، ويعملون على استقطاب الكفاءات وتوسيع نطاق العمل الثوري، بحيث يضمن استمرارية الثورة حتى تحقيق أهدافها في الحرية والكرامة والعدالة.

«بالنسبة إلينا يُعد تشكيل الهيكل التنظيمي للثورة خطوة أساسية في مسيرة التغيير، حيث يساهم في تعزيز الفعالية والكفاءة في إدارة الحراك السياسي. فمن خلال توزيع الأدوار والمسؤوليات، استطعنا تنسيق الجهود وتحقيق الأهداف المنشودة بوضوح ودقة»(٨٦).

وقد كنا حريصين على أن يتألف هذا الهيكل من لجان متخصصة، تشمل القيادة الاستراتيجية، والإعلام، واللوجستيات، والأمن، واللجنة الشعبية؛ مما يضمن توحيد الصفوف والعمل المشترك. كما إن التنظيم يوفر آليات مرنة لاتخاذ القرار والتكيف مع التحديات المختلفة التي قد تواجه مسيرتنا، إن التغيير الحقيقي لا يتحقق إلا بالعمل المنظم والتخطيط السليم(٨٧)؛ ولهذا كانوا على أتم الاستعداد لمواجهة التحديات بعزيمة لا تلين، وكانوا قد عاهدوا مجتمعنا على الاستمرار في النضال حتى تحقيق النصر والحرية والعدالة.

الفرع الأول: أشكال النشاط الثوري

«عندما اتخذنا قرار القيام بالثورة كنا نتدارس الخيارات المتاحة، وكل ما يتعلق بالظروف المحلية والإقليمية والدولية، وكنا نعلم إنه أمامنا إما الخيار السلمي أو خيار العنف، أو خيار النشاط الفكري والثقافي وهو أضعف الخيارات. وكنا نعلم إن السلطة دائمًا ما تشجع العسكر على استخدام العنف الذي قد يصل إلى القتل لتفريق المتظاهرين سلميًا»(٨٨)، إن لجوء السلطة إلى القوة دائمًا وارتكازها عليها في كل الظروف دليل على خلل أصيل في البنيان الاجتماعي (أي بنيان الدولة)، وليس دليل على سلامة ذلك البنيان. وخلل البنيان لا بد أن يؤدي إلى انهياره في يوم من

(٨٦) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٨٧) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٨٨) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

الأيام.. وإن الحالات التي كانت تعتمد فيها ممارسة السلطة على مجرد القهر المادي هي حالات لا يطيقها المجتمع الإنساني طويلًا ولا ينظر إليها حيث كانت في الماضي أو حيث تكون في الحاضر بين الرضاء والقبول[٨٩].

وعلى كل حال فالدكتاتورية وُجدت قديمًا وفي العصور الوسطى ولها مؤيدوها حتى من الفلاسفة، فإذا اطلعنا على كتاب (الأمير) ل(ماكيافيلّي) لاحظنا إنه يقدم النصائح لبناء نظام دكتاتوري استبدادي، ويسميه -أي هذا المنحى- ب(المنحى الواقعي)، يؤمن فيه بأن السياسة لا تتقيد بالإخلاف، ويدعو فيه إلى قوة السلطة وتركيزها في مواجهة الأفراد.

وبالعودة إلى ما سبق ذكره من الخيارات المتاحة، فقد تم الاتفاق بين هؤلاء الثوار على أن الخيار السلمي هو الأصلح لمواجهة حالة النظام الاستبدادي القائم آنذاك، على أن يتم التعبير عنه عن طريق المظاهرات، أي بالتجمعات العامة للتعبير عن رفض الوضع القائم، أو بالإضرابات من خلال الدعوة لتوقيف العمال أو الفئات المهنية عن العمل للضغط على السلطة، أو العصيان المدني برفض الامتثال للقوانين والقرارات التي تُعتبر غير عادلة، والحملات الإعلامية باستخدام وسائل الإعلام التقليدية للتوعية ونشر الأفكار الثورية. فكان التظاهر والخروج للساعات احتجاجًا هو الشكل الأنسب من صور الخيار السلمي، ولكن كانت الصعوبة تكمن في الخروج الأول، فالأنظمة الاستبدادية القمعية لا تحترم المواثيق الدولية، وتنزعج من حرية التعبير، ولا يتردد عساكرها في إراقة الدماء. الأنظمة الاستبدادية القمعية بالفعل تتميز بسمات تعكس انعدام احترامها للحقوق الأساسية والقيم الإنسانية. هذه الأنظمة غالبًا ما تنتهك المواثيق الدولية التي تضمن حقوق الإنسان، وتعتبر حرية التعبير خطرًا على وجودها لأنها تكشف استبدادها وتفضح ممارساتها أمام العالم، ولأن الأنظمة القمعية تعيش في صراع دائم مع شعوبها، ولأن وجودها قائم على مصادرة حقوق الناس وقمع أصواتهم. ورغم أنها قد تستمر لفترة، إلا أن التاريخ يثبت إن إرادة الشعوب أقوى من أي نظام مستبد.

(٨٩) – د. يحيى الجمل، نفس المرجع السابق.

هـذه الأنظمـة لا تسـتطيع الاسـتمرار أمـام موجـات الغضـب الشـعبي التـي تطالـب بالحريـة والكرامـة والعدالـة. ولذلـك «كان الخـروج الأول مـن أصعـب المراحـل، وهـو يجسـد أرقـى أشـكال التضحيـة مـن أجـل الآخريـن، وقـد حمـل الـرواد الأوائـل على عاتقهـم مهمـة الخـروج وإعلان الثـورة وتـم كسر حاجـز الخـوف بإرادتهـم الصلبـة وتضحياتهـم الجسـيمة»[٩٠]، كانـوا قليـلًا في المـرات الأولى، لكـن بصمودهـم كانـوا جبـالًا، وزئيرهـم جعـل عسـاكر النظـام الاسـتبدادي تتقهقـر وتتراجـع يومًـا بعـد يـوم، وتبـددت المخـاوف لـدى الـجماهير فخرجـت بقـوة لتـغير مجـرى الأمـور.

الفرع الثاني: مراحل النشاط الثوري

النشـاط الثـوري يمـر بمراحـل متسلسـلة تتطـور مـع مـرور الوقـت، وتعكـس طبيعة التفاعـل بين الشـعب والنظـام الحاكـم. هـذه المراحـل ليسـت بـالضرورة خطيـة أو ثابتـة، فقـد تتداخـل أحيانًـا أو تتسـارع بنـاءً على الظـروف. بشـكل عـام، يبـدأ النشـاط الثـوري مـن الوعـي بالمشـكلات وصـولًا إلى تحقيـق التغـيير الجـذري، مـرورًا بالمواجهـة مـع النظـام.

- المرحلـة الأولى هـي مرحلـة الوعـي والإدراك. في هـذه المرحلـة، أدرك هـؤلاء الثـوار وأدرك الشـعب وجـود ظلـم أو فسـاد أو غيـاب العدالـة في النظـام القائـم. «وكانـت تنمـو الفجـوة بين السـلطة والمجتمـع، وتولـد الغضـب الشـعبي نتيجـة تراكـم القهـر والاسـتبداد»[٩١]. وبطبيعـة الحـال يبـدأ المثقفـون والنشـطاء بـنشر الوعـي حـول حقـوق الأفـراد ومظـالم النظـام؛ مما يخلـق بيئـة خصبـة للنشـاط الثـوري.

- ثـم جـاءت مرحلـة التعبئـة والتنظيـم، حيـث تـم الانتقـال مـن الوعـي الفـردي إلى العمـل الجماعـي. في هـذه المرحلـة، «تـم بنـاء شـبكات تنظيميـة وتقويـة التحالفـات بين الهيئـات التنظيميـة. وتـم اسـتخدام وسـائل الإعلام التقليديـة المتاحـة أو الرقميـة والتواصـل المبـاشر لحشـد الدعـم، وتـم وضـع خطـط للتحـركات الميدانيـة مثـل المظاهـرات أو الإضرابـات»[٩٢].

(٩٠) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(٩١) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٩٢) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

- بعـد ذلـك بـدأت مرحلـة المواجهـة، وهـي الأكثر حساسـية في النشـاط الثـوري. شـملت هـذه المرحلـة التحـركات الميدانيـة التـي كانـت سـلمية منـذ البدايـة مثـل المظاهـرات والعصيـان المـدني. ومـع تصاعـد ردود الفعـل القمعيـة مـن النظـام، كادت تتحـول المواجهـة إلى شـكل أكثر حـدة. في هـذه المرحلـة، يختـبر النظـام صمـود الشـعب وإصراره، وقـد حـاول تفكيـك الحـراك باسـتخدام القمـع أو التنـازلات الشـكلية.

وبـكل تأكيـد إذا نجحـت الثـورة في الاسـتمرار والصمـود، يتـم الانتقـال إلى مرحلـة إسـقاط النظـام، حيـث يتـم تفكيـك ركائـز السـلطة القديمـة عبر الثـورة الشـعبية أو التـدخلات السياسـية أو حتـى المسـلحة، وهـو مـا لم يحـدث، فما زالـت بقايـا النظـام الاسـتبدادي متمسـكة بمراكزهـا في تلـك المرحلـة. «ولكـون تلـك المرحلـة تداخلـت مـع برنامـج خارجـي لديـه توقيـت زمنـي يتعلـق بعمـر ومـصير بقايـا النظـام السـابق، ولـضمان عـدم انحـراف الثـورة عـن مسـارها ظلـت الأمـور على هـذا النحـو»[٩٣].

- وأخيرًا، تـأتي مرحلـة بنـاء النظـام الجديـد، وهـي مرحلـة مـا بعـد الثـورة التـي تهـدف إلى إعـادة بنـاء الدولـة على أسـس جديـدة. يتـم فيهـا وضـع دسـتور جديـد، تأسـيس مؤسسـات ديمقراطيـة، وتحقيـق المطالـب التـي قامـت الثـورة مـن أجلهـا. هـذه المرحلـة حرجـة لأنهـا تحـدد مـا إذا كان التغـيير سـيؤدي إلى اسـتقرار طويـل الأمـد أم سـيعيد إنتـاج المشـاكل القديمـة.

الثـورة إذًا ليسـت مجـرد لحظـة انفجـار، بـل «هـي سلسـلة معقـدة مـن المراحـل التـي تعتمـد على وعـي الشـعب، وتنظيمـه، وصمـوده لتحقيـق التغـيير المنشـود»[٩٤]. وهنـا يبرز دور الـرواد الأوائـل، فالقـادة والمفكـرون الثوريـون يلعبـون دورًا جوهريًّـا في توجيـه الطاقـات الشـعبية. ومـن خلال رؤيتهـم العقلانيـة، يحـددون الأولويـات، ويضعـون استراتيجيـات طويلـة المـدى، ويضمنـون أن الثـورة لا تفقـد مسـارها.

(٩٣) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٩٤) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

منذ أن تولى المهندس (مكاوي أحمد عمر) قيادة الحراك سابقًا بمديرية (ميفعة)، إلى جانب شغل منصب الأمين العام للمديريات الجنوبية، ثم رئيسًا للهيئة التنفيذية للمجلس الانتقالي، بلغ الزخم الجماهيري مستوى لم يشهده من قبل ولا بعد، كان يحث الجميع دائمًا حتى في الوقت الذي تمت فيه السيطرة تمامًا على الوضع «على العمل والتلاحم وشحذ الهمم لما تتطلبه المرحلة من بذل أقصى الجهود ورفع وتيرة العمل، «وكان يهيب بالجماهير إلى الاستمرار في المشاركة الفاعلة في الفعاليات السياسية للحفاظ على النصر، ويدعو دائمًا إلى مواصلة سير الحركة النضالية لمنع أعداء الجنوب الانقلاب على الثورة، وكان ذلك بمناسبة رجوع بقايا النظام الاستبدادي لشن هجوم على المجلس الانتقالي في (ميفعة)، وسجن قياداته، ومنع إقامة المهرجانات ما بين أغسطس ٢٠١٩م وديسمبر ٢٠٢١م[٩٥].

«لقد استمر النقاش بشأن الدفع بالعمل التنظيمي إلى أفضل مستوى للاستعداد للمرحلة القادمة، مرحلة بناء مؤسسات الدولة، لقد قمنا بمتابعة وإزالة العراقيل والعقبات أمام أي تقدم للجهاز التنظيمي للعمل بكل ثقة»[٩٦].

يُعتبر إشراك المرأة في العمل النضالي أمرًا جوهريًّا لتحقيق العدالة والمساواة وبناء مجتمع ديمقراطي قوي. فقد لعبت النساء عبر التاريخ أدوارًا محورية في النضالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وساهمن في التغيير من خلال قيادة الحركات الاجتماعية، والمشاركة في الثورات، والعمل في المجالات الحقوقية والتنموية. وفي هذا الاتجاه وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة، شارك المهندس (مكاوي أحمد عمر) دائرة (المرأة والطفل) احتفالهم بيوم المرأة، وفي الحفل ألقى كلمة

(٩٥) – انظر صحيفة الأمناء، يوم الأربعاء ٦١ مارس ٢٠٢٢م. عقدت الهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمديرية ميفعة محافظة شبوة اجتماعًا استثنائيًّا لها صباح اليوم الأربعاء في عاصمة المديرية جول الريدة، وفي بداية الاجتماع رحب رئيس الهيئة التنفيذية للمجلس الانتقالي بالمديرية مكاوي أحمد الجعب بالحضور، شاكرًا لهم التزامهم التنظيمي، وناقلًا لهم تحيات الرئيس القائد عيدروس قاسم الزبيدي، ورئيس الهيئة التنفيذية بالمحافظة العميد علي أحمد الجبواني.

(٩٦) – المهندس مكاوي أحمد عمر في قيادة الهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي، انظر موقع المجلس الانتقالي، يوم الاثنين ٠٣ أغسطس «عقدت الهيئة التنفيذية للقيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي بمديرية ميفعة محافظة شبوة اليوم الاثنين اجتماعها الدوري برئاسة مكاوي أحمد الجعب رئيس الهيئة. وناقش الاجتماع آلية تطوير العمل التنظيمي والارتقاء به إلى الأفضل، ومواكبة الأحداث والمستجدات الراهنة التي يمر بها جنوبنا الحبيب، ومتابعة العراقيل التي تواجه مديري الإدارات واللجان المحلية بمراكز المديرية وحلها في أسرع وقت ممكن.

قدم خلالها التهاني للمرأة بهذه المناسبة مؤكدًا وقوف المجلس إلى جانب المرأة ودعمه للمرأة في كافة المجالات[٩٧].

بعض الخطط والأفكار التي تم العمل عليها

النشاط الثوري عادة ما يتبع استراتيجيات وأفكار تستند إلى تحقيق أهداف معينة مثل الإطاحة بالنظام القائم أو تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية، هذه الأفكار والخطط كانت كافية لإحداث تغيير ملحوظ، وبكل تأكيد كانت الخيارات على نحو لا يختلف كثيرًا عما سواها من الثورات التي كانت على النحو التالي:

- التوعية الشعبية والتعبئة العامة التي تقوم على التثقيف الثوري بنشر الأفكار الثورية، «وهي كانت عبارة عن منشورات وملصقات متنوعة، إلى جانب ذلك تم إلقاء العديد من المحاضرات أثناء اللقاءات الشعبية التي كانت تركز على توعية الناس بأسباب الثورة ومظالم النظام، وأيضًا من خلال التعبئة الجماهيرية بالدعوة إلى تنظيم المظاهرات والاعتصامات لجذب أكبر عدد ممكن من المؤيدين، وأثناء ذلك تم استخدام الرموز والشعارات التي توحد الثوار وتلهم الجماهير»[٩٨].

- تنظيم الشبكات والخلايا الثورية، "ابتداءً بتأسيس هياكل تنظيمية، وتكوين مجموعات سرية، وأخرى علنية لإدارة العمليات الثورية، وعلاوةً على ذلك شُكلت خلايا تعمل في المناطق المختلفة للتنسيق بين الجهود، ثم جرى توزيع المهام، وذلك بتقسيم الأدوار بين القادة والمنفذين مثل: التنظيم الإعلامي، التحركات الشعبية، والدفاع عن المتظاهرين»[٩٩].

- المقاومة السلمية والمقاومة المسلحة: إن خيار المقاومة السلمية كان الخيار الرئيسي، وكان يشمل تنظيم الاحتجاجات السلمية، والاعتصامات، والإضرابات عن

(٩٧) – اقرأ المزيد على موقع المجلس الانتقالي الجنوبي، يوم الخميس ٠١ مارس ٢٠٢٢م، نظمت إدارة المرأة والطفل لانتقالي ميفعة في محافظة شبوة اليوم الأربعاء حفلًا بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، بحضور مكاوي أحمد الجعب رئيس انتقالي ميفعة. وفي الحفل ألقى الأستاذ مكاوي أحمد الجعب كلمة قدم خلالها التهاني للمرأة بهذه المناسبة، ناقلًا في ذات الوقت تهاني العميد علي أحمد الجبواني رئيس انتقالي شبوة، مؤكدًا وقوف المجلس إلى جانب المرأة ودعمه للمرأة في كافة المجالات.

(٩٨) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(٩٩) – مجموع مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

العمل، واستخدام العصيان المدني لشلِّ النظام القائم من خلال تعطيل مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية.

- المقاومة المسلحة: «وهي أحد الخيارات المطروحة التي لم يتم العمل بها، وهو خيار تم الاتفاق على تفعيله إذا ما أصبحت الحاجة إليه أكثر إلحاحًا، وبالذات في حالة قيام النظام بارتكاب انتهاكات جسيمة، وكان يكفي لمواجهة عنف النظام الدفاع عن النفس بكل الوسائل الممكنة، وتم الاتفاق على أن هذا الخيار مفتوح، فقد يلجأ الثوار إلى تنظيم عمليات مسلحة أو تكوين جناح عسكري ليقوم بتنفيذ الهجمات التي يُفترض أن تستهدف غالبًا رموز السلطة التي نفذت عمليات القمع والقتل، أو البنى التحتية التي يستخدمها النظام مراكز لانطلاق عملياته ضد الثوار أو الاحتجاجات (مثل مراكز الشرطة أو نقاط التفتيش أو المقرات الحكومية)»[١٠٠].

- استخدام الإعلام والدعاية الثورية: وذلك ببناء خطاب ثوري، وصياغة رواية واضحة تلقي الضوء على مظالم النظام وتبرز شرعية الثورة، ونشر قصص المعاناة والظلم لتحفيز الجماهير والانضمام إلى الثورة، وتم توظيف المنصات الإلكترونية لنقل الأخبار المباشرة، وتنظيم ونقل الاحتجاجات، ورصد الانتهاكات ونقلها إلى المنظمات الدولية ووسائل الإعلام العالمية، ولنشر الوعي الثوري بسرعة.

- استغلال الحوادث الكبرى أو القمع العنيف لتعبئة الرأي العام، والاستخدام الإعلامي لصور شهداء الثورة كرموز استطاعوا أن يصلوا إلى مستوى التضحية من أجل المجتمع، وتلك الشعارات الملهمة التي توحد الجماهير وتعبر عن مطالب الثورة.

- الضغط السياسي والدبلوماسي بنشر القضايا دوليًا: من خلال فضح انتهاكات النظام أمام المجتمع الدولي للحصول على تضامن عالمي.

(١٠٠) – مجموعة مكرات العميد جمال ناصر عوزر.

- بنـاء البديـل السـياسي والاجتماعـي، "وبهـذا الصـدد، قدمنـا تصـور النظـام الجديد للمرحلـة الانتقاليـة، وقدمنـا رؤيـة واضحـة عـن شـكل النظـام السـياسي والاجتماعـي الـذي يسـعى إليـه الثـوار مـن واقـع رغبـة الـجماهير»[١٠١].

- التحـرك المـرن والمفاجـئ: وفي هـذا الأسـلوب تـم وضـع أفضـل أشـكال الابتـكار في التكتيـكات بشـأن تغـيير التحـركات وأماكـن الاجتماعـات أو الاحتجاجـات أو إقامتهـا بشـكل مفاجـئ لإربـاك تقديـرات أجهـزة أمـن ومخابـرات النظـام الاسـتبدادي. والعمـل قـدر الإمـكان على تجنـب المواجهـة المبـاشرة، وبالـذات في المراحـل المبكـرة للتخفيـف مـن الإجـراءات العنيفـة المحتملـة مـن أجهـزة الأمـن التـي قـد تؤثـر في سـلوك الجماهير وتدفعهـم إلى التراجـع عـن الخـروج مـرة أخـرى، وكذلـك عملنـا جاهديـن على تجنـب مواجهـة الجيـش أو الشرطـة بشـكل مبـاشر أيضًـا لتقليـل الخسـائر.

الثـوار غالبًـا مـا يعملـون وفـق رؤيـة تجمـع بين التعبئـة الشـعبية، التنظيـم المحكم، واسـتخدام أدوات الإعلام والدبلوماسـية لتحقيـق أهدافهـم، لكـن نجـاح الثـورة يعتمـد على قدرتهـا على كسـب دعـم واسـع، تجنـب الأخطـاء الاستراتيجيـة، وتقديـم رؤيـة مقنعـة للمسـتقبل[١٠٢].

***

(١٠١) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(١٠٢) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

الباب الثاني

المرحلة الأولى

التغيير السياسي والعدالة الانتقالية

الفصل الأول
التغيير السياسي

الفرع الأول: مفهوم التغيير السياسي

التغـيير السـياسي يـشير إلى عمليـة التحـول أو التبديـل في نظـم الحكـم والسياسـات العامـة لتحقيـق أهـداف معينـة تخـدم المجتمـع، فنجـد إنـه قـد يكـون هـذا التغـيير سـلميًّا عبر الإصلاحـات السياسـية أو عبر الثـورات والاحتجاجـات إذا مـا كانـت الأنظمـة القائمـة ترفـض التغـيير. «ومما لا شـك فيـه أن عمليـة التغـيير السـياسي تـفترض الارتقـاء إلى مفهـوم الدولـة»[١٠٣]، والدولـة كما يعرفهـا علـم السـلوكيات بكونهـا الأداة والأسـلوب الحضـاري المنظـم للسـلوك الـبشري (الإنسـاني)، وفـرض المبـادئ والقواعـد والأنمـاط الحضاريـة الحاكمـة. أمـا عـلماء الاجـتماع فيعرفونهـا بأنهـا ذروة التطـور الحضـاري المنظـم للتجمعـات الإنسـانية لتكويـن البنيـان الاجتماعـي وتفاعلـه[١٠٤].

التغـيير السـياسي هـو مفهـوم أسـاسي في علـم السياسـة يـعبر عـن التحـولات التـي تحـدث في الأنظمـة السياسـية أو السياسـات العامـة لتحقيـق أهـداف محـددة. يُعـتبر التغـيير السـياسي اسـتجابة ضروريـة للتـغيرات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافيـة، «وغالبًـا مـا يكـون مدفوعًـا برغبـة الشـعوب في تحـسين ظروفهـا وتحقيـق العدالـة والمسـاواة»[١٠٥].

إذًا فهنـاك نوعـان ممكنـان مـن التغـيير: الإصلاح السـياسي والثـورة، ففـي الحالـة الأولى يتـعين على سـلطة الدولـة أن تستسـلم للمطالـب الشـعبية، وتحقيـق مطلـب المسـاواة الاجتماعيـة عــن طريـق الاعتراف بالمسـاواة القانونيـة، غير أن التغـييرات الـكبرى في التاريـخ قـد حدثـت كلهـا نتيجـة للثـورة:» فالطبقـة العليـا لا تسـلم بمطلـب

(١٠٣) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(١٠٤) – د. عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٤٢.

(١٠٥) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

الطبقة الدنيا، ولا تسمح بإعادة تنظيم قانونية تتفق مع التوزيع الجديد للثروة الاجتماعية. وفي هذه الظروف تصبح الثورة أمرًا لا مفر منه(١٠٦).

لكل ذلك كانت الثورة الحقيقية عبارة عن انتقال نوعي وكلي بالوعي الفردي والجماعي على حد سواء من الواقع الاستعماري (أو الاستبدادي) الكائن إلى الواقع الثوري الوطني الذي يمكن ويجب أن يكون، ودفن للقديم في الجديد، وليس مجرد تركيب لهما(١٠٧).

«التغيير السياسي بالثورة هو عملية تغيير جذري وسريع للنظام السياسي القائم من خلال تحركات شعبية واسعة تعبر عن رفض الاستبداد أو الفساد أو غياب العدالة الاجتماعية»(١٠٨).

تعريف التغيير السياسي

يُعرف التغيير السياسي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعديل أو استبدال النظم والهياكل السياسية القائمة سواء عبر الوسائل السلمية مثل الإصلاحات، أو من خلال حركات ثورية إذا كانت الأنظمة الحالية غير قادرة على الاستجابة لتطلعات المجتمع. يتضمن هذا المفهوم عدة أبعاد، منها:

- التغيير المؤسسي: كإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية.

- التغيير القيادي: استبدال النخب الحاكمة.

- التغيير الأيديولوجي: التحول في المبادئ أو الأفكار التي تقوم عليها السياسة العامة.

(١٠٦) – هربرت ماركيوز، ترجمة د. فؤاد زكريا، العقل والثورة (هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية)، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠م. ص٣٦٨.

(١٠٧) – د البخاري حمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص٦٣.

(١٠٨) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

أنواع التغيير السياسي

- التغـيير التدريجـي (الإصلاح): ويتـم عبر إصلاحـات سياسـية تدريجيـة دون اللجـوء إلى العنـف. مثـال على ذلـك، التحـولات الديمقراطيـة في أوروبـا الغربيـة خلال القـرن العشريـن.

- التغـيير الجـذري (الثـوري): يحـدث نتيجـة حـركات شـعبية أو ثـورات تـؤدي إلى تغـيير جـذري في النظـام السـياسي، مثـل الثـورة الفرنسـية.

- التغـيير الـقسري: يحـدث نتيجـة تـدخلات خارجيـة أو انقلابـات عسـكرية. هـذا النـوع غالبًـا مـا يفتقـر إلى الاسـتقرار.

وأسـباب التغـيير السـياسي المبـاشرة «تـأتي عنـد تنامـي وعـي الشـعوب بحقوقهـا يدفعهـا إلى المطالبـة بالتغـيير»[١٠٩]، والأزمـات الاقتصاديـة كالفقـر والبطالـة التـي تعـزز الشـعور بعـدم الرضـا عـن النظـام الحاكـم، والتحـولات الاجتماعيـة مثـل انتشـار التعليم وزيـادة الوعــي السـياسي، والتطـور التكنولوجـي الـذي يسـهل التواصـل والتنظيـم للحـركات السياسـية، والأزمـات السياسـية كغيـاب الشـفافية أو الفسـاد.

الفرع الثاني: أهمية التغيير السياسي

تــأتي أهميــة وضرورة التغــيير السـياسي لتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة في المقـام الأول، وذلـك بهـدف إعـادة توزيـع الثروات والفـرص بشـكل عـادل، ولتعزيـز المشـاركة الشـعبية مــن خلال إشراك المواطــنين في صنـع القـرار، ولمواكبـة التطـورات لـضمان اسـتجابة النظـام السـياسي للتـغيرات العالميـة والمحليـة، ولتعزيـز الاسـتقرار،» وعلى الرغـم مـن أن التغـيير قـد يسـبب اضطرابـات مؤقتـة، إلا أنـه ضروري لتحقيـق اسـتقرار طويـل الأمـد»[١١٠].

«التغـيير السـياسي يُعـتبر جـزءًا أساسـيًّا مـن تطـور المجتمعـات وتحقيـق تطلعـات الشـعوب في الحريـة والكرامـة»[١١١]، فهـو عمليـة تهـدف إلى تعديـل النظـم والهيـاكل

(١٠٩) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(١١٠) – مجموعة مذكرات جمال ناصر عوزر.

(١١١) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

السياسـية لـضمان الاسـتجابة لمتـغيرات الـعصر وتطلعـات الأفـراد. تتـجلى أهميـة التغـيير السـياسي في مجموعـة مـن الجوانـب، منهـا:

- التغـيير السـياسي هـو وسـيلة لتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة مـن خلال تقليـل الفجـوة بين الطبقـات الاجتماعيـة، والتوزيـع العـادل لـلثروات والفـرص لـضمان حيـاة كريمـة لجميـع المواطـنين. على سـبيل المثـال، الإصلاحـات السياسـية في الـدول الديمقراطيـة تسـاهم في تحـسين حيـاة الفئـات المهمشـة وضمان حقوقهـا.

- التغـيير السـياسي يشـجع على إشراك المواطـنين في صنـع القـرار إشراكًا فعليًّـا، ومعنـى ذلـك لا يفيـد مجـرد إجـراء تمثيليـة انتخابيـة وصناديـق، «فـإشراك المواطـنين إشراكًا فعليًّـا يـؤدي إلى تعزيـز الديمقراطيـة مـن خلال الانتخابـات الحـرة والنزيهـة، وتمـكين المجتمـع المـدني مـن لعـب دور أكبر في توجيـه السياسـات، وتعزيـز شـعور الأفـراد بالمسـؤولية تجـاه وطنهـم»[١١٢].

- ولأن العـالم في حالـة تـغير مسـتمر سـواء مـن حيـث التكنولوجيـا، الاقتصـاد، أو القيـم الاجتماعيـة، فـإن التغـيير السـياسي يسـاعد الـدول على التكيـف مـع المتـغيرات العالميـة لـضمان التنافسـية، وتحديـث القـوانين والسياسـات لتـتماشى مـع التطـورات الحديثـة.

- على الرغـم مـن أن التغـيير قـد يسـبب اضطرابـات مؤقتـة، إلا أنـه ضروري لتحقيـق اسـتقرار طويـل الأمـد[١١٣]، حيـث يُنهـي الأنظمـة الفاسـدة التـي تـؤدي إلى الاضطرابـات، ويعـزز الثقـة بين الحاكـم والمحكـوم.

- التغـيير السـياسي يعـزز بنـاء مؤسسـات قويـة ومسـتقلة تعمـل لصالـح الوطـن والشـعب مـن خلال تعزيـز سـيادة القانـون، والفصـل بين السـلطات وضمان اسـتقلال القضـاء.

(١١٢) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(١١٣) – مجموعة مذكرات جمال ناصر عوزر.

- الأنظمة السياسية المستبدة غالبًا ما تنتهك حقوق الإنسان؛ لذلك التغيير السياسي يهدف إلى حماية حقوق الإنسان وصون كرامته، وضمان حرية التعبير والتجمع والتنقل.

- التغيير السياسي غالبًا ما يكون مدفوعًا بالرغبة في محاربة الفساد وتحسين أداء الحكومات، وهو ما يؤدي إلى تحسين الخدمات العامة، واستغلال أفضل للموارد الوطنية.

- عندما يحقق التغيير السياسي بيئة مستقرة وديمقراطية، فإنه يعزز النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات، وتحسين البنية التحتية، وتوفير فرص العمل.

التغيير السياسي ليس مجرد رغبة عابرة بل هو ضرورة حتمية لتقدم الأمم واستقرارها[١١٤]. من خلال تعزيز العدالة، وإشراك المواطنين، وضمان حقوقهم، يصبح التغيير السياسي أداة فعالة لبناء مستقبل أفضل يضمن الكرامة والرفاهية للجميع.

التحديات التي تواجه التغيير السياسي

- المقاومة من النخب الحاكمة: غالبًا ما تعارض التغيير للحفاظ على مصالحها.

- التدخلات الخارجية: التي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب إرادة الشعوب.

- انعدام القيادة الرشيدة: قد يؤدي إلى الفوضى بدلًا من تحقيق أهداف التغيير.

التغيير السياسي هو عملية ضرورية لتطوير المجتمعات وتحقيق التقدم والعدالة، ومع ذلك يحتاج إلى قيادة واعية، وتخطيط محكم، ومشاركة شعبية واسعة لضمان تحقيق أهدافه بشكل مستدام. في النهاية، يبقى التغيير السياسي أداة الشعوب لتحقيق تطلعاتها في الحرية والكرامة. «وهو الأداة التي تتيح للشعوب التخلص من الأنظمة الفاسدة والمستبدة»[١١٥].

(١١٤) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(١١٥) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

يرتبط التغيير السياسي بعوامل مثل:

- مطالب الشعوب: الحقوق والحريات الأساسية.
- التحديات الاقتصادية: تحسين المعيشة ومحاربة الفساد.
- الحركات الاجتماعية: ضغط الحركات الشعبية لتحقيق إصلاحات سياسية.
- العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية تعني تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع في الحقوق والفرص، بما في ذلك التعليم، العمل، والرعاية الصحية. وهي ركيزة أساسية لأي تغيير سياسي ناجح. «على الرغم من المخاطر التي قد ترافق عملية التغيير السياسي، تظل الثورة أداة فعالة لتحقيق تحول سياسي واجتماعي عميق»[١١٦].

ثم إنه ينبغي أن يتبع هذا العمل على إزالة مخلفات النظام الاستبدادي ومعالجة الأوضاع الاقتصادية للناس، وهو ما كان قد بدأه المهندس (مكاوي أحمد عمر). بعد سقوط أي نظام استبدادي تواجه الدولة أو كل منطقة على حدة تحديات كبيرة في إزالة مخلفاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويُعتبر بناء مجتمع جديد قائم على العدالة والديمقراطية والتنمية المستدامة أمرًا ضروريًّا لضمان عدم عودة الاستبداد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الاتجاه انعقد الاجتماع الاستثنائي برئاسة (مكاوي أحمد عمر) رئيس القيادة المحلية، وناقش الاجتماع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الساحة الجنوبية، وما يعانيه الشعب الجنوبي انعكس سلبًا على حياة المواطنين، في ظل صمت مطبق مشبوه من السلطات الإخوانية في المحافظة[١١٧].

(١١٦) – نفس المجموعة السابقة.

(١١٧) – موقع شبوة حرة، كما ناقش الاجتماع دعوة القيادة المحلية بالمحافظة للخروج والاحتشاد في تظاهرات سلمية في ٥١ سبتمبر ١٢٠٢م في جميع مديريات المحافظة؛ رفضًا للممارسات القمعية التي تنتهجها سلطات الإخوان ضد أبناء شبوة، والتي حولت المحافظة إلى مزرعة مملوكة لأباطرة المافيا اليمنية رفض العبث بثروات ومقدرات شبوة.

وفي هذه المرحلة هناك ضرورة لمناقشة الاحتياجات، وطمأنة المجتمع ومؤسساته بأن العمل مستمر لإصلاح مؤسسات الدولة، وجبر الضرر الذي أصاب المجتمع، وضمن النزولات الميدانية والأنشطة التي ينفذها المجلس الانتقالي الجنوبي بمديرية (ميفعة)، قام المهندس (مكاوي أحمد الجعب) رئيس القيادة المحلية للمجلس الانتقالي بالمديرية بزيارة المؤسسات الصحية والتعليمية بالمديرية واطلع على الحالة وكل ما يتطلب التدخل السريع، ووعد بإجراء إصلاحات فعلية للمؤسسة التعليمية والصحية؛ لأنهما من أولى أولويات المجتمع، وأولويات اهتمام القيادة السياسية بالمحافظة[١١٨].

***

(١١٨) – انظر موقع شبوة الآن، ٢٠٢٢,٢,١٢م. ضمن النزولات الميدانية والأنشطة التي ينفذها المجلس الانتقالي الجنوبي بمديرية ميفعة قام الأخ / مكاوي أحمد الجعب رئيس القيادة المحلية للمجلس الانتقالي بالمديرية بزيارة مدرستي لمصون والرملة، وخلال الزيارة اطلع رئيس القيادة المحلية على سير العملية التعليمية في المدرستين وتدشين حملة تطعيم الأطفال من قبل مكتب الصحة في المديرية بقيادة الأخ صالح الشبعان والفريق النسائي بإشراف مديرة شؤون المرأة والطفل للقيادة المحلية في المديرية صفاء سالم صالح، وناقش رئيس انتقالي ميفعة مع مديري المدارس ما تعانيه وتحتاجه المدرستان، وأكَّد رئيس القيادة المحلية إن هذه الزيارة تأتي ضمن اهتمامات المجلس الانتقالي الجنوبي، وسيكون إلى جانبهم في كل ما يلزم في العملية التعليمية والصحية..

الفصل الثاني

العدالة الانتقالية

الفرع الأول: مفهوم العدالة الانتقالية للثورات

بعد نجاح الثورة في إسقاط النظام المستبد، تبدأ مرحلة حساسة تُعرف بـ»إرهاصات ما بعد الثورة»، «إرهاصات ما بعد الثورة هي فترة انتقالية تتسم بتحديات معقدة»(١١٩)، وقد تبرز بعض الملاحظات والنتائج المتباينة. تهدف هذه المرحلة إلى إعادة بناء النظام السياسي، وتحقيق تطلعات الشعب، واستعادة الاستقرار. ومع ذلك، غالبًا ما تكون هذه الفترة محفوفة بالمخاطر والاضطرابات. «إننا نرى إن حالة انقسام المجتمع بين مؤيدين ومعارضين في هذه المرحلة من الثورة أشد خطورة على الثورة من النظام المستبد الذي تم القضاء عليه، ذلك يؤدي إلى توترات داخلية قد تصل إلى العنف فتفقد الثورة قوتها»(١٢٠).

- تعريف العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية هي مجموعة من الآليات والإجراءات التي تُطبق خلال أو بعد التحولات السياسية الكبرى، مثل الثورات أو الصراعات المسلحة، بهدف معالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن خلال العدالة الانتقالية يتسنى لنا تحقيق المصالحة الوطنية، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وإنصاف الضحايا.

---

(١١٩) - مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(١٢٠) - مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

الفرع الثاني: أهداف العدالة الانتقالية بعد الثورات

تتجلى أهداف العدالة الانتقالية وأهميتها في التالي[١٢١]:

- محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ويتم ذلك من خلال تقديم مرتكبي الجرائم والانتهاكات مثل القمع والتعذيب إلى العدالة. محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة مثل القمع والتعذيب تُعتبر من أهم ركائز العدالة الانتقالية. تتم هذه المحاسبة من خلال مجموعة من الآليات التي تهدف إلى ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب، مع تحقيق العدالة للضحايا والمجتمع، ولكن على ألا يتم ذلك بطريقة عشوائية، بل باتباع الخطوات والآليات التي يمكن أن تُستخدم لتحقيق ذلك مثل:

المحاكمات القضائية التي تتم من خلال القضاء الوطني عبر محاكم وطنية مختصة، ويتم تشكيل تلك المحاكم لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم الكبرى مثل محاكم مكافحة الفساد أو جرائم الحرب. تُطبق فيها القوانين الجنائية، ويُحاكم المتهمون فيها بناءً على القوانين المحلية التي تجرم الانتهاكات مثل التعذيب أو الجرائم ضد الإنسانية بشرط ضمان الاستقلالية والشفافية، وتطبيقًا لذلك يجب ضمان أن تكون المحاكم نزيهة ومستقلة لتحقيق الثقة في العملية القضائية.. أو من خلال القضاء الدولي، أي عبر المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، ويُستخدم هذا الخيار عندما يكون النظام القضائي الوطني غير قادر أو غير راغب في محاكمة المسؤولين. وهذه المحكمة تختص بجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية.. أو من خلال المحاكم الخاصة أو الهجينة: تُنشأ بالتعاون بين الدولة والمجتمع الدولي، مثل المحاكم الخاصة برواندا ويوغوسلافيا السابقة.. أو لجان الحقيقة والمصالحة، ويتم ذلك من خلال تشكيل لجان لكشف الانتهاكات التي وقعت خلال الأنظمة السابقة، مع توثيق أسماء الضحايا والجناة، ويُعتبر كشف الحقيقة أداة مهمة لتحقيق العدالة الرمزية للضحايا وطمأنة المجتمع بعدم تكرار هذه الجرائم. وأيضًا تقوم لجان الحقيقة بتقديم توصيات المحاسبة بإحالة بعض القضايا الخطيرة إلى المحاكم لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم الكبرى.

(١٢١) – المحامي صالح عبد الله باحتيلي، التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي.

أو العقوبـات الإداريـة والسياسـية، وأهمهـا العـزل مـن المناصـب العامـة، وبنـاءً على ذلـك يمكـن عـزل المسـؤولين عـن الانتهـاكات مـن مناصبهـم في المؤسسـات الحكوميـة والأمنيـة كجـزء مـن عمليـة الإصلاح المـؤسسي، وقـد يُضـاف إلى ذلـك منعهـم مـن تـولي مناصـب جديـدة لـضمان عـدم تكـرار الانتهـاكات، وقـد يصـل الأمـر إلى الحرمـان مـن الحقـوق السياسـية، فيُمنـع المتورطـون في الجرائـم مـن الترشـح للمناصـب السياسـية أو المشـاركة في الحيـاة العامـة لـفترة محـددة. وهنـاك أيضًـا مـا يُطلـق عليـه الإجـراءات الجنائيـة البديلـة، كالاعتراف بالذنـب والتعـاون، معنـى ذلـك أنـه قـد يُعـرض على الجنـاة تخفيـف العقوبـة إذا اعترفـوا بالجرائـم وقدمـوا معلومـات تسـاعد في كشـف الحقيقـة، ويُسـتخدم هـذا الإجـراء في لجـان الحقيقـة والمصالحـة، مثـل تجربـة جنـوب إفريقيـا. وقـد يُضـاف إلى ذلـك التعويـض والمصالحـة، فيُطلـب مـن الجنـاة تعويـض الضحايـا ماليًّـا أو معنويًّـا كجـزء مـن المحاسـبة.

أو الإصلاح المـؤسسي، وهـو أقـل مـا يمكـن تقديمـه خلال مرحلـة العدالـة الانتقاليـة مـن تطـهير المؤسسـات بإزالـة المتـورطين في الانتهـاكات مـن مؤسسـات مثـل الشرطـة، الجيـش، والقضـاء لـضمان عـدم اسـتغلال السـلطة مجـددًا، إلى جانـب القيـام ببنـاء مؤسسـات جديـدة تضمـن حمايـة حقـوق الإنسـان وتعمـل بشـفافية. محاسـبة المسـؤولين عـن الانتهـاكات هـي خطـوة حاسـمة لـضمان العدالـة ومنـع الإفلات مـن العقـاب. نجـاح هـذه المحاسـبة يعتمـد على اسـتقلالية القضـاء، ودعـم المجتمـع الـدولي، وتعـاون الضحايـا والمجتمـع المـدني لـضمان بنـاء دولـة تقـوم على احترام حقوق الإنسـان وسـيادة القانـون.

أهميـة العدالـة الانتقاليـة تبـدو أثنـاء المراحـل الانتقاليـة في إطـار بعـض العمليـات الثوريـة بمـا تنطـوي عليـه مـن بعـض الفـوضى والاضطرابـات في الواقـع الموضوعـي، وفي الـرؤى والمفاهيـم المتصارعـة بين ثقافـة تسـلطية سـائدة[١٢٢]. العدالة الانتقاليـة للثورات ليسـت مجـرد محاسـبة الماضي، بـل هـي عمليـة شـاملة تهـدف إلى بنـاء مسـتقبل مسـتدام يقـوم على احترام حقـوق الإنسـان والمسـاواة[١٢٣]. نجـاح هـذه العمليـة يعتمـد

(١٢٢) – نبيل عبد الفتاح، النخبة والثورة، دار العين للنشر القاهرة، ٣١٠٢، ص٦٢١.

(١٢٣) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

على الإرادة السياسـية، ووعـي الشـعوب، وقـوة المؤسسـات لـضمان تحـول حقيقـي نحـو الديمقراطيـة ودولـة القانـون[١٢٤]. وهكـذا فـإن كل ثـورة بمجـرد أن تكتمـل تواجـه عـدوًّا في شـخص نفـس الـجماهير التـي سـاعدت على تحقيـق النتيجـة[١٢٥].

***

(١٢٤) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(١٢٥) – هربـرت مـاركيز، ترجمـة د. فـؤاد زكريـا، العقـل والثـورة، هيجـل ونشـأة النظريـة الاجتماعيـة، الهيئـة المصريـة العامـة للتأليـف والنشـر، ١٩٧٠م، ص٣٦٩.

الباب الثالث

مرحلة الدولة القادمة

مفاهيم وأسس نظام الحكم الذاتي

تُعد قضية الحكم الذاتي من أهم القضايا التي تشغل المجتمعات في الوقت الراهن، حيث تعكس تطلعات أبناء الأقاليم في السعي نحو تحقيق قدر من الاستقلالية التي تتيح لهم إدارة شؤونهم الداخلية بمرونة وفعالية. ويأتي هذا الحديث ليسلط الضوء على أبعاد هذا الموضوع من منظور قانوني مستندًا إلى كتاب (التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي)[١٢٦] الذي ساهم من خلال الأفكار القانونية المعروضة فيه في إثراء النقاش حول مفهوم الحكم الذاتي وتطبيقاته الممكنة.

استعرضنا أيضًا في هذا الباب لقطات من النشاط الثوري لهؤلاء الرواد، وجمع ما تضمنته مذكراتهم وبحوثهم التي دونوها حول تلك المرحلة العصيبة التي أسموها مرحلة كسر حاجز الخوف، وتم تقديمها على شكل نصائح تفيد في استكمال خيارات الثورة، هذه المذكرات احتوت على تدوين الكثير من الأحداث التي صاحبت الثورة الجنوبية منذ اللحظات الأولى التي تم فيها إلى جانب زملائهم في النضال كسر حاجز الخوف في (شبوة) و(ميفعة) وأجزاء من (حضرموت)، ذلك الخوف الذي صنعته الآلة العسكرية للنظام الاستبدادي الذي كان قائمًا آنذاك، وإضافة إلى ما تضمنته تلك المذكرات بشأن تلك المرحلة، تضمنت المذكرات أيضًا مفهوم التغيير السياسي، وما ينبغي أن تكون عليه العدالة الانتقالية للثورة. وقد استعرضنا المذكرات المتعلقة بأهمية التغيير السياسي، ومعركة الدفاع عن العدالة الاجتماعية، وعن حقوق الإنسان، وسوف نناقش بعض الأفكار التي وردت في كتاب (التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي)[١٢٧] الذي كان قد تطرق إلى ما ينبغي أن تكون عليه المرحلة الثانية من النضال المستمر ومفاهيم وأسس نظام الحكم الذاتي، ودراسة البنية القانونية والتنظيمية التي يمكن من خلالها تحقيق نظام حكم ذاتي للأقاليم للدولة القادمة، وتحليل الدروس المستفادة من تجارب الحكم الذاتي في مناطق أخرى.

---

(١٢٦) – المحامي صالح عبد الله باحتيلي، نفس المرجع السابق.

(١٢٧) – المحامي صالح عبد الله باحتيلي، التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي.

الفصل الأول
تعريف ومبادئ الحكم الذاتي

الفرع الأول: مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي

يُعد مفهوم الحكم الذاتي من المفاهيم المهمة التي يوليها القانون الدولي اهتمامًا خاصًّا، حيث يشير إلى حق مجموعة سكانية معينة في إدارة شؤونها الداخلية بما يتناسب مع خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والسياسية. ويعتمد الحكم الذاتي على مبدأ الاعتراف بالحقوق الجماعية لمجموعة معينة ضمن إطار الدولة؛ مما يتيح لها تشكيل مؤسسات محلية تتولى مسؤولية اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الداخلية.

أهم الأسس القانونية لمفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي تتمثل في الوثائق القانونية العالمية كميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تدعم هذه الوثائق الحق في تقرير المصير للشعوب الذي يمثل قاعدة هامة لمفهوم الحكم الذاتي، ويبرز كذلك في القانون الدولي من خلال المبادئ الواردة في العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمن حق الشعوب في التمتع بحقوقهم وحرياتهم دون تدخل خارجي، وتوفر لهم الحق في اتخاذ القرارات التي تعزز من استقلاليتهم داخل الدولة.

بشكل عام، يُعتبر نظام الحكم الذاتي جزءًا أساسيًّا من الديمقراطية المحلية والشفافية والمشاركة المجتمعية، حيث يسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم المحلية وتلبية احتياجاتهم المحددة.

نظام الحكم الذاتي ينبغي أن يتألف من السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ الفصل بين السلطات وتنظيم العلاقة فيما بينهما، ويتفرع عنها المؤسسات المحلية لمنع الاستبداد والحفاظ على الحقوق والحريات كما

يـرى مونتسـكيو[١٢٨] Montesquieu في كتابـه (روح القـوانين)، بـخلاف الاسـتبداد، إن الاسـتبداد كما يـرى (ابـن خلـدون) في (المقدمـة) هـو ذلـك الـذي يقلـب موازيـن الأخلاق، فيجعـل مـن الفضائـل رذائـل، ومـن الرذائـل فضائـل[١٢٩].

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للحكم الذاتي في الأنظمة القانونية المختلفة

في الأنظمـة القانونيـة المتعـددة، يعتمـد الحكـم الـذاتي على عـدد مـن المبـادئ الأساسـية التـي تهـدف إلى تـوفير إطـار قانـوني عـادل ومسـتدام يـوازن بين اسـتقلالية المجتمـع المـحلي ووحـدة الدولـة. مـن بين هـذه المبـادئ:

- مبـدأ التفويـض القانـوني: ينـص هـذا المبـدأ على إن السـلطة الممنوحـة للمناطـق ذات الحكـم الـذاتي تسـتند إلى قانـون أو دسـتور واضـح يحـدد نطـاق وحـدود الصلاحيـات؛ مما يضمـن إن هـذه الصلاحيـات لا تتعـارض مـع السـيادة الوطنيـة.

(١٢٨) - اللا مركزيـة: هـي توزيـع السـلطة مـا بين جهـات متعـددة بحيـث لا تركـز في يـد الحكومـة المركزيـة فقـط بـل تشـاركها هيئـات أخـرى.

- اللا مركزيـة السياسـية (نظـام الاتحـاد الفيـدرالي): يقـوم علـى أسـاس توزيـع السـلطات التشـريعية والتنفيذيـة والقضائيـة بين الحكومـة المركزيـة في العاصمـة وحكومـات الـدويلات الأعضـاء، بمعنى أن اللا مركزيـة السياسـية أسـلوب مـن أسـاليب الحكـم يتعلـق بالوظائـف الأساسـية للدولـة وهـي توزيـع السـلطات السياسـية (التشـريع والقضـاء)، وهـو مـا يُطلـق عليـه الحكـم الـذاتي، علـى عكـس اللا مركزيـة الإداريـة وهـي نقـل السـلطات الإداريـة التي تـعني الإدارة المحليـة.

- شـارل لـوي دي سـيكوندا (بالفرنسـية: tadnoceS ed siuoL selrahC) المعـروف باسـم مونتسـكيو (بالفرنسـية: noM-ueiuqset)، (٨١ ينايـر ٩٨٦١ - ٠١ فبرايـر ٥٥٧١)، هـو قـاض ورجـل أدب وفيلسـوف سـياسي فـرنسي. هـو صاحـب نظريـة فصـل السـلطات الـذي تعتمـده حاليًـا العديـد مـن الدسـاتير عبر العالـم. في عـام ٨٤٧١، نشـر كتابًـا عنوانـه روح القـوانين، ولكـن بـدون الإعلان عـن اسـمه كاتبًـا لهـذا الكتـاب. اسـتُقبل هـذا الكتـاب جيـدًا في كل مـن بريطانيـا والولايـات المتحـدة، حيـث أثـر في الآبـاء المؤسـسين للولايـات المتحـدة أثنـاء كتابتهـم للدسـتور الأمريكـي وهـو مـن أَشـهر فلاسـفة عصـره.

(١٢٩) - - مقدمة ابن خلدون، المجلد الثاني، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، مكتبة لبنان - بيروت، ٢٩٩١م.

هـو عالـمٌ مـن علمـاء العـرب والإسلام بـرع في علـم الاجتمـاع والفلسـفة والاقتصـاد والتخطيـط العمـراني والتاريـخ. بنى رؤيتـه الخاصـة في قـراءة التاريـخ وذلـك بتجريـده مـن الخرافـات والروايـات التي لا تتفـق والمنطـق ليكـون أول مـن طبـق المنهـج العـلمي علـى الظواهـر الاجتماعيـة. امتهـن الكتابـة في ديـوان الرسـائل في شـبابه وأصبـح رسـولًا بين الملـوك في بلاد المغـرب والأندلـس قبـل أن يهاجـر إلى مصـر ويُقلـد قضـاء المالكيـة علـى يـد السـلطان الظاهـر سـيف الديـن برقـوق؛ تـرك مُراسـلة الملـوك وانصـرف للدراسـة والتصنيـف وألَّـف عديـد الكُتـب كان مـن أهمهـا كتـاب «العـبر وديـوان المُبتـدأ والخبر في أيـام العَـرب والعَجـم والبَربـر وَمَـن عاصَرَهُـم مـن ذَوي السُـلطان الأكبر» والـذي عُـرف اختصـارًا بـ«تاريـخ ابـن خلـدون». ومقدمـة هـذا الكتـاب الشـهيرة بـ«مقدمـة ابـن خلـدون» تُعـد كتابًـا بذاتهـا. (الموسـوعة الحـرة). (انظـر أيضًـا الصـورة رقـم ١).

- مبدأ التمثيل الديمقراطي: يرتكز الحكم الذاتي على مشاركة المجتمع المحلي في إدارة شؤونه، حيث تُمنح له القدرة على انتخاب ممثلين أو تشكيل مجالس محلية تتولى تسيير الشؤون الداخلية بطريقة ديمقراطية شفافة.

- مبدأ الوحدة ضمن التنوع: يشير هذا المبدأ إلى ضرورة التوفيق بين الاستقلال المحلي والالتزام بوحدة الدولة. يُعتبر هذا المبدأ حاسمًا في الأنظمة التي تعتمد الحكم الذاتي، إذ يعزز من تماسك الدولة ويضمن عدم تعارض استقلالية المجتمعات المحلية مع الوحدة الوطنية.

- مبدأ المساءلة والشفافية: تُعتبر المساءلة أمام الشعب والمجتمع من المبادئ الأساسية لضمان أن الحكومات المحلية تلتزم بالمعايير القانونية والأخلاقية في ممارسة سلطاتها، كما تعزز الشفافية الثقة بين المواطنين والحكومة المحلية.

- مبدأ احترام حقوق الإنسان: يلزم الحكم الذاتي السلطات المحلية باحترام حقوق الأفراد والجماعات، ويمنع فرض أي نوع من التمييز أو الممارسات التي تنتهك الحريات الأساسية.

تعمل هذه المبادئ أطرًا مرجعية تساعد في صياغة وتطبيق أنظمة الحكم الذاتي بطريقة تضمن تحقيق الاستقرار والاستدامة.

***

الفصل الثاني
الأسس التاريخية لنظام الحكم الذاتي

الفرع الأول: تطور مفهوم الحكم الذاتي

يعود تاريخ مفهوم الحكم الذاتي في حضرموت القديمة إلى قرون عديدة، حيث مرت المنطقة بتجارب من الحكم كانت إحداها دولة كبيرة مترامية الأطراف، ثم حكم ذاتي تميز بدرجات متفاوتة من الاستقلالية، ثم حكم محلي واسع الصلاحيات في التاريخ الحديث في ظل تشكيلات سياسية واجتماعية تتناسب مع ظروفها المحلية. كانت (حضرموت) عبر تاريخها الطويل موطنًا للحضارات القديمة التي ازدهرت فيها مدن (إرَم) و(عُبار) و(الأحقاف) و(ميفعة) ومراكز تجارية، وموانئ على امتداد بحر العرب، ثم انتقلت إلى مرحلة الاضمحلال؛ مما جعلها تتمتع بنظام إدارة محلي مستقل نسبيًّا يقوم على الزعامة القبلية أو النخب المحلية.

خلال فترة ما قبل الإسلام، كانت مملكة (حضرموت) مركزًا حضاريًّا وسياسيًّا مزدهرًا، واحتفظت بخصائصها المستقلة في ظل سلطات داخلية محلية، حيث تمتع السكان بنوع من الاستقلال في إدارة شؤونهم في أجزاء (حضرموت) المتباعدة. ومع دخول الإسلام، ظل لأهل (حضرموت) إدارة خاصة ومتميزة ضمن الإمبراطورية الإسلامية، حيث طُبقت الشريعة الإسلامية على نحو يتماشى مع تقاليدهم وأعرافهم؛ مما أضفى على الحكم الذاتي في (حضرموت) بُعدًا ثقافيًّا ودينيًّا.

وفي العصور الحديثة، خاصة أثناء الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن، اتخذ الحكم الذاتي في حضرموت طابعًا جديدًا، إذ سمح المستعمر البريطاني ببعض الاستقلال الإداري للمناطق البعيدة ضمن سلطنات (حضرموت). وقد استمرت هذه الإدارة الذاتية إلى اللحظات الأخيرة عند قيام الدولة جنوب اليمن التي فرضت تقسيمًا إداريًّا خاطئًا تم فيه خلط المناطق الجغرافية لمنع أي محاولات لقيام الحكم الذاتي مجددًا؛ مما جعل عنوان الحكم الذاتي جزءًا من تطلعات

الأهالي في (حضرموت) كوسيلة لتحقيق الاستقرار والتنمية الذاتية في كل المراحل التاريخية التي تلت ذلك.

الفرع الثاني: السياق الاجتماعي والثقافي للحكم الذاتي

يستند نظام الحكم الذاتي في (حضرموت) إلى السياق الاجتماعي والثقافي الذي يميز هذه المنطقة. فقد أثَّرت العادات والتقاليد القبلية والموروث الثقافي الحضاري بشكل كبير في تشكيل هوية (حضرموت) السياسية والاجتماعية. وتُعد العشائر الحضرمية من الأعمدة الأساسية للنسيج الاجتماعي، حيث تلعب القبيلة دورًا محوريًّا في صنع القرار المحلي وإدارة النزاعات والشؤون العامة؛ لذا فإن فكرة الحكم الذاتي متأصلة في الثقافة الاجتماعية ل(حضرموت) التي تعطي قيمة كبيرة للاستقلالية والهوية القبلية والمحلية.

كما إن التجارة والنشاطات الاقتصادية التي اشتُهرت بها (حضرموت) -خصوصًا علاقتها التجارية مع دول شرق إفريقيا وآسيا- أثَّرت على النظرة الحضرمية تجاه الاستقلال الذاتي، فقد ساهمت التجارة في خلق طبقة اجتماعية واعية وذات طموح نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي؛ مما انعكس على تطلعاتهم للحكم الذاتي.

إلى جانب ذلك، يزخر المجتمع الحضرمي بتقاليد علمية وتعليمية، حيث نشطت المدارس الدينية والأدبية عبر التاريخ في نشر العلوم والمعرفة؛ مما أوجد نخبة من العلماء والمثقفين الذين لعبوا دورًا في تشكيل الفكر السياسي والحكم المحلي. ولذا فإن نظام الحكم المحلي في (حضرموت) ليس مجرد هيكل إداري، بل يرتبط بشكل كبير بالنسيج الثقافي والديني والتاريخي؛ مما يجعل الدعوات إلى الحكم الذاتي ليست مجرد مطالب سياسية، بل تعبير عن هوية حضرمية ذات طابع مستقل ومميز.

***

الفصل الثالث

الأطر القانونية لنظام الحكم الذاتي

الفرع الأول: التشريعات الدولية حول الحكم الذاتي

أولًا: المعاهدات والاتفاقيات الدولية الداعمة للحكم الذاتي

يتمتع مفهوم الحكم الذاتي بدعم في القانون الدولي عبر العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي تدعم حقوق الشعوب في تقرير مصيرها وإدارة شؤونها الداخلية. وتشمل هذه الاتفاقيات مجموعة من المبادئ التي تُكرِّس الحق في الحكم الذاتي كأساس لاحترام حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية. من أبرز هذه الوثائق:

- ميثاق الأمم المتحدة(١٣٠): ينص ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٢/١ على حق الشعوب في تقرير المصير، وهو ما يُعتبر حجر الزاوية لمفهوم الحكم الذاتي. يعزز هذا الحق كوسيلة لتحقيق الاستقرار والسلم الدولي، ويمنح الجماعات والأقاليم حق تنظيم أنفسهم بما يضمن احترام هويتهم وخصوصيتهم. وهو ما نصت عليه المادة ١ (٢) من الميثاق على: إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها. إن من المقاصد الرئيسية التي تتوخاها الأمم المتحدة وبالتالي مجلس الأمن إنماء العلاقات الدولية الودية على أساس احترام «المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب». وتغطي دراسات الحالات الإفرادية في هذا القسم أمثلة ناقش فيها مجلس الأمن حالات لها تأثير على مبدأ تقرير المصير وحق الشعوب في تقرير الحكم الخاص بها؛ مما قد يتعلق بمسائل الاستقلال والحكم الذاتي والاستفتاء والانتخاب ومشروعية الحكومات(١٣١).

(١٣٠) – صادر بمدينة سان فرانسسكو في يوم ٦٢ يونيو ٥٤٩١م، ويُعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءًا متممًا للميثاق.

(١٣١) – مرجع ممارسات مجلس الأمن، المسائل الميثاقية ومواد الميثاق تبين المادتين ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ص ٠٢٣.

Constitutional issues

Purposes and Principles of the UN (Chapter I of UN Charter)

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتضمَّن هذان العهدان اللذان تبنتهما الأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ نصوصًا تحمي حق الشعوب في تقرير مصيرها وتمكنهم من إدارة مواردهم الطبيعية وشؤونهم الداخلية بحرية؛ مما يدعم أطر الحكم الذاتي قانونيًّا. وقد نصت المادة ١ على « ١. لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ٢. لجميع الشعوب -سعيًا وراء أهدافها الخاصة- التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأي التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي.. ولا يجوز في أي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة. ٣. على الدول الأطراف في هذا العهد بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق وفقًا إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ونصت المادة ٢ على ضرورة وضع تشريعات تكفل الحقوق المعترف بها لهذه الشعوب في هذا العهد على النحو التالي:

١. تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيًّا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

٢. تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلًا إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد بأن تتخذ طبقًا إلى إجراءاتها الدستورية وإلى أحكام هذا العهد ما يكون ضروريًّا لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية.

٣. تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:

(أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتُهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية.

(ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعي انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أي سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمي إمكانيات التظلم القضائي.

(ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لمصالح المتظلمين.

- اتفاقية حقوق الشعوب الأصلية[١٣٢]: تهدف هذه الاتفاقية إلى حماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيز قدراتها في إدارة شؤونها الداخلية، مع الحفاظ على هويتها الثقافية والعرقية. تُعد هذه الاتفاقية من أقدم النصوص القانونية التي تؤيد الحكم الذاتي وتدعم السلطات المحلية للشعوب الأصلية.

- إعلان حقوق الشعوب الأصلية لعام ٢٠٠٧: يدعو هذا الإعلان إلى تمكين الشعوب الأصلية من ممارسة الحكم الذاتي وتنظيم أنفسهم وإدارة شؤونهم، ويؤكد على حق هذه المجتمعات في التمتع باستقلالية في إدارة مواردهم الطبيعية ومؤسساتهم السياسية. وقد نصت المادة ١ على: «للشعوب الأصلية الحق في التمتع الكامل -جماعات أو أفراد- بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان». ونصت المادة ٣ على: «للشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير، وبمقتضى هذا الحق تقرر هذه الشعوب بحرية وضعها السياسي وتسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». ونصت المادة ٤ على: «للشعوب الأصلية في ممارسة حقها في تقرير المصير الحق في الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي في

(١٣٢) – إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، اعتمدت الجمعية العامة في ٣١ سبتمبر ٢٠٠٧م.

المسائل المتصلة بشؤونها الداخلية والمحلية، وكذلك في سبل ووسائل تمويل مهام الحكم الذاتي التي تضطلع بها».

تلعب هذه الاتفاقيات والمعاهدات دورًا رئيسيًّا في بناء شرعية الحكم الذاتي دوليًّا، وتُعتبر مرجعًا هامًّا للعديد من الدول التي تعتمد على هذا المفهوم لإيجاد حلول سياسية داخلية تعزز من استقرار المجتمعات المتنوعة داخل حدودها.

ثانيًا: تجارب الدول في اعتماد نظام الحكم الذاتي

شهد العالم العديد من التجارب الناجحة في تبني أنظمة الحكم الذاتي، حيث سعت العديد من الدول إلى اعتماد هذا النظام كوسيلة لتعزيز الاستقرار الوطني وإدارة التنوع الثقافي والعرقي. من بين التجارب البارزة:

- إسبانيا ونظام الحكم الذاتي للأقاليم: تُعتبر (إسبانيا) من الدول التي أسست نموذجًا متقدمًا للحكم الذاتي، حيث يمنح الدستور الإسباني لعام ١٩٧٨ الأقاليم حق الحكم الذاتي، بما في ذلك (كتالونيا) و(الباسك). يتيح هذا النموذج للأقاليم تشكيل برلمانات محلية وتنظيم شؤونها في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية، مع الالتزام بوحدة الدولة.

- كندا ونظام الحكم الذاتي للأقاليم الأصلية: في (كندا)، تم إنشاء نظام حكم ذاتي للمجتمعات الأصلية يسمح لهم بإدارة شؤونهم المحلية والثقافية والحفاظ على هويتهم. وقد تم هذا من خلال سلسلة من الاتفاقيات التي تمنح هذه المجتمعات حق التنظيم الإداري واتخاذ القرارات المحلية. الحكم الذاتي في (كندا) هو جزء أساسي من النظام الفيدرالي، ويمنح المقاطعات والأقاليم مرونة كبيرة في إدارة شؤونها، مع وجود اختلافات في درجة الحكم الذاتي بين المقاطعات والأقاليم، واعتراف خاص بالسكان الأصليين، وهناك وضع خاص لمقاطعة (كيبك).

- إيطاليا والأقاليم ذات الوضع الخاص: تمنح (إيطاليا) بعض الأقاليم مثل (سردينيا) و(صقلية) وضعًا خاصًّا في الحكم الذاتي، حيث تتمتع هذه المناطق بسلطات واسعة تتيح لها إدارة قطاعات هامة كالتعليم والسياحة والنقل، وذلك في إطار السعي لتمكين هذه المناطق من تطوير نفسها وفق خصوصياتها الثقافية والاجتماعية.

- النظـام الفيـدرالي في سـويسرا: في (سـويسرا)، يتمتـع الكانتونـات بحكـم ذاتي كـبير ضمـن النظـام الفيـدرالي. يُسـمح للكانتونـات بوضـع قـوانين محليـة وتنظيـم نظـام الضرائـب وإدارة خدمـات الصحـة والتعليـم بشـكل مسـتقل. يُعـد هـذا النمـوذج مـن أفضـل أمثلـة الحكـم الـذاتي لأنـه يضمـن التـوازن بين الاسـتقلال المحلي ووحـدة الدولـة الفيدراليـة.

تُظهِـر هـذه التجـارب أهميـة الحكـم الـذاتي في تمـكين المجتمعـات مـن تحقيـق التنميـة والاسـتقرار مـع الحفـاظ على وحـدة الدولـة، كما تعكـس تنـوع نمـاذج الحكـم الـذاتي وقدرتهـا على التكيـف مـع السـياقات السياسـية والثقافيـة المختلفـة؛ مما يجعلها خيـارًا مرنـًا لتلبيـة احتياجـات المجتمعـات المتنوعـة.

الفرع الثاني: القوانين الوطنية المتعلقة بالحكم الذاتي

أولًا: المواد الدستورية المتعلقة بالحكم المحلي

يتضمـن الدسـتور الوطنـي عـددًا مـن المـواد التـي تركـز على مبـادئ الحكـم المحلي والتنظيـم الإداري للأقاليـم، مـا يُعـتبر أساسًـا قانونيًـا مـهمًّا لنظـام الحكـم الـذاتي داخـل الدولة.

- المـواد المتعلقـة بالحكـم المـحلي: تنـص مـواد الدسـتور الوطنـي على ضرورة تنظيـم الدولـة بطريقـة إداريـة لا مركزيـة تعـزز مـن كفـاءة إدارة الشـؤون المحليـة. وتهـدف هـذه المـواد إلى منـح الوحـدات المحليـة قـدرًا مـن الاسـتقلالية في إدارة بعـض الخدمـات العامـة كالتعليـم، والصحـة، والنقـل، والبنيـة التحتيـة. كما تنـص هـذه المـواد على تشـكيل مجالـس محليـة يتـم انتخـاب أعضائهـا مـن قبـل سـكان الوحـدات المحليـة.

- المـواد المتعلقـة بالتمثيـل الإقليمـي: يتيـح الدسـتور تمثـيلًا واسـعًا للمناطـق في البرلمان مـن خلال مجلـس النـواب؛ وذلـك لتـأمين مشـاركة حقيقيـة مـن جميـع الأقاليـم في صنـع القـرار الوطنـي، مـا يضمـن صوتـًا مبـاشرًا لأبنـاء الأقاليـم والمناطـق المختلفـة في التشريـع والرقابـة.

- مـواد الإصلاح الإداري والتقسـيمات الإداريـة: يـشير الدسـتور الوطنـي إلى ضرورة تقويـة وحـدات الحكـم المـحلي كوسـيلة لتحـسين خدمـات المواطـنين وتحقيـق التنميـة المسـتدامة، ويمنـح الأقاليـم والولايـات إطـارًا لتأسـيس هياكلهـا الإداريـة الخاصـة ضمـن حـدود السـلطة الممنوحـة لهـا؛ مما يسـمح بتخصيـص ميزانيـات محليـة والاسـتفادة مـن المـوارد بشـكل مسـتقل نسـبيًّا، وذلـك تحـت إشراف الدولـة.

- نصـوص التنميـة المسـتدامة: تدعـو المـواد الدسـتورية إلى توزيـع عـادل للمـوارد الوطنيـة على الأقاليـم، وتشـجع على دعـم المشـاريع التنمويـة في المناطـق النائيـة بهـدف تحقيـق التـوازن بين مختلـف الأقاليـم في التنميـة والبنيـة التحتيـة.

هـذه المـواد توفـر إطـارًا قانونيًّـا يُمكِّـن (حضرمـوت) في إطـار الدولـة القادمـة وغيرهـا مـن المناطـق مـن ممارسـة صلاحيـات معينـة في إدارة شـؤونها، لكنهـا تظـل محـدودة في صلاحياتهـا حاليًـا نظـرًا للطبيعـة المركزيـة للدولـة، مـا يفتـح البـاب أمـام مناقشـة آليـات إضافيـة لتحقيـق الحكـم الـذاتي في المنطقـة.

ثانيًا: التحديات القانونية في تطبيق الحكم الذاتي(١٣٣)

رغـم وجـود إطـار قانـوني يدعـم الحكـم المـحلي في الدولـة، إلا أن تطبيـق الحكـم الـذاتي ب(حضرمـوت) وغيرهـا يواجـه العديـد مـن التحديـات القانونيـة، أبرزهـا:

- غيـاب التشريعـات المفصلـة للحكـم الـذاتي: يظـل الإطـار القانـوني المقـدم مـن الدسـتور عامًّـا إلى حـد كـبير دون نصـوص تفصيليـة توضـح حـدود وصلاحيـات الحكـم الـذاتي في المناطـق المختلفـة، ويترتـب على ذلـك نقـص في الوضـوح حـول نطـاق الحكـم الـذاتي؛ مما يعيـق تطبيقـه الفـعلي على أرض الواقـع.

- المركزيـة الشـديدة: رغـم النصـوص الدسـتورية، يُعـاني النظـام الإداري في الدولـة مـن مركزيـة شـديدة، حيـث تتركـز السـلطات الرئيسـية في العاصمـة. ويحـد هـذا النهج مـن قـدرة الأقاليـم مثـل (حضرمـوت) على اتخـاذ قـرارات مسـتقلة، ويعيـق تحقيـق الحكـم الـذاتي بشـكل فعـال.

(١٣٣) – نفس المرجع السابق، المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

- التمويل وضعف الموارد: تعاني الأقاليم من نقص في التمويل الذاتي، إذ يعتمد معظمها على تمويل مركزي من الحكومة. يؤدي هذا إلى قلة الموارد المتاحة للمجالس المحلية، ويحد من قدرتها على تنفيذ المشاريع التنموية واتخاذ قرارات مستقلة، إلا أن (حضرموت) تمتلك ثروات هائلة تمكنها من إدارة شؤونها بكفاءة واستقلالية.

- القيود القانونية المتعلقة بالأمن والسيادة: تفرض السلطات المركزية قيودًا قانونية صارمة على الحكم الذاتي في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع والموارد الطبيعية الاستراتيجية، ما يحد من استقلالية (حضرموت) في إدارة مواردها الطبيعية مثل النفط والمعادن.

- التفاوت القانوني بين المناطق: هناك تفاوت في تطبيق القانون الإداري بين المناطق؛ مما يجعل بعض الأقاليم تتمتع بسلطات وصلاحيات أوسع مقارنةً بغيرها. وهذا يخلق تحديات في تحقيق نظام حكم ذاتي عادل ومتوازن بين مختلف المناطق، خاصةً في ظل اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية.

- الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة: تلعب الأوضاع الأمنية والسياسية في الدولة دورًا كبيرًا في عرقلة تطبيق نظام الحكم الذاتي، حيث يصعب في بعض الأحيان الحفاظ على استقرار المناطق وتمكين السلطات المحلية من العمل بحرية واستقلالية.

بالرغم من هذه التحديات، تبقى (حضرموت) مؤهلة لتبني نموذج حكم ذاتي يساعد على تلبية احتياجات السكان بشكل أفضل، لكن تحقيق ذلك يتطلب إصلاحات قانونية وتنظيمية تعزز من قدرات المجالس المحلية، وتضمن توزيعًا عادلًا للموارد، وتخفيف المركزية لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

***

الفصل الرابع

آفاق مستقبل نظام الحكم الذاتي

الفرع الأول: آفاق مستقبل الحكم الذاتي بحضرموت

أولًا: سيناريوهات تطوير الحكم الذاتي في حضرموت[١٣٤]

في ضـوء التحديـات الراهنـة والإمكانيـات المتاحـة، يمكـن تصـور عـدة سـيناريوهات لتطويـر الحكـم الـذاتي في (حضرمـوت):

- السـيناريو الأول: الحكـم الـذاتي الموسَّـع، في هـذا السـيناريو يتـم تعزيـز الحكـم الـذاتي بشـكل موسَّـع ضمـن إطـار الدولـة القائمـة، بحيـث تحصـل (حضرمـوت) على سـلطات أوسـع في إدارة شـؤونها الداخليـة، بمـا يشـمل التحكـم في مواردهـا الطبيعيـة وتنظيـم الخدمـات المحليـة مثـل التعليـم والصحـة والأمـن. يعتمـد هـذا السـيناريو على دعـم وطنـي ودولي لتحقيـق التـوازن بين اسـتقلالية (حضرمـوت) وسـيادة الدولـة القائمـة أو القادمـة، وفي كل الأحـوال سـتكون الدولـة القائمـة مـجبرة على إصـدار قانـون خـاص ب(حضرمـوت) كحالـة اسـتثنائية لتبقـى (حضرمـوت) ضمـن الدولـة القائمـة، مـع تعـديلات طفيفـة في الدسـتور للـسماح بمزيـد مـن اللا مركزيـة السياسـية.

- السيناريو الثاني: الفيدرالية الإقليمية

يُبنـى هـذا السـيناريو على تحويـل الدولـة القائمـة إلى دولـة فيدراليـة تتألـف مـن أقاليـم متعـددة، ومنهـا (حضرمـوت)، بحيـث يتمتـع كل إقليـم بحكومـة محليـة وبـرلمان مسـتقلين تحـت سـلطة الحكومـة الفيدراليـة المركزيـة. يُتيـح هـذا النمـوذج ل(حضرمـوت) التحكـم في معظـم شـؤونها الداخليـة مـع البقـاء تحـت مظلـة النظـام الفيـدرالي للدولـة القائمـة. ويُعـتبر هـذا الخيـار مثاليًّـا في إطـار رؤيـة تجمـع بين وحـدة الدولـة القادمـة وتحقيـق تطلعـات المناطـق المختلفـة في الحكـم الـذاتي.

(١٣٤) – نفس المرجع السابق، المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

- السيناريو الثالث: الحكم الذاتي المحدود، يُركِّز هذا السيناريو على منح (حضرموت) صلاحيات محدودة ضمن النظام المركزي، بحيث تستمر الدولة المركزية في التحكم بالشؤون الرئيسية مثل الدفاع والخارجية، بينما تتولى (حضرموت) شؤونها المحلية مثل التخطيط العمراني والتعليم والصحة ضمن سياسات وقوانين تحددها الحكومة المركزية. هذا السيناريو يتميز بكونه خيارًا تدريجيًّا يتيح تطبيق الحكم الذاتي على مراحل تضمن الانتقال السلس في الإدارة(١٣٥).

ثانيًا: فرص تحقيق نظام حكم ذاتي مستدام بحضرموت

لتعزيز فرص نجاح نظام الحكم الذاتي في (حضرموت) يمكن طرح الأفكار التالية لتحقيق هذا الهدف بطريقة مستدامة وعادلة:

- إصلاحات دستورية وقانونية: يجب تعديل دستور الدولة القائمة ليعترف بسلطات وصلاحيات موسَّعة ل(حضرموت) في إطار الحكم الذاتي، لكن ذلك قد يتطلب إجراء استفتاء شعبي يحدد رغبة سكان (حضرموت)، ويضمن حصولهم على حقوقهم ضمن إطار قانوني معترف به وشفاف. وهي خطوة مهمة جدًّا لبناء الأسس القانونية، هذه الإصلاحات ستساهم في وضع أساس متين للحكم الذاتي وتحديد أطر عمل واضحة بين المركز والإقليم.

- بناء مؤسسات محلية قوية وفعالة: يُعتبر بناء مؤسسات محلية قادرة على الإدارة الفعالة من أهم أسس الحكم الذاتي المستدام. يجب توفير برامج تدريبية وتأهيلية للكفاءات المحلية، كما يجب إنشاء هيئات مستقلة للإشراف على الموارد المالية وضمان استخدامها في تحقيق تنمية شاملة. هذه المؤسسات ستكون مسؤولة عن تنفيذ السياسات المحلية والتأكد من تحقيق أهداف التنمية في مختلف القطاعات.

- ضمان التوزيع العادل للموارد: لضمان استدامة الحكم الذاتي يجب وضع آليات قانونية تضمن توزيعًا عادلًا للموارد داخل (حضرموت)، وبما يضمن الحفاظ

(١٣٥) – نفس المرجع السابق، المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

على الاستقرار المالي للإقليم، ويضمن توزيع عائدات الموارد داخل (حضرموت) توزيعًا عادلًا، بحيث يدعم التنمية الشاملة ويُجنِّب أي تفاوت اقتصادي قد يسبب توترات مستقبلية.

- تعزيز المشاركة المجتمعية: من المهم إشراك المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرار من خلال إنشاء مجالس استشارية أو لجان تمثل مختلف فئات المجتمع الحضرمي. سيؤدي هذا إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وزيادة الثقة في النظام المحلي. كما يجب أن تتبنى الإدارة المحلية سياسات شفافة تعلن بشكل دوري عن خططها وميزانياتها، بما يتيح للمواطنين متابعة تنفيذ المشاريع التنموية والتأكد من استجابة الحكم الذاتي لاحتياجاتهم الفعلية، وتشجيع إقامة منظمات المجتمع المدني.

- التعاون مع شركاء دوليين وإقليميين: لضمان نجاح الحكم الذاتي في (حضرموت) يجب الاستفادة من خبرات الدول والمؤسسات الدولية ذات التجارب الناجحة في الحكم الذاتي. يمكن طلب دعم مالي وتقني من المنظمات الدولية لبناء البنية التحتية وتعزيز القدرات الإدارية، بالإضافة إلى إقامة شراكات مع دول ذات أنظمة حكم ذاتي مشابهة لتبادل الخبرات في هذا المجال.

- إجراءات تعزيز الأمن والاستقرار: يتطلب نجاح الحكم الذاتي في (حضرموت) تحقيق استقرار أمني يضمن حماية الإقليم من التهديدات الداخلية والخارجية. يمكن تحقيق ذلك عبر تكوين قوات أمن محلية تخضع لإشراف مؤسسات الدولة المحلية وتتعاون مع الجهات الأمنية الوطنية، بما يضمن الاستقرار والسلامة دون تعريض أمن البلاد ككل إلى الخطر.

- سياسات تنموية شاملة: ينبغي التركيز على وضع خطط تنموية شاملة لتحسين قطاعات حيوية مثل الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والاقتصاد المحلي. تعزز هذه السياسات من فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة في (حضرموت)، كما تسهم في بناء اقتصاد محلي قوي يعتمد في الأساس على الدخل المحلي، ويضمن استمرار التنمية تحت نظام الحكم الذاتي.

تُعتبر هذه السيناريوهات والتوصيات إطارًا متكاملًا لتحقيق نظام حكم ذاتي مستدام وفعال في (حضرموت) يعتمد على الإصلاحات الدستورية وتفعيل المؤسسات المحلية. يعتمد نجاح الحكم الذاتي على التعاون بين المركز والإقليم، وعلى وضع سياسات عادلة وشفافة تستجيب لاحتياجات سكان (حضرموت)، وتراعي تطلعاتهم المستقبلية.

الفرع الثاني: التحديات السياسية والاقتصادية لنظام الحكم الذاتي

أولًا: التحديات السياسية والأمنية

واجهت عملية التحول في (حضرموت) الكثير من التحديات، وكان أبرزها التحديات السياسية التي أعاقت كثيرًا عملية التحول السريع إلى تطبيق نظام الحكم الذاتي.

بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمن الداخلي، ظلت تعاني الدولة من أوضاع سياسية وأمنية معقدة، وتخلف كبير في المنظومة الإدارية منذ فترة طويلة، ويرجع ذلك إلى سوء اختيار الطريق في كل مرة من قبل النخب المتزعمة، وظلت تعيش صراعات داخلية وفقدانًا شبه كامل للسيادة في كثير من الأحيان، تلك كان لها التأثير الكبير على المشهد بشكل عام، مشهد تغلب عليه سمة عدم الاستقرار في كل مناحي الحياة، كل ذلك كان مانعًا لبدء التطبيق العملي لمشروع نظام الحكم الذاتي الذي لم يفارق مخيلة الحضارم في كل المراحل التاريخية.

ثم تأتي التوترات مع الحكومات المركزية المتعاقبة، تلك الحكومات التي تنثر الوعود بإقامة الدولة الفاضلة، إلى جانب عناوين الوحدة الوطنية، وحساسية المرحلة الراهنة، وسد أبواب اختراق الصف الوطني من قبل الأعداء، ولا يخلو الحديث أحيانًا من التصريح بالقول إن الدعوة إلى قيام الحكم الذاتي في (حضرموت) تُعد تحديًا للحكومة المركزية التي ترى فيها تهديدًا لوحدة الدولة، وتكون اللهجة أكثر شدة كلما تزايدت المطالبات بالاستقلال الإداري والاقتصادي، وقد وصل في بعض المراحل إلى مواجهات سياسية وفرض عقوبات أو تقليص الدعم المركزي، وأداء ذلك إلى عرقلة عمل المؤسسات المحلية وكان له التأثير الكبير على الاستقرار الداخلي[١٣٦].

(١٣٦) – نفس المرجع السابق، المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

وتـأتي أيضًـا التـدخلات الخارجيـة في مرتبـة متقدمـة، ف(حضرمـوت) تقـع في موقـع جغـرافي استراتيجـي، مـا يجعلهـا محـط اهـتمام دول إقليميـة لهـا مصالـح سياسـية واقتصاديـة في هـذه المنطقـة الجغرافيـة. تحـاول بعـض القـوى الخارجيـة التـأثير في سياسـة المنطقـة وإضعـاف مشروع نظـام الحكـم الـذاتي الـذي يحلـم بـه الحضـارم أو اسـتغلاله لصالـح أهدافهـا الخاصـة، مـا يشـكل تهديـدًا لاسـتقلالية (حضرمـوت) وقدرتهـا على اتخـاذ قـرارات سـيادية تخـدم مصالـح سـكانها.

يُعـتبر بنـاء مؤسسـات الحكـم الـذاتي في (حضرمـوت) تحديًـا كـبيرًا، فبنـاء هيـاكل الحكـم الـذاتي ليسـت بالأمـر اليـسير، حيـث يتطلـب نظـام الحكـم الـذاتي مؤسسـات قـادرة على إدارة الشـؤون الأمنيـة والاقتصاديـة والخدميـة بشـكل مسـتقل. بنـاء هـذه المؤسسـات يتطلـب وقتًـا وجهـودًا ودعمًا دوليًـا قـد يكـون صعبًـا في ظـل البيئـة السياسـية المضطربـة.

في ظـل تنـوع مكونـات المجتمـع الحضرمـي، ووجـود تبايـن في التوجهـات السياسـية والاجتماعيـة بين سـكان المنطقـة تبرز بعـض التحديـات المجتمعيـة، وقـد حـدث أن انقسـم المجتمـع الحضرمـي على نفسـه في عـدة مراحـل بصـورة غير مسـؤولة، وكان لضعـف الوعـي السـياسي لـدى الطابـور الأول، وضعـف الحـس الوطنـي لـدى الجماهير جعلهـا سـهلة التحـول عـن القضيـة الرئيسـية لصالـح مشـاريع أحـزاب مهيمنـة مـن خـارج (حضرمـوت) تعـارض مشروع نظـام الحكـم الـذاتي، ووصـل بهـا الحـال في بعـض الأحيـان أنهـا تمكنـت مـن اختراق الصـف الحضرمـي الـذي يحمـل مشروع نظـام الحكـم الـذاتي، فبرزت خلافـات داخليـة حـول كيفيـة تنفيـذ الحكـم الـذاتي أو حـول توزيـع المـوارد والتمثيـل السـياسي، إلى مسـتوى أصبـح يهـدد تماسـك المجتمـع ويعيـق الإدارة المحليـة[١٣٧].

ثانيًا: التحديات الاقتصادية والتنموية

على الصعيـد الاقتصـادي والتنمـوي، تواجـه (حضرمـوت) تحديـات عـدة تتعلـق بقدرتهـا على تحقيـق التنميـة المسـتدامة وتـوفير الخدمـات العامـة ضمـن نظـام

(١٣٧) – نفس المرجع السابق، المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

الحكـم الـذاتي. وتُعـتبر (حضرمـوت) غنيـة بالمـوارد الطبيعيـة مثـل النفـط والمعـادن التـي يعتمـد عليهـا اقتصادهـا بشـكل كـبير. ومـع ذلـك فـإن الاعـتماد على المـوارد الطبيعيـة وحـده ليـس كافيًـا، فقـد تؤثـر تقلبـات أسـعار النفـط في السـوق العالميـة بشـكل سـلبي على إيـرادات (حضرمـوت)، مـا يضعهـا في موقـف اقتصـادي ضعيـف قـد يعيـق تحقيـق اسـتدامة ماليـة كافيـة لتنميـة المنطقـة وتحقيـق أهـداف الحكـم الـذاتي خاصـة في المراحـل الأولى إذا لم تكـن هنـاك خطـط لإيجـاد مصـادر دخـل أخـرى ومنهـا التنظيـم الصحيـح للضرائـب.

تحتـاج (حضرمـوت) إلى تطويـر بنيتها التحتية الأساسـية مثل الطرق، والمستشـفيات، والمـدارس التـي تُعـتبر ضروريـة لتحـسين مسـتوى الحيـاة في المنطقـة لتكـون مـن عوامل التحفيـز الـداخلي والخارجـي، وتأكيـدًا للعـزم في مواجهـة السـلطات المركزيـة على أن هنـاك قـدرة على إدارة المجتمـع، وألا تسـمح النخـب بـأن يكـون للضغـوط الاقتصاديـة مثـل نقـص التمويـل وضعـف الاسـتثمار المـحلي تـأثير مبـاشر وعائـق أمـام الاسـتمرار ومـن ثـم الرضـوخ والاسـتسلام لمشروع المركـز.

- تحديـات في جـذب الاسـتثمارات: يُعـتبر جـذب الاسـتثمارات أحـد أهـم عنـاصر نجـاح الحكـم الـذاتي، لكـن الأوضـاع الأمنيـة والسياسـية غير المسـتقرة في (حضرمـوت) وفي الدولـة بشـكل عـام قـد تـردع المسـتثمرين عـن ضـخ رؤوس أموالهـم في المنطقـة؛ مما يؤثـر سـلبًا على فـرص التنميـة والنمـو الاقتصـادي. وهنـا يـأتي دور النخـب التـي تحمـل هــذا المشروع وقاعدتهـا الشـعبية بخلـق بيئـة جاذبـة للاسـتثمار وتـوفير ضمانـات قانونيـة وأمنيـة تؤمـن رأس المال وتشـجع على تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة.

تحتـاج (حضرمـوت) إلى كفـاءات إداريـة ومهنيـة لتنفيـذ المشـاريع التنمويـة وإدارة المـوارد بشـكل فعـال، لكـن نقـص التدريـب والـخبرة نتيجـة ضعـف النظـام التعليمـي والتدريبـي في الـبلاد قـد يحـد مـن قـدرة المؤسسـات المحليـة على إدارة المـوارد وتحقيـق أهـداف الحكـم الـذاتي. إن ضعـف القـدرات الإداريـة والكـوادر البشريـة يمكـن التعويـض عنـه بمهـارات خارجيـة مؤقتًـا إلى أن يتـم تأهيـل الـكادر المـحلي في الجانـب العـملي.

- التفاوت الاقتصادي بين المناطق: تعاني (حضرموت) من تفاوت اقتصادي بين مناطقها المختلفة، حيث تتمتع بعض المناطق بموارد أكبر وفرص اقتصادية أفضل من غيرها. هذا التفاوت قد يؤدي إلى تفاقم المشاكل التنموية ويؤثر على تماسك المجتمع، ما يتطلب استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحقيق توزيع عادل للموارد والمشاريع التنموية بين المناطق المختلفة داخل (حضرموت).

- نقص الدعم المالي من الحكومة المركزية: في ظل النظام المركزي القائم، تعتمد معظم مناطق الدولة على تمويل الحكومة المركزية. وإذا تحقق الحكم الذاتي، فقد تُحرم (حضرموت) من هذا التمويل في حال نشوب توترات سياسية مع المركز، ما يفرض تحديات اقتصادية كبيرة قد تعيق الإدارة المستقلة وتحد من قدرة الحكم الذاتي على تلبية احتياجات السكان.

توضح هذه التحديات إن نجاح نظام الحكم الذاتي في (حضرموت) يتطلب حلولًا جذرية ودعمًا كبيرًا، سواء على مستوى الحكومة المركزية أو من خلال الشراكات الدولية. تجاوز التحديات السياسية والأمنية سيعزز الاستقرار فيما يمثل تحسين البنية التحتية وجذب الاستثمارات وتنمية القدرات البشرية أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة.

الباب الرابع

مذكرات عن الحكم الذاتي

الفصل الأول
نموذج المرحلة القادمة

الفرع الأول: بدء مرحلة النضال من أجل الحكم الذاتي

بالتأكيد، تبدو فكرة نموذج الحكم الذاتي الذي بدأ يبرز إلى السطح من قبل الفعاليات السياسية الحضرمية لهذه المنطقة هي بداية، لكن ستحقق الوصول إلى النهاية مهما كانت الحلول الأخرى المقترحة مفيدة، وقد يؤدي إلى انفراج في كثير من المسائل الشائكة، وهي رؤية[١٣٨] ارتبطت بشكل كبير بالدفاع عن قضية (حضرموت) التي تميزت بخصوصية جعلتها الأبرز والأجدر بالاهتمام. "كان للأحداث السياسية والاجتماعية التي مرت بها (حضرموت) بما فيها (ميفعة) أكبر التأثير على فكرنا النضالي والقانوني[١٣٩] سواء أثناء فترات الحكم المحلي التقليدي أو في مراحل مختلفة من الدولة القائمة التي جعلت من (حضرموت) محافظة هامشية. وقد انعكس هذا على "رؤيتنا حول أهمية الحكم الذاتي كوسيلة لتحقيق إدارة مستقلة وفعالة لموارد المنطقة وتطويرها، وعلى كل حال، مهما كانت عليه الحلول المركزية فلن تغير من الأمر لأنها أثبتت عدم كفاءتها في تحقيق تطلعات (ميفعة) و(حضرموت)"[١٤٠].

الفرع الثاني: تطلعات تحقيق الحكم الذاتي في حضرموت

"تؤمن الفعاليات السياسية بأن الحكم الذاتي ل(حضرموت) بما فيها (ميفعة) يمثل حلًّا مناسبًا للتحديات التي تواجهها المنطقة، كما يُعد خطوة هامة نحو تمكين

(١٣٨) – هذه من أبرز الأنشطة في المجال القانوني للمحامي صالح عبد الله باحتيلي، فإلى جانب العمل محاميًا ومستشارًا قانونيًّا لعدة مؤسسات محلية، كان له شرف المساهمة في تقديم استشارات حول تنظيم العمل المحلي والنظام القانوني. المجالات التي تتعلق بحقوق الأقاليم واللا مركزية، ومن ذلك كتاب التنظيم القانوني لنظام الحكم المحلي وكتاب التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي، والإيمان بضرورة تحسين الأطر القانونية بما يلبي تطلعات السكان ويحافظ على هويتهم الثقافية والاقتصادية.

(١٣٩) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(١٤٠) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

المجتمع الحضرمي التاريخي من إدارة شؤونه وتحقيق التنمية المستدامة"[١٤١]. وكان التركيز في هذه المذكرات عند مناقشة هذا التوجه على عدة نقاط محورية تعكس تطلعات المؤمنين بهذا التوجه في منطقتنا على النحو التالي:

- الاستقلالية الإدارية والاقتصادية: وصلت أغلب الفعاليات السياسية في منطقتنا إلى قناعة أنها بحاجة إلى استقلالية إدارية واسعة تمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة التي تخدم مصالحها بشكل أفضل، خاصة في المجالات الاقتصادية مثل إدارة الموارد الطبيعية كالبترول والمعادن. وقد ركزت المذكرات على أهمية إنشاء هياكل إدارية مستقلة تعزز من دور السلطات المحلية، وتضمن توجيه العائدات المحلية نحو تنمية المنطقة، "وقد وجدنا لهذه الفكرة مساحة واسعة في الكتاب الأول (التنظيم القانوني لنظام الحكم المحلي) وفي الكتاب الثاني (التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي)"[١٤٢].

- التنمية المستدامة والبنية التحتية: تطلعات المؤمنين بهذا المشروع توحي بأن الحكم الذاتي سيتيح لمنطقتنا في الدولة القادمة بناء اقتصاد قوي ومستدام يُمكِّن أهلها من تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. وهو ضرورة ليكون للمجالس المحلية في الهرم الأدنى صلاحيات كاملة لتخطيط المشاريع التنموية بما يتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للمنطقة وسكانها، مع ضرورة التخطيط لتجربة مستوى الأداء وتطوره لاستقبال مرحلة الانتقال إلى الحكم المحلي ثم الحكم الذاتي بخبرة كبيرة، ودراية بنظم الإدارة المستقلة في نظام الحكم الذاتي.

- الحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية: بكل تأكيد، يدفع هؤلاء الرواد باتجاه تأييد الرأي القائل إن الحكم الذاتي سيحافظ على الهوية الحضرمية التي تتميز بعاداتها وتقاليدها الاجتماعية الفريدة، الحكم الذاتي سيتيح للمجتمع المحلي تطوير قوانين وسياسات تعكس ثقافته وقيمه الاجتماعية بعيدًا عن الضغوط المركزية التي قد تتعارض أحيانًا مع خصوصيات المجتمع الحضرمي.

(١٤١) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(١٤٢) – من كتاب التنظيم القانوني لنظام الحكم المحلي، وكتاب التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي للمحامي صالح عبد الله باحتيلي.

- التـوازن بين الحكـم الـذاتي ووحـدة الدولـة القائمـة أو القادمة الآن أو في المسـتقبل: "نـرى مـن خلال الزخـم الثـوري باتجـاه بوابـة الخـروج النهـائي ل(حضرمـوت) إن الأجـواء مهيئـة للحصـول على الحكـم الـذاتي الـذي لا يعنـي بطبيعـة الحـال إنـه منتهـى طمـوح منطقتنـا»[١٤٣]، ولكـن بـكل تأكيـد، هـي خطـوة مـن ضمـن عـدة خطـوات سـتحصل بموجبهـا (حضرمـوت) على الحكـم الـذاتي، ولا يعنـي ذلـك بـأي حـال مـن الأحـوال إنـه قطيعـة أو معـاداة للدولـة المجـاورة، بـل هـو مجـرد وسـيلة لـضمان حقـوق المجتمعـات المحليـة مـع الحفـاظ على علاقـات حسـن الجـوار. "إننـا نؤمـن بـأن تحقيـق الحكـم الـذاتي ب(حضرمـوت) سيسـاهم في تعزيـز التماسـك الوطنـي الـداخلي ب(ميفعـة) و(حضرمـوت) إذا تـم تطبيقـه بطريقـة تحقـق العدالـة وتـوزع الصلاحيـات بين المركـز والولايـات التـي سـيتم إنشـاؤها داخـل (حضرمـوت) بمـا فيهـا ولايـة (ميفعـة) في إطـار الدولـة القادمـة»[١٤٤].

- تمثيـل (حضرمـوت) في النظـام السـياسي الوطنـي: أشـار هـؤلاء الـرواد في مذكراتهم السـابقة إلى أهميـة أن يكـون ل(حضرمـوت) تمثيـل سـياسي عـادل في الحكومـة الوطنيـة في المرحلـة الراهنـة أو القادمـة، أي مرحلـة الحكـم الـذاتي، تمثيـل يسـاوي حجـم النسـبة التـي تشـارك بهـا الأقاليـم لصالـح المركـز، بحيـث تُسـمِع صوتهـا وتُـعبِّر عـن احتياجـات سـكانها في صنـع القـرار على المسـتوى الوطنـي. ومما لاريـب فيـه "فـإن الحكـم الـذاتي سيسـاهم في تعزيــز الــدور الســياسي ل(ميفعــة) كولايــة حضرميــة ضمــن الدولــة القائمـة"[١٤٥].

تـأتي هـذه التطلعـات لتعزيـز الاتجـاه السـائد للمرحلـة الثانيـة مـن النضـال لبنـاء مجتمـع ضامـن. معنـى ذلـك أن المجتمعـات تسـعى دومًـا إلى التطـور وتحقيـق العدالـة الاجتماعيـة، ومـن هنـا تـأتي التطلعـات تلـك التـي نحـن بصددهـا لتعزيـز الاتجـاه السـائد في المرحلـة الثانيـة مـن النضـال حسـب فهـم أولئـك الـرواد لهـا. يهـدف هـذا السـعي إلى بنـاء مجتمـع ضامـن يتمتـع فيـه جميـع أفـراده بالمسـاواة والفـرص

(١٤٣) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(١٤٤) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(١٤٥) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

العادلـة. يتطلـب ذلـك تكاتـف الجهـود وتبنـي سياسـات تعـزز التعايـش والتكافـل الاجتماعـي؛ مما يسـهم في تحقيـق مسـتقبل أكثر اسـتقرارًا وعدالـة للجميـع، وتحقيـق نظـام حكـم ذاتي قـوي وفعـال يعـزز مـن قـدرة هـذه المنطقـة على الاسـتفادة مـن مـواردهما وتحقيـق تطلعـات سـكانها، مؤكديـن دائمًـا إن الحكـم الـذاتي هـو السـبيل الأمثـل لتحقيـق التنميـة والاسـتقرار في ظـل التحديـات السياسـية والاقتصاديـة التـي تواجههـا المنطقـة[١٤٦].

***

(١٤٦) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

الفصل الثاني
كيف تتم مواجهة التحديات

الفرع الأول: فهم هذا المشروع السياسي

في مراجعة واسعة للأفكار التي تدور حول الحكم الذاتي، يُلاحظ إن الرؤية لدى هؤلاء الرواد مطابقة تمامًا لتطلعات شريحة واسعة من الشعب، وهي تركز على تلبية احتياجات هذه المنطقة عبر تحقيق الاستقلالية الإدارية والاقتصادية. ومع ذلك، يمكن إبداء بعض الملاحظات وشرح التحديات التي سترافق لمفهوم الحكم الذاتي وكيفية تحقيقه وفق تصورهم:

- الرؤية المثالية للاستقلالية الاقتصادية: لقد قدم هؤلاء الرواد تصورًا مثاليًّا عن الإدارة المستقلة للموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن، لكن هذا الطرح قد لا يكون عمليًّا بالكامل، وبالذات في المراحل الأولى لانفصال مؤسسات الدولة وظهور مؤسسات موازية قد لا تمتلك الخبرات الكافية، ولكن يظل كل ذلك مرهونًا بالتنظيم، والسلطات المحلية التي يتعين عليها أن تكون متميزة للمرور بسلام خلال المرحلة الانتقالية التي سيتخللها بطبيعة الحال دعم من قبل السلطات المركزية للاستفادة المثلى من هذه الموارد، وقد يتطلب لتحقيق هذا صياغة آليات مشتركة لضمان توزيع عادل لعائدات الموارد.

- التوازن بين الاستقلالية والوحدة الوطنية: رغم التأكيد على أن الحكم الذاتي على أقل تقدير في المرحلة الحالية لا يعني الانفصال عن الدولة القائمة الآن أو الدولة المستقبلية، ولكن يبقى طرحًا طموحًا، وقد يكون من الصعب تجاوزه بدون خلق انقسامات سياسية خصوصًا في ظل التوترات القائمة. ولذلك، فقد تحتاج هذه الرؤية إلى مراجعة فيما يتعلق بكيفية تنفيذ الحكم الذاتي بطريقة لا تثير القلق من الانفصال في الأقاليم الأخرى.

- إشكالية التمثيل السياسي الوطني: فالتمثيل العادل ينبغي أن تلمسه الولايات داخل إطار (حضرموت) بما فيها منطقتنا قبل أن تلمسه (حضرموت) مع المجموع الآخر على المستوى الوطني، وقد لا تكون هناك ضمانات أن الحكم الذاتي سيزيد من فعالية هذا التمثيل خاصة في ظل نظام سياسي مركزي ومعقد. لذلك، قد تستبق الدولة هذه الخطوات بإجراء تعديل هيكلي أكبر في النظام السياسي للدولة ككل لضمان صوت عادل للأقاليم وهذا هو الاتجاه الذي يسير الآن.

- ما هي الخطة الشاملة لتنفيذ الحكم الذاتي: لم يتم التطرق هنا فيما ورد في تلك المذكرات بشأن الخطوات العملية والمنهجية لتطبيق الحكم الذاتي خاصة في ظل الصراعات الحالية، وواجب السرية وما يتطلبه ذلك من بناء قدرات محلية وتحقيق التوافق بين مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية. "ربما كان من الأنسب تأجيل ذلك إلى الوقت المناسب في إعلان يتضمن كل الأفكار والمقترحات التنفيذية القابلة للتطبيق على المدى الطويل"[(١٤٧)].

- على الرغم من بساطة بعض هذه الأفكار، إلا أنها تظل فكرًا رائدًا في الدعوة لتحقيق كيان ذاتي يعزز من التنمية المحلية ويحترم الخصوصية الثقافية للمناطق. ومما لا شك فيه أن هذه الأفكار قابلة للنقاش والتطوير بما يتناسب مع التحديات الراهنة والمستقبلية.

الفرع الثاني: مدى توافق هذه الأفكار مع الأطر القانونية الوطنية والدولية

عند مقارنة هذا الطرح بما هو ممكن من الأطر القانونية الوطنية والدولية نجد نقاط توافق وأخرى تتطلب مراجعة لضمان ملاءمتها للإطار القانوني والدستوري.

- التوافق مع الأطر الوطنية: تُعد تلك الأفكار مثل تمكين الحكم الذاتي وزيادة استقلالية الأقاليم متوافقة مع مبادئ الحكم المحلي المنصوص عليها في دستور الدولة القائمة، والقوانين ذات العلاقة، ومتوقفة مع وثائق المرحلة الجديدة

(١٤٧) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

القادمة، ورغم ذلك، "فإنه بالضغط بإجراء تعديلات باتجاه إرساء نظام حكم ذاتي أو إصدار قانون بحالة (حضرموت) قبل خروجها نهائيًّا بقرار أحادي من خارطة الدولة السياسية سيحقق الكثير من التوازن لحالة الدولة المضطربة، وإنه لأمر منطقي أن تكون هناك تعديلات دستورية وقانونية قبل بدء السير في هذا الاتجاه، لكن بالمقابل لن يتم إجراء التعديلات المطلوبة إلا بالسير في هذا الاتجاه بقوة؛ لأن دستور الدولة القائمة يظل نصًّا عامًّا وغامضًا، ويمكن تفسيره لصالح كلتا الحالتين في نفس الوقت، فهو قد يمنح صلاحيات كاملة للأقاليم دون موافقة من السلطة المركزية"[١٤٨].

- التوافق مع التشريعات الدولية: تُعتبر الدعوة إلى الحكم الذاتي متوافقة مع بعض المبادئ الدولية مثل حق تقرير المصير والحكم الذاتي في إطار الوحدة الوطنية، وهي مبادئ تعززها اتفاقيات دولية مثل ميثاق الأمم المتحدة، وإعلان حقوق الشعوب الأصلية. ومع ذلك، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التشريعات الدولية غالبًا ما تشدد على ضرورة أن يتم الحكم الذاتي بطريقة تعزز من استقرار الدولة ككل؛ وبالتالي يمكن القول إن هذه الرؤية تتماشى مع المبادئ العامة للقانون الدولي، ومفيدة للدولة القادمة، لكن تطبيقها قد يحتاج إلى ضمانات وتوافقات وطنية ودولية لتحقيق التوازن بين الاستقلال المحلي والدولة القائمة.

- التحديات القانونية الدولية: بتمكين (حضرموت) من إدارة مواردها ستكون هذه الرؤية غير متعارضة مع التشريعات الدولية؛ وبالتالي لا قيود لضمان التوزيع العادل للموارد داخل الدولة إذا كان النظام القائم لا يعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها بالطرق السلمية. نعم، في حال تم تطبيق هذا الخيار قد يؤثر على التوازن الاقتصادي على مستوى الدولة القائمة، مما يستدعي وجود تعاطي إيجابي مع قضية الحكم الذاتي تقابلها آليات قانونية تضمن حقوق السلطة المركزية في هذه الموارد.

---

(١٤٨) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

- التحدي القانوني المتمثل في الوضع السياسي والأمني: تتطلب الأوضاع الأمنية المعقدة في الدولة القائمة أو الدولة القادمة وضع قانون خاص لحالة خاصة يسمح بتطبيق الحكم الذاتي في (حضرموت)، وهو ما قد يكون صعبًا بالنظر إلى التحديات القائمة. فالحكم الذاتي يجب أن يتماشى مع القانون الدولي الخاص بالأمن والسيادة لضمان استقرار الدولة وسلامة المواطنين، وهي أمور قد لا تكون مدعومة كليًّا إذا ما تم تطبيق الحكم الذاتي بشكل مستقل تمامًا؛ ولذلك قد تسير الأمور باتجاه إجراءات أحادية إذا ما بقي الوضع العام غير مستقر في عموم الدولة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن هذه الرؤية تحمل توافقًا نسبيًّا مع الأطر القانونية الوطنية والدولية، ولكن تحتاج إلى تعديلات قانونية دقيقة وآليات تنفيذية تتماشى مع متطلبات الحالة ب(حضرموت) والحالة الوطنية والدولية. إن تحقيق الرؤية بشكل متوازن يتطلب قرارات جريئة تعترف بأن هذا هو المخرج الوحيد؛ وبالتالي السير نحو خيار الحكم الذاتي باتخاذ إجراءات تتماشى مع السياقات القانونية والدولية تحقق توازنًا بين التنمية المحلية والحفاظ على وحدة الدولة القائمة أو القادمة.

***

ملحق خاص

كتاب التغيير السياسي والعدالة الانتقالية، رواد كسر حاجز الخوف

في مذكـرات المحامـي (صالـح عبـد اللـه باحتـيلي) والعميـد (جمال نـاصر عـوزر) والمهنـدس (مـكاوي أحمـد عمـر)

الفصل الأول

الجذور والبدايات

كما وردت على موقع حضرموت للعلاقات الدبلوماسية وحقوق الإنسان

الفرع الأول: النشأة والتعليم

إعلام المنظمة - منظمة (حضرموت) للعلاقات الدبلوماسية وحقوق الإنسان، السيرة الذاتية للمحامي (صالح عبد الله باحتيلي) رئيس منظمة (حضرموت) للعلاقات الدبلوماسية وحقوق الإنسان.

- البيئة والنشأة: نشأ المحامي في بيئة محافظة حيث تمسك بالقيم الأخلاقية والاجتماعية التي تربى عليها. ترعرع وسط عائلة محافظة؛ مما غرس فيه الانضباط والقيم الدينية والمجتمعية، ولم يلتفت أبدًا إلى الثقافات السلبية الدخيلة على مجتمعنا المحلي، بل كان يمتلك ذهنًا محايدًا حيال التأثيرات السلبية التي حملتها التيارات السياسية، فسار في الاتجاه الصحيح أخلاقيًّا ومهنيًّا في كل المراحل التي شابها الكثير من الغموض والفوضى.

- التعليم: التحق المحامي (صالح عبد الله باحتيلي) في منتصف التسعينات بكلية الحقوق جامعة عدن ١٩٩٥م، وتخرج منها في سنة ١٩٩٩م، ثم التحق بمساق الدراسات العليا الماجستير بكلية الحقوق جامعة عدن في ٢٠٠٠م، بعد تخرجه عمل مديرًا لرقابة الموارد المالية بمديرية (ميفعة)، ثم مستشارًا قانونيًّا إلى ٢٠٠٤م الذي بدأ فيه ممارسة مهنة المحاماة.

- الخبرات المهنية: في الوقت الذي كان يمارس فيه مستشارًا قانونيًّا اكتسب الكثير من الخبرات في مجال القانون ومجالات الدفاع عن حقوق الإنسان، وكان يعمل جاهدًا لتطبيق ما اكتسبه من خبرات لصالح التنمية في المديرية، ثم التحق بنقابة المحامين وبدأ بممارسة مهنة المحاماة، وحاز على درجة محامٍ مترافع أمام المحكمة العليا، في تلك الفترة كان مدافعًا مثاليًّا عن حقوق الإنسان، ومدافعًا ضد الفساد وقاد العديد من الاحتجاجات الجماهيرية ضد السلطات المحلية للقضاء

على الفسـاد، وسـاهم مـع أحـرار (ميفعـة) في القيـام بالاحتجاجـات وإقامـة النـدوات للتعـبير عـن الرفـض لأداء السـلطات المحليـة، وبصفتـه محاميًـا بـذل جهـدًا كـبيرًا في الدفـاع عـن الحريـات وعـن حقـوق الإنسـان، وسـاند المظلـومين والعاجزيـن عـن دفـع تكاليـف المحامـاة، وترافـع في كـثير مـن القضايـا متبرعًـا بـدون أي مقابـل، وكان مـن المؤسـسين الأوائـل للحـركات السياسـية التـي ظهـرت لتغـيير الوضـع السـياسي القائـم، والنظـام الإداري البـدائي، والدعـوة لتسريـع عجلـة التنميـة والنهـوض الاقتصـادي.

- القيـم والمبـادئ: فهـو ذو أخلاق رفيعـة تعكـس أسـمى معـاني الإنسـانية للرجـل المسـلم، كان رجلًا ذا مبـادئ ثابتـة، ينتهـج الصـدق والإخلاص في كل تصرفاتـه، ويتعامـل مـع الجميـع بنزاهـة واحترام. نشـأ على قيـم العدالـة والرحمـة، كان يـرى إن قيمتـه الحقيقيـة في الحيـاة لا تُقـاس بمـا يملكـه مـن مـال أو نفـوذ، بـل بمـا يقدمـه مـن خير وتضحيـة لمجتمعـه. كان ثابتًـا على مبادئـه، ويرفـض المسـاومة على القيـم التـي يؤمـن بهـا.. لم يكـن يـرى في تعاطفـه ضعفًـا، بـل قـوة تجعلـه إنسـانًا أكثر نضجًـا وتقديـرًا لمعانـاة الآخريـن. كان ثابتًـا في التمسـك بمبادئـه، وتـرك أثـرًا طيبًـا في حيـاة كل مـن عرفـه.

- الأهـداف المهنيـة النضاليـة: لقـد حقـق الكـثير مـن الأهـداف التـي رسـمها لنفسـه وأهمهـا الوصـول إلى درجـة محـامٍ مترافـع أمـام المحكمـة العليـا، وكان يطمـح إلى بنـاء مجتمـع تسـوده العدالـة والمسـاوة، لكـن عوامـل عـدم الاسـتقرار السـياسي للدولـة كانـت عقبـة كـبيرة أمـام تحقيـق كل طموحـه، لكـن مـع كل ذلـك قـدم كل مـا كان مسـتطاع مـن تضحيـة لتحقيـق أهدافـه العامـة المتمثلـة في بنـاء مجتمـع تسـوده العدالـة.

- نشـاطه السـياسي: هـو أحـد أعضـاء الهيئـة الوطنيـة العليـا للحـراك على مسـتوى جنـوب اليمـن، ورئيـس الدائـرة القانونيـة للحـراك السـياسي الجنـوبي بمحافظة (شـبوة)، ورئيـس هيئـة الحـراك السـياسي بمديريـة (ميفعـة)، ومؤخـرًا رئيس منظمـة (حضرموت) للدراسـات الدبلوماسـية وحقـوق الإنسـان، وبـكل تأكيـد لقـد لمسـنا ولاحظنـا ثمـرات جهـده وجهـود زملائـه المناضلين الذيـن كانـت تضحياتهـم كـبيرة وجـاءت في ظـروف

صعبة ومعقدة جدًّا، فكسروا حاجز الخوف باحتجاجات ومظاهرات وتشكيلات نضالية أسقطت النظام الدكتاتوري وأسست لبداية طريق أكثر وضوحًا.

السيرة الذاتية للمناضل المهندس مكاوي أحمد عمر

- البيئة والنشأة: وُلد المناضل المهندس (مكاوي أحمد عمر) في بيئة ريفية متواضعة، حيث نشأ وسط أسرة تؤمن بقيم العدل والمساواة. منذ صغره، كان شاهدًا على معاناة الفقراء والمضطهدين، وفي المرحلة الأخيرة أيضًا؛ مما زرع فيه حسًّا عميقًا بالعدالة والرغبة في الدفاع عن حقوق المستضعفين.

- التعليم: حصل على شهادة في الهندسة الزراعية من (كوبا)، بعدها برز اهتمامه بقضايا التنمية المستدامة وتحسين أوضاع الفلاحين والعمال الزراعيين.

شارك خلال تجربته الأولى في أنشطة مجتمعية تهدف إلى نشر الوعي حول الزراعة وحقوق الفلاحين والمزارعين، وكان من أبرز الناشطين في الدفاع عن البيئة والزراعة المستدامة.

- الخبرات المهنية كمهندس زراعي: عمل في عدة مؤسسات زراعية، حيث ساهم في نشاط المشاريع التي تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي ودعم صغار الفلاحين. وعمل في مركز البحوث والإرشاد الزراعي للمديريات الجنوبية (ميفعة) و(رضوم) و(الروضة)، قاد مبادرات لتمكين المزارعين من تقنيات حديثة تساهم في زيادة الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل.

كان من أوائل المهندسين الزراعيين الذين دافعوا عن الاستدامة البيئية، وعمل على مشاريع زراعية صديقة للبيئة، ثم تعاقد للعمل كمهندس لدى الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال YLNG أو Yemen LNG التي ب(بالحاف).

- القيم والمبادئ: يؤمن بمناصرة الضعفاء ويدافع عن حقوق المضطهدين دون خوف أو تردد، يعتبر النزاهة والشفافية من المبادئ الأساسية في حياته الشخصية والمهنية، يرفض كل أشكال الظلم والاستغلال، ويناضل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، يلتزم بقيم الحرية والديمقراطية ويدعو إلى بناء مجتمع يحترم حقوق الإنسان.

- النشـاط السـياسي: انخـرط في النشـاط السـياسي والاجتماعـي مـن خلال الانـضمام إلى الحـركات المدافعـة عـن حقـوق الفقـراء والمضطهديـن، ثـم شـارك في مظاهـرات واعتصامـات ضـد الفسـاد وسياسـات الإفقـار التـي تسـتهدف الطبقـات الكادحـة، وعمـل على تنظيـم حـملات توعيـة سياسـية واجتماعيـة، ودعـا إلى إصلاحـات جذرية في النظـام الاقتصـادي والسـياسي، ثـم دعـا إلى إسـقاط النظـام الاسـتبدادي القائـم آنـذاك، وكان مـن أوائـل المؤسـسين للحركـة الجنوبيـة، ومـن رواد كسر حاجـز الخـوف الـذي انطلقـت بعـده الثـورة الجماهيريـة لتصحيـح موقـف الجنـوب، ثـم تقلـد مناصـب مهمـة في هيئـات الحـراك على مسـتوى المحافظـة، فهـو أحـد أعضـاء هيئـة الحـراك بالمحافظـة، والأمين العـام للهيئـة بالمديريـات الجنوبيـة (مديريـة ميفعـة ومديريـة رضـوم ومديريـة الروضـة ومديريـة حبـان)، ورئيـس الحـراك الجنـوبي ب(ميفعـة) في أصعـب الظـروف عندمـا كانـت ميفعـة، ومـن مدينـة (عـزان) كمركـز رئـيسي تقـود الحـراك في عمـوم محافظـة (شـبوة)، ثـم رئيـس الهيئـة التنفيذيـة للمجلـس الانتقـالي الجنـوبي بمديريـة (ميفعـة)، ومـارس النشـاط السـياسي والثـوري على أكمـل وجـه، وتعـرض إلى الاعتقـال ومضايقـات السـلطات لـه في عملـه، وتوقيـف راتبـه، ومنعتـه مـن الحصـول على مراكـز إداريـة أفضـل، واجـه مضايقـات بسـبب مواقفـه السياسـية الجريئـة، لكنـه ظـل صامـدًا في الدفـاع عـن قضيتـه السياسـية والاجتماعيـة العادلـة. يُعـتبر مثـالًا حيًّـا للمناضـل الـذي يكـرس حياتـه مـن أجـل القضايـا العادلـة مؤمنًـا بـأن التغـيير الحقيقـي يبـدأ بالنضـال المسـتمر والعمـل الجـاد لصالـح الفئـات المظلومـة.

- السيرة الذاتية للمناضل العميد جمال ناصر عوزر

البيئـة والنشـأة: وُلِـد في بيئـة متواضعـة، حيـث نشـأ وسـط مجتمـع كان يـرى إنـه يسـتحق الأفضـل؛ مما جعلـه يـدرك مبـاشرة ضرورة إيجـاد تـوازن في القـوة لصالـح المضطهديـن في مواجهـة السـلطات الاسـتبدادية، فـكان موضـوع الظلـم والاسـتبداد لـه الأثـر الكـبير في انخراطـه في العمـل النضـالي، والأثـر الكـبير في تشـكيل وعيـه السـياسي والوطنـي، حيـث تـزود بالكـثير مـن المعـارف حـول قيـم العـدل والكرامـة وحـب الوطـن.

وكان ذا خبرة كبيرة في العلوم العسكرية والاستراتيجية. حصل على دورات تدريبية متقدمة في القيادة العسكرية والتخطيط الحربي داخل البلاد. وتابع توسيع معارفه في الشؤون الأمنية والدفاعية بجهوده الذاتية، واهتم بالتاريخ العسكري والثورات التحررية.

الخبرات المهنية: كقائد عسكري برتبة عميد تدرج في الرتب العسكرية، حيث شغل مناصب قيادية في وحدات مختلفة من الجيش. يؤمن بالعدالة والحرية، ويعتبر إن دور المؤسسة العسكرية يجب أن يكون في خدمة الشعب وليس أدوات للقمع والاستبداد؛ ولذلك فقد ناصر الضعفاء والمضطهدين ورفض الظلم بكل أشكاله. التزم بالمبادئ الأخلاقية للمؤسسة العسكرية رافضًا استغلالها لخدمة أنظمة فاسدة.

- النشاط السياسي والنضال ضد الفساد: بدأ نشاطه السياسي من خارج المؤسسة العسكرية، حيث كان من الأصوات الجريئة التي انتقدت الفساد وطالبت بتغيير النظام الاستبدادي. وانحاز إلى مطالب الشعب في التغيير والإصلاح، ورفض أسلوب المؤسسات الأمنية في قمع المظاهرات السلمية.

كان من المؤسسين الأوائل للحركة الجنوبية، فقد أسس مع زملائه النشاط الثوري في (ميفعة)، ثم المديريات الجنوبية من (شبوة)، ثم شبوة، وكان يدير هو وزملاؤه النشاط الثوري في عموم (شبوة) من مدينة (عزان) بكل ما أوتي من قوة، كانت مدينة (عزان) في تلك الفترة مركز النشاط الثوري أو الحراك لكل محافظة (شبوة)، وكان يدعو مع زملائه إلى مهرجانات (عزان) كمركز لمحافظة (شبوة). شارك في التخطيط لقيام الثورة الجنوبية، والحركات الاحتجاجية داعيًا إلى إنهاء حكم الطغاة والفاسدين. وهو عضو الهيئة العليا للحراك الجنوبي على مستوى الجنوب، ومسؤول دائرة العلاقات العامة للحراك بمحافظة (شبوة). أشرف على تشكيل هيئة الحراك للمديريات الجنوبية (ميفعة) و(حبان) و(الروضة) و(رضوم). قام بحماية المهرجانات مع زملائه رواد كسر حاجز الخوف في مواجهة السلطات الأمنية التي حاولت أكثر من مرة قمع المتظاهرين. تعرَّض إلى محاولات

اضطهاد من قبل السلطة بسبب مواقفه الثورية، منها عدم حصوله على مركز قيادي في المؤسسة العسكرية، لكنه واصل النضال من أجل وطن حر وديمقراطي.

القيادة الثورية والتغيير السياسي: انضم إلى الحركات الثورية التي نادت بإسقاط الأنظمة الفاسدة وإقامة دولة العدل والكرامة، ثم لعب دورًا حاسمًا في قيادة الثورة، حيث نظَّم اللقاءات في الإطار التنظيمي، والمظاهرات الجماهيرية، وساهم في وضع الخطط الاستراتيجية لإنجاح الثورة الشعبية وحماية المدنيين، بعد انتصار المرحلة الأولى للثورة دعا إلى تأسيس نظام سياسي جديد قائم على الديمقراطية والشفافية.

رفض أي محاولة للهيمنة على الثورة من قبل جهات بعينها، ودافع عن استقلالية القرار.

يُعتبر من أبرز القادة العسكريين المناضلين من أجل الحرية والعدالة، حيث قدَّم نموذجًا للقائد الذي يضع مصلحة الشعب فوق كل اعتبار. تاريخه النضالي يشهد له بأنه لم يكن مجرد عسكري، بل كان ثائرًا حقيقيًّا حمل على عاتقه مسؤولية التغيير وقيادة العمل النضالي والمنطقة للوصول إلى مستقبل أكثر عدلًا وكرامة.

إذًا عندما نتحدث عن مواجهات القمع، فقد كان أوائل الثوار نموذجًا في التضحية، ومما لا ريب فيه أن الأنظمة الدكتاتورية تستخدم العنف والاعتقالات والتضييق على الحريات كوسيلة لفرض سيطرتها وإرهاب الناس لمنعهم من الحديث عن الظلم والفساد، حتى اعتقد الكثير من الناس إن مواجهة هذه الأنظمة ضرب من الخيال، لكن بهؤلاء الثوار الذين كسروا حاجز الخوف أصبح الأمر ممكنًا وخرجت الجماهير بعد ذلك بدون خوف، وفي هذا السياق استطاع الكثيرون بعد ذلك ابتكار أساليب متنوعة لمواجهة هذه الممارسات، فبعضهم لجأ إلى الاحتجاجات السلمية مستفيدًا من الدعم الشعبي الكبير الذي تمثل في الحشود التي نزلت إلى الشوارع تعبيرًا عن رفضها للظلم. وقد شهدنا العديد من الحركات الشعبية التي خرجت تباعًا دفاعًا عن العدالة والحرية، حيث

تصدوا للرصاص بالصدور العارية. إن مواجهات القمع وأنظمة الظلم تشكل جزءًا لا يتجزأ من تاريخ الشعوب الساعية للحرية. من خلال استراتيجيات متنوعة من الاحتجاجات السلمية، والفنون، والتكتيكات السرية أثبت العديد من الناشطين قدرتهم على تجاوز تلك العقبات، والصمود، والتصدي لكل محاولات ثنيهم لمعرفتهم الأكيدة بأهمية النضال المستمر في سبيل حقوق الإنسان والعدالة. في نهاية المطاف، يبقى الأمل قائمًا في أن تلك الجهود ستثمر في بناء مجتمعات أكثر عدلًا وحرية؛ ولذلك يبرز التأكيد على أهمية مسألة الإدارة والعدالة عمومًا والعدالة الانتقالية خصوصًا[١٤٩].

عندما يتحدث المرء عن الصراعات والمواجهات لا يمكن تجاهل التحديات التي واجهها الأفراد في ظل الأنظمة القمعية، لقد شكلت هذه الأنظمة عائقًا كبيرًا أمام حرياتهم؛ مما دفعهم إلى البحث عن استراتيجيات فعالة للتغلب على العقبات.

كان نضالهم في وجه القمع جزءًا أساسيًّا من رحلتهم السياسية، إذ واجهوا ضغوطًا هائلة، بدءًا من الاعتقالات التعسفية إلى مضايقات يومية تهدف إلى إسكات أصواتهم، ومع ذلك كان لديهم رؤية واضحة وطموح لنشر مبادئ العدالة والحرية. استطاع هؤلاء تحويل هذه الضغوط إلى حافز للمقاومة مؤكدين على أن القمع لا يمكن أن يثني عزيمة المناضلين. وفي مواجهة القمع، كان لبعض الشخصيات نهج آخر، فقد استخدموا أساليب متطورة من السرية والتخفي؛ مما مكنهم من مواصلة عملهم دون أن يتعرضوا إلى الاعتقال. شملت هذه الاستراتيجيات استخدام التشفير في الاتصالات، وتكوين خلايا صغيرة من النشطاء لضمان عدم اكتشافهم. وهذا يعكس القدرة على التكيف والابتكار في ظل ظروف صعبة.. كما تعاملوا بذكاء مع التهديدات من خلال إنشاء شبكات سرية تضمن لهم الأمان وتساعد على نقل المعلومات. كانت هذه الشبكات بمثابة درع لهم ولرفاقهم، حيث تمكنوا من تبادل الأفكار والخطط دون خوف من الاكتشاف. كانت أغلب اجتماعات

(١٤٩) – نبيل عبد الفتاح، النخبة والثورة، دار العين للنشر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ٢٠١٣م. ص٥٢١.

الحركـة منـذ البدايـات الأولى على مسـتوى محافظـة (شـبوة) في (عـزان) و(جـول الريـدة)، ثـم (حبـان) و(النقبـة) و(العـرم) و(الـخبر).

لم يتوقـف نضالهـم عنـد حـدود الخطـاب والتثقيـف، فقـد شـاركوا الترتيـب والدعـوة إلى المظاهـرات السـلمية، وواجهـوا قـوات الأمـن بشـجاعة. كان لديهـم إيمـان راسـخ بـأن الفعـل السـلمي هـو الأقـوى، فهـو يعكـس الرغبـة الحقيقيـة في التغـيير دون الانجـرار إلى دائـرة العنـف. هـذا التكتيـك أضـاف إلى القضيـة التـي كانـوا يحملونهـا مزيـدًا مـن التعاطـف والدعـم مـن قبـل الجمهـور.

يمكـن القـول إن نضالهـم كان تجسـيدًا للـروح الإنسـانية التـي لا تقبـل الاسـتسلام، لم يكـن مجـرد رد فعـل على القمـع، بـل كان محاولـة جـادة لتغـيير الواقـع وتحقيـق العدالـة. مـن خلال استراتيجياتهـم المتنوعـة مـع زملائهـم، أظهـروا كيـف يمكـن أن يكونـوا قـوة للتغـيير حتـى في أحلـك الظـروف. لقـد أثبتـوا إن الأمـل والمقاومـة همـا سلاحـان أقـوى مـن أي نظـام قمعـي.

إرث سياسي وفكري

يمثـل الإرث السـياسي والفكـري للشـخصيات المناضلـة حجـر الزاويـة في مـسيرة بنـاء الدولـة والمجتمـع. تسـتمر جهـود هـذه الشـخصيات في التـأثير على الأجيـال اللاحقـة، حيـث تُعـد إلهامًـا للحـركات الاجتماعيـة ومنـظمات المجتمـع المـدني. ونأمـل أن تؤثـر جهـود هـذه الشـخصيات إيجابًـا على الواقـع السـياسي والاجتماعـي، وأن تسـاهم في تعزيـز الوعـي والمشـاركة المجتمعيـة.

وبـكل تأكيـد سـوف تسـهم هـذه التحـركات والنضـالات في تحقيـق تغـييرات ملحوظـة في السياسـات الحكوميـة. وهـذه الضغـوط المسـتمرة على الحكومـات تفيـد لإجـراء إصلاحـات سياسـية واقتصاديـة شـاملة وجذريـة لصالـح القضايـا العامـة والقضايـا الخاصـة بالمنطقـة.

في النهايـة، لقـد أفضـت هـذه الجهـود النضاليـة إلى تحقيـق تغـيير ملحـوظ؛ مما يتيـح فرصـة بنـاء دولـة النظـام والقانـون. ويُعـتبر ذلـك إنجـازًا تاريخيًّـا، حيـث تـم وضـع اللبنـات الأولى لدولـة ذات سـيادة.

تتجلى تضحيات المناضلين وإنجازاتهم في سياق تاريخي مُعقد، حيث يبرز النضال كوسيلة لتحويل المعاناة إلى إنجازات فعلية تساهم في بناء واقع جديد. إن هذه القصة ليست مجرد سرد للتاريخ، بل هي مثال على قوة الإرادة.

- **تأثير البيئة العائلية على الفرد:** منذ القدم، تُعد العائلة الوحدة الأساسية في المجتمعات، حيث تمثل البيئة الأولى التي يتفاعل فيها الفرد مع العالم الخارجي. تشمل هذه البيئة العائلية ليس فقط الأبوين، ولكن أيضًا الأقارب والجيران والمجتمع المحيط. ترتكز أهمية العائلة في التربية على القيم والمبادئ التي تغرسها في نفوس أفرادها التي تتجلى لاحقًا في سلوكياتهم وتوجهاتهم الحياتية. وقد جاءت سمات الريادة والقيادة في هؤلاء المناضلين وزملائهم نتاج بيئة اتسمت بالمثالية وتدفع باتجاه قيم العدالة الاجتماعية.

وفي الغالب، يجد الذين نشأوا في عائلات تحمل مواقف سياسية أو فكرية معينة أنفسهم مستنيرين بهذه الأفكار، وينمو وعيهم السياسي من خلال الحوارات اليومية مع كبار العائلة أو الأشخاص المحيطين بهم. "ويمكن أن يؤدي هذا إلى تبني مواقف معينة أو الانخراط في قضايا اجتماعية وسياسية منذ سن مبكرة، على عكس الذين نشأوا في كنف السياسيين المستبدين، أو أصحاب المشاريع الخاطئة، فيكونون مستترين ولا يرغبون في التضحية، ولا يضعون أي اعتبار للعدالة الاجتماعية وأحسنهم من لم يتفاخر بما كسب من الفساد"[١٥٠].

إلى جانب ذلك نجد أيضًا إن المعارف النضالية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل هوية الفرد وتوجهاته. وبالاطلاع تنتقل تلك القيم التحررية لتكون عاملًا إضافيًا في تشكيل الفهم النضالي لحالة المجتمع ومن ثم التفاعل مع القضايا الأخلاقية والسياسية.

إن رواد مرحلة كسر حاجز الخوف ليسوا فقط ثوارًا وموجهين، بل هم أيضًا مصدر إلهام ومرجعيات فكرية ونضالية. هؤلاء المناضلون استطاعوا أن ينقلوا قناعاتهم الفكرية والسياسية إلى الجيل الحالي، ومن خلال نجاح مشروعهم

(١٥٠) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

التحـرري الـذي جـاء نتيجـة لجهـود وأفـكار كانـت صحيحـة اسـتمر الجيـل الحـالي بـذات الزخـم الثـوري.

إن التـأثير الاجتماعـي والتاريخـي كان لـه بالـغ الأثـر على هـؤلاء، ولما كان كذلـك فإنهـم قـد تأثـروا بتلـك البيئـة التـي تتسـم بالحـوار السـياسي والمواقـف الثوريـة. وتشـكل وعيهـم السـياسي في هـذا الاتجـاه مرتبطًـا بقضايـا العدالـة الاجتماعيـة.

أحيانًـا تدفـع قضايـا المجتمـع باتجـاه ضرورة تـولي أدوار قياديـة والنضـال مـن أجـل المبـادئ والقيـم التـي تمـت مصادرتهـا مـن قبـل الأنظمـة الدكتاتوريـة أو القمعيـة، فـإذا تـم تشـجيع النـاس دائمًـا على تحمـل المسـؤولية والتفـكير بتجـرد تجـاه المجتمـع وقضايـاه، فمـن الأكيـد أن كل واحـد مـن المجتمـع سـيصبح قـادرًا على التـأثير في مجتمعـه، وسـتكون النتيجـة صلاح المجتمـع ومـن ثـم تسـود العدالـة الاجتماعيـة[١٥١].

مـن الواضـح أن تـأثير البيئـة العائليـة في تكويـن شـخصية القائـد عميـق ومتعـدد الجوانـب. العائلـة تلعـب دورًا رئيسـيًّا في نقـل القيـم، المبـادئ، والتوجهـات الفكريـة التـي تشـكل الهويـة الفرديـة. مـن خلال التربيـة العائليـة، يتعلـم الفـرد أهميـة النضـال مـن أجـل حقوقـه وحقـوق الآخريـن، كما يكتسـب القـدرة على التفـكير النقـدي وتبنـي مواقـف مسـتقلة تؤهلـه لقيـادة التغـيير الاجتماعـي والسـياسي.

لقـد لعبـت المراحـل التاريخيـة المتأخـرة دورًا مركزيًّا في تشـكيل شـخصية المناضـلين وتوجهاتهـم الفكريـة والسياسـية، إن الحالـة الاسـتثنائية التـي مـرت بهـا الدولـة تفتـح للفـرد أبوابًـا للاطلاع على عـوالم جديـدة مـن الأفـكار، وتمكّنـه مـن التواصـل مـع تيـارات فكريـة متنوعـة تسـهم في بلـورة رؤيتـه لما يجـب أن يكـون عليـه مجتمعـه.

على الرغـم مـن وجـود مناهـج كانـت دخيلـة على مجتمعنـا منـذ المراحـل الأولى مـن التعليـم إلى نهايتهـا، وكانـت قـد ركـزت وبشـكل هسـتيري على ثقافـة لا تمـت لمجتمعنـا بصلـة، إلا أن أصحـاب الفطنـة تجاوزوهـا بأمـان ولم يتركـوا لهـا أن تتسـلق إلى أخلاقهـم أو ثقافتهـم الأصيلـة. وظلـت القيـم الأخلاقيـة والقيـم الوطنيـة وأهميـة

(١٥١) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

الهوية الوطنية يحركها الانتماء وحاجة المجتمع ومعاناته، ومن هنا تم إعادة بناء الوعي الجمعي.

أيضًا من خلال العملية التعليمية، ينبغي أن يتعلم الجميع ضرورة التغيير وبناء المجتمع ومحاسبة السلطات، وعدم سلوك طريق التمجيد للحكام، وأن يتم إظهار كل ما من شأنه أن يفتح أعينهم دائمًا على أهمية بناء المجتمع.

في بعض المراحل المتقدمة من التعليم يصبح التعليم أكثر تعقيدًا ويتضمن مواد أكثر تقدمًا مثل الفلسفة والعلوم السياسية. هذا التعليم يعزز القدرة على التفكير النقدي، ويتيح للطلاب الفرصة لتكوين وعيهم السياسي والفكري الخاص. هنا تبدأ الآراء والأفكار الشخصية في التشكل بناءً على ما يتم تعلمه في المدرسة وخارجها.

في الكثير من الأحيان، يكون للأنشطة المدرسية دور كبير في توجيه الطلاب نحو تبني التغيير، والتعرف على التيارات السياسية المختلفة. والانضمام إلى الاتحادات الطلابية، أو المشاركة في مناقشات حول القضايا السياسية، ذلك يجعل الطلاب أكثر وعيًا بالقضايا التي تواجه مجتمعهم. إن النقاشات بأهمية بناء المجتمع على أسس صحيحة تلعب دورًا كبيرًا في تطوير الفكر السياسي والوطني، ويمكن أن تسهم هذه الأنشطة في تشكيل فكر اجتماعي وسياسي أكثر حرصًا على المجتمع.

في المرحلة الجامعية قد يصل الفرد إلى أعلى درجات الانفتاح الفكري. في الجامعات يتم تعليم الطلاب مواضيع أكثر تخصصًا وتنوعًا؛ مما يسمح لهم بالتفاعل مع تيارات فكرية وسياسية أكثر تعقيدًا. الحوارات الأكاديمية والنقاشات في قاعات المحاضرات تتيح الفرصة للطلاب للاطلاع على مختلف الأيديولوجيات السياسية والفلسفية، وهي بذلك تُعد أكبر محطات التنشئة السياسية التي تساعد على إحداث التغيير في المجتمعات التي تعطلت فيها مكنة التنمية أو التنظيم.

فيكـون هنـاك تـأثير كـبير مـن الأسـاتذة الذيـن غالبًـا مـا يكونـون ذوي آراء فكريـة وسياسـية محـددة وهادفـة إلى بنـاء المجتمعـات بشـكل أفضـل. وهنـا يتأثـر الـطلاب بأسـاتذتهم ويكتسـبون توجهـات فكريـة متعـددة، وقـد تكون تلـك التوجهـات الفكرية متأثـرة بالتيـارات السياسـية التـي ينتمـي إليهـا هـؤلاء الأسـاتذة، لكـن بالمقابـل ينبغـي أن يكـون الهـدف هـو ضرورة بنـاء المجتمعـات والدفـاع عـن الحقـوق الأساسـية.

عندمـا نصـل إلى حقيقـة أننـا نـسير على الطريـق الصحيـح، وأن الأهـداف التـي نسـعى إلى تحقيقهـا أهـداف لا رجعـة عنهـا ينبغـي تصميـم المناهـج الدراسـية بحيـث تعـزز القيـم الوطنيـة، وتنمـي روح الانـتماء الوطنـي الـذي يتفـق مـع تلـك الأهـداف التـي ينبغـي أن تكـون نهائيـة ولا تـردد ولا رجعـة فيهـا[١٥٢]. وهنـا يتـم تركيـز هـذا النـوع مـن التعليـم على ترسـيخ المبـادئ الوطنيـة مـن خلال دراسـة التاريـخ والأدب الـذي يرتبـط حقيقـةً بمجـد هـذه الأمـة ويسـاهم في خلـق وعـي سـياسي واجتماعـي سـليم. هـذا النـوع مـن التعليـم يسـاهم في بنـاء شـخصية وطنيـة ذات توجهـات واضحـة نحـو الدفـاع عـن مصالـح الوطـن[١٥٣].

على الرغـم مـن أن التعليـم القومـي قـد يهيمـن في بعـض المناهـج، إلا أن الانفتـاح على الأفـكار العالميـة يبقـى جـزءًا أساسـيًّا مـن التعليـم الجامعـي. المناهـج التـي تتيـح للـطلاب دراسـة تيـارات فكريـة متنوعـة تسـاهم في خلـق وعـي سـياسي نقـدي. هـذا الوعـي السـياسي يسـاعد الفـرد في تحليـل قضايـا بلـده في سـياق أوسـع يتعلـق بالعـالم ككل[١٥٤].

العديـد مـن الـطلاب الذيـن يدرسـون تخصصـات مثـل العلـوم السياسـية، الفلسـفة، العلاقـات الدوليـة، أو التاريـخ يتعرضـون إلى تيـارات فكريـة وسياسـية متنوعـة. هـذه التخصصـات تمنـح الـطلاب فرصـة للاطلاع على التيـارات الفكريـة المحليـة، والعالميـة، وتسـاهم في بنـاء وعـي نقـدي شـامل حـول القضايـا المعـاصرة.

(١٥٢) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(١٥٣) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(١٥٤) – مجموعة مذكران العميد جمال ناصر عوزر.

في مرحلة الدراسات العليا، يمكن للطلاب أن يساهموا من خلال الأبحاث الأكاديمية في تطوير الفكر الوطني سواء من خلال دراسة التجارب الوطنية في بلدانهم أو من خلال تحليل التيارات السياسية العالمية. الأبحاث الأكاديمية تتيح الفرصة لتعميق الفهم السياسي والنضالي للفرد.

التعليم منذ مراحله الأولى حتى مرحلة التعليم العالي يلعب دورًا كبيرًا في بناء شخصية الفرد وتوجهاته الفكرية. من خلال ما يكتسبه الفرد من معرفة أكاديمية وتجارب حياتية في المدرسة والجامعة تتشكل مواقفه الوطنية والفكرية بشكل متكامل.

إن مراحل التعليم المختلفة تُعتبر أدوات فعالة في بناء الوعي الوطني وتوسيع أفق الفرد ليشمل التفكير السياسي المتعدد. من خلال المناهج الدراسية، الأنشطة الطلابية، والنقاشات الفكرية، يتمكن الفرد من بناء فكرة الوطنية والانفتاح على تيارات فكرية متنوعة؛ مما يساهم في تشكيل هويته السياسية والنضالية.

الفرع الثاني: الاحتكاك الأول بالسياسة:

منذ نشأة الحركات السياسية والفكرية، كانت قضية العدالة الاجتماعية والحرية محورًا رئيسيًّا في مسارات التغيير التي تبناها القادة السياسيون والمفكرون. بداية الدخول في عالم السياسة سواء عبر الحركات التحررية أو النضال القومي، ذلك لم يكن نتاجًا لحدث واحد، بل كان تراكميًّا، تشكل عبر الزمن من خلال التأثر بالأحداث الكبرى التي مر بها الفرد أو مجتمعه. في هذا السياق، سنركز على الكيفية التي تحدد التوجه نحو العمل السياسي والنضالي سواء من خلال التأثر بحركات التحرر العالمية، أو من خلال المظالم التي تعرض إليها الشعب، والرغبة في بناء مجتمع مزدهر.

الاحتكاك الأول بعالم السياسة والنضال القومي لا يحدث في فراغ، فهو ناتج عن مجموعة من العوامل التي تتفاعل مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينتمي إليها الفرد. هذه العوامل تتراوح بين تأثيرات تاريخية

ومظالم اجتماعية ومؤثرات عالمية. يمكن أن يبدأ هذا الاحتكاك بتفاعل بسيط، مثل الانخراط في نقاشات سياسية مع الأصدقاء أو التفاعل مع حركات محلية تطالب بالتغيير. يُعد النضال ضد القمع والأنظمة القمعية جزءًا أساسيًّا من تاريخ العديد من الشخصيات البارزة في العالم، حيث يتجلى هذا النضال في محاولات مستمرة للتصدي للظلم والدفاع عن حقوق الإنسان. من بين هذه الشخصيات نجد إن السبل التي اتبعها البعض في مواجهة هذه الأنظمة تنوعت بين المقاومة السلمية والاحتجاجات الشعبية؛ مما يعكس شجاعة وإبداعًا في التكيف مع الظروف المعقدة.

في القرن العشرين، شهد العالم العديد من حركات التحرر التي ألهمت الشعوب المستعمَرة والمضطهدة النضال من أجل حريتها وحقوقها. الحركات التحررية تلك أثرت بشكل عميق في حركات التحرر العالمية. فكان لتلك الأفكار التي تم التعرف عليها من خلال وسائل الإعلام أو الكتب، ومن خلالها تم اكتساب المزيد من الوعي السياسي لدى العديد من الأفراد، حيث وجدوا في نضال الشعوب الأخرى تشابهًا مع معاناة شعوبهم. كانت هذه الحركات مصدر إلهام للكثيرين، حيث تعلموا إن الحرية لا تُمنح بل تُنتزع، وإن مقاومة الظلم والاستبداد تتطلب شجاعة ومثابرة.

إلى جانب حركات التحرر، كان للفكر الأممي والحركات الأممية تأثير كبير على النضال السياسي. هذه التيارات رأت في النضال من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية هدفًا أسمى. بالنسبة إلى الكثير من القادة والمفكرين، كان فكر التغيير وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية منبعًا لأفكار التحرر. تلك الحركات قدمت فهمًا جديدًا للعالم من خلال نقد النظام الدكتاتوري أو الأنظمة الفاسدة أو الشمولية. في بعض الأحيان، كان الالتقاء مع هذه الأفكار يتم عبر الحركات الطلابية أو النقابات العمالية التي كانت تُعتبر جزءًا من النضال الأممي ضد الاستعمار.

إلى جانب الحركات، لعب الأدب السياسي التحرري دورًا كبيرًا في تشكيل الوعي السياسي. قراءة الكتب التي تحكي قصص النضال من أجل الحرية وفَّرت إطارًا فكريًّا لفهم طبيعة الاستبداد والاستعمار. هذا الأدب أسهم في تشكيل رؤية فردية ومجتمعية للنضال من أجل الحرية.

إن المظالم التي يتعرض إليها الفرد أو مجتمعه تمثل في كثير من الأحيان الشرارة الأولى التي تدفعه لدخول عالم السياسة والنضال القومي(١٥٥). إن الاضطهاد السياسي والاقتصادي مثل التمييز ضد فئة معينة أو تهميش مناطق معينة من قبل السلطة الحاكمة يمكن أن يكون له تأثير مباشر على تشكيل وعي الفرد السياسي، فالحرمان من الحقوق الأساسية مثل الحق في التعليم أو العمل أو التعبير عن الرأي، والتوزيع غير العادل للثروة يُولِّدان شعورًا بالظلم والرغبة في المقاومة(١٥٦).

إن الأنظمة الاستبدادية التي تقمع حرية التعبير وتستخدم القوة لتقييد الحريات تشكل بيئة ملائمة لتفجير الحركات النضالية. الفرد الذي ينشأ في مجتمع يتم فيه قمع المعارضين وسجن النشطاء سيشعر بضرورة الوقوف ضد هذا الظلم. القمع السياسي يؤدي غالبًا إلى دفع الأفراد إلى التفكير في وسائل التغيير سواء من خلال العمل السلمي أو المقاومة المسلحة(١٥٧).

الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الشعوب غالبًا ما تكون مدخلًا للفرد للتفكير في السياسة والنضال. عندما يعيش الفرد في مجتمع يعاني من الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروات، فإن ذلك يُولِّد لديه وعيًا بضرورة التغيير. الأزمات الاقتصادية تُعتبر دائمًا بيئة خصبة للثورات، حيث يسعى الناس لتحسين أوضاعهم عبر التغيير السياسي والاجتماعي.

(١٥٥) – المجوعة الأولى من مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(١٥٦) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(١٥٧) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

غالبًا ما تبدأ رحلة الفرد في السياسة من خلال الانخراط في الحركات الطلابية أو الشبابية. هذه الحركات تُعتبر نقطة الانطلاق بالنسبة إلى العديد من القادة السياسيين والمناضلين القوميين. الجامعات والمدارس تُعد مراكز للنقاشات الفكرية والسياسية، حيث يتعرض الشباب إلى مجموعة من الأفكار التي تشكل وعيهم السياسي. النقاشات حول الاستبداد والظلم الاقتصادي والاجتماعي توفر البيئة المثالية لولادة القادة المدافعين عن العدالة الاجتماعية.

الاحتكاك الأول بالمفكرين والقادة السياسيين هو عامل مهم في تشكيل الوعي السياسي للفرد. من خلال النقاشات واللقاءات مع القادة المحليين أو المفكرين العالميين، يتمكن الفرد من التعرف على تجارب النضال المختلفة واستيعاب الاستراتيجيات التي تم اتباعها لتحقيق التغيير(١٥٨).

غالبًا ما يكون الدافع الأساسي وراء دخول الفرد عالم السياسة هو الرغبة في بناء مجتمع أفضل. الفرد الذي يلمس المظالم التي يعاني منها شعبه يشعر بمسؤولية العمل من أجل تغيير هذا الواقع. الرغبة في تحقيق العدالة والمساواة تصبح هدفًا شخصيًّا ومجتمعيًّا؛ مما يدفعه إلى التفكير في النضال السياسي كوسيلة لتحقيق هذا الهدف(١٥٩).

الكثير من القادة السياسيين والمناضلين القوميين بدأوا نضالهم نتيجة رغبتهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعوبهم. الفقر، التمييز، وانعدام الفرص الاقتصادية تشكل عوامل قوية تدفع الفرد إلى الانخراط في العمل السياسي. النضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كان دائمًا في قلب الحركات السياسية والقومية.

في الكثير من الأحيان، يكون الاحتكاك الأول بالسياسة من خلال الانضمام إلى الحركات القومية التي تدافع عن استقلال الوطن وتحقيق العدالة. هذه الحركات توفر للفرد إطارًا منظمًا للعمل السياسي وتتيح له فرصة للمشاركة في نضال

(١٥٨) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(١٥٩) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

مشترك مع آخرين يشاركونه نفس الأفكار والطموحات، والثورات والمظاهرات السياسية تُعدُّ نقاط تحول كبيرة في حياة الأفراد. من خلال المشاركة في هذه الأحداث، يتعرف الفرد على قوة الشعب وقدرته على تحقيق التغيير.

***

الفصل الثاني
التحول إلى النضال

الفرع الأول: الأيديولوجيا

- كيف تطورت نظر هؤلاء النضالية؟ وما هي الأفكار التي تبنوها؟

تتشكل الأيديولوجيا النضالية لأي قائد أو مفكر عبر مراحل متعددة، وتتأثر بالبيئة السياسية والاجتماعية التي ينشأ فيها. هذه الأيديولوجيا تتبلور من خلال التجارب الشخصية، والتعرض إلى الأفكار السياسية المختلفة، والتفاعل مع الأحداث الكبرى في مجتمعه.

- التوجه النضالي من الوطنية إلى التحرر: "إن بدايات انزعاج النفس من سوء حالة المجتمع مؤشر جيد على نزعة إيجابية تجاه الحفاظ على المجتمع في أفضل صوره، وخلاف ذلك، تلك المواقف السلبية التي تصدر من الآخرين الأنانيين تجاه المجتمع الذين لا يعنيهم صلاح المجتمع، ويستوي لديهم أن يكون مكب قمامة"[١٦٠].

وفي كثير من الأحيان، يبدأ القادة النضاليون رحلتهم بدافع وطني، حيث يكون الدافع الأساسي هو حب الوطن والرغبة في تحريره من أي نوع من الهيمنة أو الاستبداد. تنمو هذه الفكرة في ظل بيئة اجتماعية تشهد قمعًا أو استغلالًا من قبل قوة أجنبية أو سلطة محلية مستبدة، وفي خط موازٍ يسير طابور من الأنانيين المنتفعين المتفلسفين الذين يستغلون جهل الناس فيبالغون في فلسفتهم ليظل المجتمع مكبًّا لقمامة التخلف[١٦١].

إن الوطنية تُعتبر القاعدة الأساسية التي ينطلق منها النضال، وتتمثل في الدفاع عن سيادة الوطن واستقلاله، ثم تأتي مرحلة التحرر من الاستعمار، وهي

(١٦٠) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

(١٦١) – نفس المرجع السابق.

مرحلـة تظهـر مـع تطـور الوعـي السـياسي، فتتسـع الرؤيـة النضاليـة لتشـمل ليـس فقـط تحريـر الوطـن، بـل أيضًـا الانـضمام إلى النضـال العالمـي ضـد الاسـتعمار. حـركات التحـرر العالميـة ألهمـت الكـثير مـن القـادة المحلـيين، فبـدأوا يـرون في نضالهـم امتـدادًا لحـركات أوسـع تسـعى إلى التخلـص مـن الاسـتغلال الاسـتعماري في صورتـه ووسـائله الحديثـة. التحـرر مـن الاسـتعمار أصبـح هدفًـا مـشتركًا بين العديـد مـن الحـركات في القـرن العشريـن، خاصـة في دول إفريقيـا وآسـيا التـي كانـت تعـاني مـن الهيمنـة الاسـتعمارية ومـا زالـت.

- البنـاء والتنميـة نحـو مجتمـع حديـث ومسـتدام، مـا بعـد التحـرر، أو مـا يُطلـق عليهـا العدالـة الانتقاليـة، وأهميـة العدالـة الانتقاليـة تبـدو أثنـاء المراحـل الانتقاليـة في إطـار بعـض العمليـات الثوريـة بمـا تنطـوي عليـه مـن بعـض الفـوضى والاضطرابـات في الواقـع الموضوعـي، وفي الـرؤى والمفاهيـم المتصارعـة بين ثقافـة تسـلطية سـائدة[١٦٢] مـن بقايـا النظـام الـذي تمـت إزاحتـه وثقافـة المشروع الثـوري الحديـث فـيما يتعلـق ببنـاء الدولـة الوطنيـة. لكـن يجـب رغـم ذلـك التأكيـد على اسـتمرارية دولـة القانـون وهيبتهـا، وفكـرة اسـتمرارية الدولـة ومؤسسـاتها، وقدرتهـا على إقامـة العدالـة، بـل وتماسـكها البنيـوي[١٦٣].

بعـد انتهـاء تلـك المرحلـة تتحـول النظـرة النضاليـة نحـو ضرورة بنـاء الدولـة الوطنيـة الحديثـة. "الأيديولوجيـا هنـا تنتقـل مـن مرحلـة الدفـاع والمقاومـة إلى مرحلـة البنـاء والتنميـة. يصبـح الهـدف هـو إنشـاء دولـة قويـة تقـوم على العدالـة والمسـاواة قـادرة على تـوفير حيـاة كريمـة لمواطنيهـا. هـذه الفكـرة غالبًـا مـا تترافـق مـع رغبـة في تطويـر القطاعـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة لتحقيـق التنميـة المسـتدامة"[١٦٤].

- التنميـة المسـتدامة: وهـي الرؤيـة الجديـدة للنضـال. مـع نهايـة القـرن العشريـن وبدايـة القـرن الحـادي والعشريـن بـدأت الأيديولوجيـات النضاليـة تتبنـى مفاهيـم جديـدة مثـل التنميـة المسـتدامة. أصبـح النضـال لا يتعلـق فقـط بتحقيـق التحـرر

(١٦٢) – نبيل عبد الفتاح، النخبة والثورة، دار العين للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٦٢١.

(١٦٣) – ٤٤ – نبيل عبد الفتاح، نفس المرجع السابق ص٦٢١.

(١٦٤) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

السياسي، بل أيضًا بتحقيق رفاهية الشعب والحفاظ على موارده للأجيال القادمة. التنمية المستدامة تقوم على مبدأ التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية، وهي رؤية تتبناها الحركات التي تسعى لبناء مجتمعات قوية ومستدامة[١٦٥].

- إن الأحداث السياسية لها تأثير كبير في تشكيل التوجهات النضالية. الأحداث السياسية الكبرى مثل الحروب والثورات كانت دائمًا مصدرًا هامًّا لتشكيل الوعي السياسي للقادة النضاليين، على سبيل المثال: الثورات العالمية أثرت بعمق في فكر النضال والتحرر، حيث أظهرت القوة التي يمكن أن يمتلكها الشعب عند الانتفاض ضد الظلم. بالنسبة إلى العديد من القادة، كانت هذه الأحداث تلهمهم لاتخاذ مواقف راديكالية ضد الظلم السياسي والاجتماعي.

من الوطنية إلى التنمية المستدامة، تطورت النظرة النضالية للقادة السياسيين عبر مراحل مختلفة بدأت من الوطنية والتحرر لتشمل لاحقًا أفكارًا أعمق حول بناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة. الأحداث السياسية الكبرى مثل الحروب والثورات كانت دائمًا عاملًا محفزًا على تبني أفكار جديدة والسعي نحو تحقيق رؤية شاملة لمجتمع قائم على العدالة والمساواة. وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك بما اقتبسناه من كتاب (التنظيم القانوني لنظام الحكم المحلي)، وكتاب (التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي)[١٦٦].

الفرع الثاني: الأنشطة السياسية

تتطلب عملية التحول من الفكر إلى العمل السياسي الفعلي خطوات جادة ومبادرات شجاعة. عندما يتبنى الفرد أو القائد رؤية نضالية فإنه يسعى دائمًا إلى تجسيدها على أرض الواقع من خلال تأسيس حركات أو أحزاب سياسية أو قيادة جهود شعبية تسعى لمقاومة الفكر الاستعماري وتحرير الوطن من القمع، ولا يدخل ضمن ذلك المهاترات والمزايدات الحزبية التي كان من آثارها أن فقد المجتمع ثقته في دعوات الإصلاح.

(١٦٥) – المحامي صالح عبد الله باحتيلي، كتاب التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي، ص٠٣١.

(١٦٦) – نفس المرجع، المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

في هذا القسم، سنناقش كيف ترجم هؤلاء تلك الأفكار إلى أفعال سياسية، وكيف ساهموا في تأسيس حركات سياسية، وكيف قادوا جهودًا شعبية ضد الفكر الدكتاتوري والدعوة إلى التحرر، وكيف رسموا أول طريق صحيح للبناء لأول مرة في تاريخ الجنوب[١٦٧]. كما سنركز على المبادرات التي تحدثنا عنها في المذكرات أو الكتب بشأن تأسيس نظام سياسي قادر على بناء دولة حديثة.

- البدايات السياسية: البداية الفعلية لنشاط أي ناشط سياسي أو نضالي تكمن في الانخراط ضمن حركات سياسية قائمة، أو المشاركة في مجموعات فكرية تهدف إلى مناقشة قضايا التغيير أو التحرر والاستقلال. الحركات الوطنية الأولى كانت دائمًا مركز استقطاب للشباب المتحمسين للتغيير الذين يسعون لإحداث تأثير في مجتمعهم، وكانت أغلب مواضيع حركة التغيير هي إعادة بناء ما دمرته الأفكار السلبية التي جلبها الماركسيون إلى المجتمع المحلي المحافظ، تلك الأفكار التي سببت للمجتمع الكثير من المتاعب، ودمرت الهوية الثقافية والهوية الوطنية، خلال هذه المرحلة اكتسب رواد التغيير خبرات كانت مفيدة للمرحلة القادمة التي بدأ فيها العمل السياسي والتنظيمي سواء من خلال المشاركة في الاجتماعات أو التخطيط للمظاهرات والاحتجاجات ضد السلطات لحماية الهوية الثقافية والهوية الوطنية.

في كثير من الأحيان، يكون النشاط السياسي الأول للقادة في الحركات غير المعلنة، وهذه الحركات غالبًا ما تكون مراكز لتوجيه النقاشات السياسية والفكرية، وتعكس مطالب الإصلاح والتغيير في المجتمع. خلال تلك الفترة، يتم تكوين الروابط الأولى مع زملاء النضال، وتصبح تلك الحركات مختبرًا عمليًّا لتطوير مهارات القيادة والتنظيم[١٦٨].

(١٦٧) – عندما نقول إن هذا الطريق هو الطريق الصحيح لأول مرة في تاريخ الجنوب، فمعنى ذلك أن كل محاولات بناء الدولة السابقة كانت خاطئة، ابتدأ من المشيخات ثم السلطنات ثم اتحاد الإمارات الذي يديره المستشار البريطاني، ثم الدولة الاشتراكية، ثم حركة التصحيح ثم حركة الفاء التصحيح، ثم دولة الاستسلام لدولة الوحدة، ثم إعلان الخروج من الاتحاد. هي عدة مراحل لكن أبطالها نفس القادة الفوضويين.

(١٦٨) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

- تأسيس الحركات السياسية: الخطوة الأولى نحو تجسيد الأفكار وإحدى أهم الخطوات التي يقوم بها أي ناشط سياسي هي تأسيس أو الانضمام إلى حركة سياسية تعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها. هذه الحركات تمثل إطارًا تنظيميًّا يجمع تحت رايته الأفراد ذوي الفكر المشترك. تهدف تلك الحركات إلى مقاومة الأنظمة الدكتاتورية والعمل على تحرير الوطن من الهيمنة الخارجية. تأسيس حركة سياسية يتطلب وجود رؤية مشتركة بين المؤسسين، إلى جانب تنظيم فعال قادر على تحفيز الجماهير نحو النضال[١٦٩].

- إن التحول من النشاط الفردي إلى النضال الجماعي في مرحلة ما يبدأ عندما يدرك الناشط إن العمل الفردي محدود الفعالية؛ وبالتالي يتوجه نحو تأسيس حركة سياسية جماعية. النضال الجماعي يسمح بتوسيع قاعدة الدعم، وتوزيع المهام بين الأعضاء؛ مما يسهم في جعل الحركة أكثر تأثيرًا وقادرة على مجابهة التحديات التي تواجهها. القيادة هنا تتطلب رؤية واسعة للتعامل مع مختلف الأطياف السياسية، ومع بناء جسور التعاون مع حركات أو أحزاب أخرى لها نفس الأهداف[١٧٠].

- إن التحالفات السياسية والانتقال إلى الساحة العامة تُعدُّ جزءًا حاسمًا في نجاح أي حركة نضالية. العمل السياسي لا يمكن أن يتم بشكل منفرد، ويستلزم تعاونًا مع حركات أو أحزاب أخرى تشارك نفس الأهداف النضالية. لذلك، كان من الطبيعي أن يسعى القادة إلى بناء علاقات وتحالفات سياسية مع القوى التي تهدف إلى التغيير وتدعو إلى العدالة الاجتماعية وترفض الاستبداد سواء كانت محلية أو دولية. هذه التحالفات تمكن الحركات النضالية من تنسيق جهودها، وتبادل الخبرات، واستقطاب دعم أوسع سواء على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمع الدولي.

(١٦٩) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(١٧٠) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

- إن الانتقـال مـن التنظيـم السري إلى العلنـي ضرورة ملحـة، فكـثير مـن الحـركات السياسـية تبـدأ كحـركات سريـة تعمـل تحـت الأرض نظـرًا للقمـع الـذي تواجهـه مـن السـلطات، ولكـن مـع تطـور الوضـع السـياسي واكتسـاب الحركـة قاعـدة دعـم جماهيريـة أوسـع تنتقـل مـن السريـة إلى العلنيـة. هـذا الانتقـال يتطلـب استراتيجيـات جديـدة، حيـث تصبـح الحركـة أكثر وضوحًـا في مطالبهـا، وأكثر انخراطًـا في العمـل الـجماهيري، وتبـدأ في تنظيـم مظاهـرات ومـسيرات علنيـة تطالـب بالتغـيير أو الإصلاح أو بالتحـرر[١٧١].

- إن النضـال الفكـري ضـد الاسـتعمار يُعـد مـن أهـم الأدوات النضاليـة، ويتـم مـن خلال حـملات التوعيـة والتعبئـة، إلى جانـب النضـال العسـكري والسـياسي. يمثـل النضـال الفكـري جـزءًا أساسـيًّا مـن الجهـود المبذولـة للتغـيير والإصلاح أو لمقاومـة الاسـتعمار. الفكـر الاسـتعماري يقـوم على الهيمنـة الثقافيـة والفكريـة؛ لـذا يصبـح مـن الضروري مواجهـة هـذا الفكـر بالفكـر الوطنـي التحـرري[١٧٢]. هنـا تـأتي أهميـة التوعيـة والتعبئـة الشـعبية مـن خلال الصحافـة، الأدب، والخطابـات التـي تحـث على مقاومـة الاسـتعمار. القـادة يتبنـون في هـذه المرحلـة فكـرة أن المقاومـة لا تكـون فقـط بالـسلاح، بـل أيضًـا بالكلمـة التـي توحـد الصفـوف وتـزرع في النـاس روح المقاومـة.

بالإضافـة إلى النضـال الفكـري، يتجـه العديـد مـن القـادة إلى العمـل المسـلح كوسـيلة لمجابهـة الهيمنـة الاسـتعمارية إذا وُجـدت. في هـذا السـياق، تكـون هنـاك حاجـة إلى تأسـيس أجنحـة عسـكرية أو تنظـيمات مقاومـة تتبـع الحركـة السياسـية. هـذه الأجنحـة تعمـل على تنفيـذ عمليـات عسـكرية ضـد القـوى الاسـتعمارية بهـدف إضعافهـا وإجبارهـا على الرحيـل. القيـادة في هـذا السـياق تتطلـب تخطيطًـا استراتيجيًّـا دقيقًـا، وتـوفير الإمـدادات والتنسـيق مـع الفصائـل المسـلحة الأخـرى[١٧٣].

- مـن النضـال التحـرري إلى بنـاء الدولـة: هـي عمليـة انتقال لا بـد منهـا. إن الانتقال مـن المقاومـة إلى البنـاء بعـد تحقيـق الاسـتقلال أو الوصـول إلى مرحلـة متقدمـة مـن

(١٧١) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(١٧٢) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

(١٧٣) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

النضال هو مرحلة حتمية، إذ تتجه الكثير من الحركات السياسية إلى تأسيس أحزاب سياسية تشارك في بناء الدولة الجديدة. القادة المناضلون الذين قادوا المقاومة يتحولون في هذه المرحلة إلى العمل باتجاه تطبيق رؤيتهم السياسية على مستوى الدولة. إن التأسيس لحزب سياسي يهدف إلى تنظيم الجهود الشعبية والمشاركة في العملية الديمقراطية، ويهدف إلى بناء مؤسسات الدولة الحديثة التي تضمن العدالة والمساواة.

التحول إلى العمل المؤسسي: وهي مرحلة تأتي بمجرد تأسيس الحزب، حيث تبدأ مرحلة العمل المؤسسي. هنا ينتقل القائد من مرحلة المقاومة إلى مرحلة المشاركة في بناء الدولة وإرساء دعائم النظام السياسي. الهدف الرئيسي في هذه المرحلة هو تحقيق الاستقرار السياسي، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وعدوا بها الشعب أثناء النضال. يتطلب هذا التحول قدرة على العمل داخل مؤسسات الدولة، مع إدارة التوازنات السياسية والتعامل مع قوى المعارضة.

- بناء الدولة الحديثة: إن تأسيس نظام سياسي جديد لا بد أن يستند إلى المبادئ والمثل التي تم الترويج لها سابقًا، وأهمها الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

بعد النجاح في تحرير الوطن أو تغيير النظام القائم، يتجه القادة نحو تأسيس نظام سياسي جديد يضمن الاستقرار والتنمية. غالبًا ما تتبنى هذه الأنظمة شعارات مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حيث يسعى الحزب الحاكم إلى تحقيق أهداف الثورة أو النضال من خلال بناء مؤسسات قوية. هذا النظام الجديد يعتمد على مشاركة الشعب في صنع القرار، وضمان حقوق الإنسان والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.

التنمية المستدامة تُعد التحدي الأكبر؛ لأن تأسيس الدولة الحديثة يتطلب أيضًا وضع سياسات تنموية تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير الفرص الاقتصادية للجميع. التنمية المستدامة أصبحت من أهم التحديات التي تواجه الأنظمة الجديدة، حيث تسعى الدول لتحقيق نمو اقتصادي متوازن مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية. هذا النهج يتطلب وضع خطط طويلة الأمد تتناول

قضايـا مثـل التعليـم والصحـة والبنيـة التحتيـة، مـع التركيـز على تعزيـز القـدرات الإنتاجيـة الوطنيـة.

- تطبيـق الأفـكار على أرض الواقـع: إنـه خلال محـاولات تجسـيد الأفـكار على أرض الواقـع يواجـه القـادة الجـدد العديـد مـن التحديـات سـواء مـن قـوى داخليـة معارضـة أو مـن القـوى الدوليـة التـي قـد لا تكـون مرحبـة بالتغـيير. المعارضـة الداخليـة قـد تـأتي مـن قـوى محافظـة ترفـض التغـيير، أو مـن طبقـات اجتماعيـة تـخشى فقـدان امتيازاتهـا، أمـا المعارضـة الخارجيـة فتـأتي مـن الـدول الـكبرى أو القـوى الإقليميـة التـي لا تـرى في التوجـه الجديـد مصلحـة لهـا.

على الرغـم مـن التحديـات، فـإن القـادة الذيـن ينجحـون في تنفيـذ رؤاهـم وتحقيـق أهدافهـم يصبحـون رمـوزًا وطنيـة تخلدهـا الذاكـرة الجماعيـة لشـعوبهم. والنجـاح في تأسـيس دولـة حديثـة قائمـة على العـدل والمسـاواة يجعـل القائـد ليـس فقـط زعـيمًا سياسـيًّا، بـل رمـزًا للنضـال والتحـرر الوطنـي. بعـد تحقيـق القسـم الأكبر مـن أهـداف الثـورة، تسـتمر الجهـود الشـخصية الفـذة لهـؤلاء في بنـاء المؤسسـات الحكوميـة والمجتمعيـة.

إن قـادة الثـورة الأوائـل رواد كسر حاجـز الخـوف هنـا في (ميفعـة) و(شـبوة)، وفي كل مـكان يكفيهـم فخـرًا أنهـم أسسـوا قواعـد للحكـم الرشـيد مـن خلال المشـاركة في إعـداد وثائـق الرؤيـة السياسـية والنظـام الأسـاسي الـذي تـم إقـراره لاحقًـا مـن قبـل الجمعيـة العموميـة لشـعب الجنـوب، إلى جانـب ذلـك تبقـى مذكراتهـم ومؤلفاتهـم ومقالاتهـم في تنظيـم العمـل السـياسي والاجتماعـي مرجعًـا للباحـثين في المسـتقبل. إن هـذا الإنجـاز يُعـد رافـدًا مـهمًّا مـن روافـد البنـاء المـؤسسي التـي سـوف تسـاهم في تعزيـز الاسـتقرار والعدالـة الاجتماعيـة.

إن الإرث السـياسي والفكـري لهـؤلاء الـرواد لا يقـتصر تـأثيره على تلـك المرحلـة التـي عاشـوا أحداثهـا، بـل يسـتمر في التـأثير على الأجيـال اللاحقـة والحـركات الاجتماعيـة ورافـدًا لمنظـمات المجتمـع المـدني. وتجسـد جهودهـم مثـالًا يُحتـذى بـه في النضـال مـن أجـل العدالـة والحريـة؛ مما يسـاهم في بنـاء مجتمـع مـدني قـوي ومؤسسـات مجتمـع مـدني تراقـب السـلطات.

على كال حـال، يشـعر هـؤلاء بالـرضى تجـاه هـذه التجربـة الغنيـة التـي تعكـس أسـمى معـاني التضحيـة والإيثـار والفريـدة مـن نوعهـا لأنهـا مـن أرقـى أعمال الـخير لخدمـة المجتمـع، وتمثـل مسـارًا إنسـانيًّا، لكـن في ظـروف اسـتثنائية وصعبـة.

ويشـعر هـؤلاء بالـرضى لأنهـم أسسـوا لأنفسـهم مكانـة متميـزة في قلـوب أبنـاء المجتمـع، ويأملـون مـن خلال أفكارهـم الإسـهام في تشـكيل وعـي جماهيري متجـدد، وصنـع إرث فكـري عميـق يلهـم الأجيـال القادمـة، ويحثهـم على الانخـراط في العمـل الاجتماعـي والسـياسي. ومـن خلال هـذا الكتـاب، حاولنـا تسـليط الضـوء على النقـاط الأساسـية التـي تمثـل مجموعـة مـن النصائـح التـي تحـث على فعـل الـخير والتضحيـة لخدمـة المجتمـع.

إن النضـال مـن أجـل القيـم النبيلـة ليـس مجـرد خيـار، بـل هـو واجـب يتطلـب الجهـد والإصرار. إن مـا مـر بهـؤلاء مـن اعتقـالات ونفـي، ومعانـاة شـخصية يظهـر إن الصعوبـات التـي تواجـه المجتمعـات لا يجـب أن تثنـي الـرواد، بـل يجـب أن تكـون دافعًـا إلى الاسـتمرار في الكفـاح[١٧٤].

لقـد كانـوا يدركـون إن التغـيير لا يـأتي مـن فـرد واحـد، بـل يتطلـب جهـدًا جماعيًّـا وتنسـيقًا بين مختلـف الفئـات الاجتماعيـة. وقـد عملنـا جاهديـن على تعزيـز تلـك الروابـط والدعـوة إلى المشـاركة الجماعيـة الفعالـة في الحيـاة السياسـية والاجتماعية[١٧٥].

إن إرث المناضـلين يمثـل دعـوة للجميـع خاصـة الأجيـال الشـابة للتمسـك بمبـادئ العدالـة، المسـاواة، والحريـة. وإن النضـال مـن أجـل الحـق ليـس مجـرد هـدف، بـل هـو أسـلوب حيـاة. وفي عـالم اليـوم الـذي يشـهد الكـثير مـن الصراعـات والظلـم، تبقـى رسـالة هـؤلاء حيـة تلهـب حماس الباحـثين عـن التغـيير.

نتمنـى أن تكـون هـذه الأفـكار دافعًـا لـكل مـن يسـعى ليكـون مسـاهمًا إيجابيًّـا في تحـسين المجتمـع. دعونـا نسـتمر في نقـل هـذه القيـم والمبـادئ، ونتعلـم مـن تجـارب الماضي لبنـاء غـدٍ مشرق. إن السـعي نحـو الحريـة ليـس هدفًـا نهائيًّـا، بـل هـو رحلـة مسـتمرة تتطلـب منـا الالتـزام والشـجاعة[١٧٦].

---

(١٧٤) – مجموعة مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

(١٧٥) – نفس المجموعة السابقة.

(١٧٦) – مجموعة مذكرات المحامي صالح عبد الله باحتيلي.

لنأخـذ مـن هـذه الـسيرة درسًـا في الإصرار والعزيمـة، ونحمـل رايـة النضـال في قلوبنـا لنكـون حماة للعدالـة وحريـة مجتمعاتنـا. "فالتاريـخ يُكتـب بأيـدي الذيـن لا يتراجعون أمـام الصعوبـات، ويسـتمر في تحفيزنـا لنواصـل العمـل مـن أجـل مجتمع أفضـل"[١٧٧].

***

(١٧٧) – مجموعة مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

الخاتمة

وحينما كان الحق والحرية هما كل ما يجول في المخيلة، فإننا نجد إن تلك المذكرات ليست مجرد سرد شخصي، بل إنها تفتح نافذة على الشعور الإنساني، وهي سجلات حية تعكس الروح الثورية وتعبر عن عمق التجارب الجماعية، من خلال هذه المذكرات يتمكن الباحثون والأجيال القادمة من جمع وفهم الكثير من المفردات عن الثورة بشكل أعمق؛ مما يعزز القدرة على استخلاص الدروس والعبر لتطوير المجتمعات مستقبلًا. وفي جزء من الخاتمة هذه سنقدم بعض التفاصيل أيضًا، ولكن بالنقل عما ورد في موقع منظمة (حضرموت) للعلاقات الدبلوماسية وحقوق الإنسان.

من مقال منشور على موقع منظمة (حضرموت) للعلاقات الدبلوماسية وحقوق الإنسان، أيضًا نقدم هذه الإضافة في ختام هذا العمل البحثي: إن مذكرات ومؤلفات المناضلين العميد (جمال ناصر عوزر)، والمحامي (صالح عبد الله باحتيلي)، والمهندس (مكاوي أحمد عمر) تمثل نافذة فريدة على مرحلة حرجة في تاريخ بناء الدولة، وتؤكد على الأهمية البالغة للمذكرات الشخصية في توثيق الأحداث ورواية تفاصيل مفيدة تاريخيًّا. من خلال هذه الصفحات، استطعنا أن نتتبع عن كثب التحديات والإنجازات التي مر بها جيل الرواد الأوائل، جيل كسر حاجز الخوف، والجهود التي بذلوها في سبيل تحقيق استقلال الدولة وتأسيس مؤسساتها.

تُعد المذكرات وثيقة إنسانية وتاريخية غنية تكشف عن الجانب الشخصي للأحداث العامة، فهي تسجل التجارب الفردية التي قد لا تجد مكانها في الروايات الرسمية، وتعرض وجهات نظر فاعليها تجاه الأحداث والقرارات الكبرى. تأتي أهمية مذكرات هؤلاء من أنها لا تعرض فقط الأحداث التاريخية، بل تقدم أيضًا تفسيرًا للأسباب والدوافع التي حركت هذه الأحداث، وكذلك الصعوبات والتضحيات التي واجهها رواد كسر حاجز الخوف.

مـن خلال هـذه المذكـرات، يصبـح التاريـخ حيًّـا، حيـث نـرى مـن خلال عيـون هـؤلاء كيـف كانـت القـرارات تُصنـع، وكيـف كان الطمـوح لتحقيـق الحرية والاسـتقلال يقـود الخطـوات الأولى لبنـاء الدولـة. إنهـا ليسـت مجـرد سرد لأحـداث، بـل روايـة عـن الطمـوح، والإرادة، والإصرار على تحقيـق الحلـم الوطنـي.

لقـد بينـت هـذه المذكـرات إن بنـاء الدولـة ليـس مجـرد عمليـة سياسـية أو اقتصاديـة، بـل هـو مشروع إنسـاني واجتماعـي عميـق يتطلـب جهـودًا حكيمـة، ورؤيـة بعيـدة المـدى، وتضامنًـا بين كافـة شرائـح المجتمـع، لقـد كان هـؤلاء وزملاؤهـم وغيرهـم مـن الشـخصيات الرائـدة يجسـدون هـذه القيـم في كل مـا قامـوا بـه مـن أنشـطة نضاليـة. إن دور هـؤلاء لم يقـتصر على صياغـة الأفـكار الثوريـة أو وضـع السياسـات، بـل تعـداه إلى مـا هـو أبعـد مـن ذلـك "بنـاء ثقافـة وطنيـة قائمـة على مبـادئ العدالـة، والحريـة، والمسـاواة"[١٧٨].

كان دور هـذه الشـخصيات محوريًّـا في رسـم معـالم الطريـق الصحيـح، وتوجيـه خطـوات بنـاء الدولـة نحـو مسـتقبل أفضـل، وقـد نجحـوا في تحويـل تطلعـات الشـعب إلى واقـع ملمـوس مـن خلال إصرارهـم على العمـل مـن أجـل المصلحـة العامـة، وتقديمهـم التضحيـات مـن أجـل تحقيـق ذلـك الهـدف. إن إرثهـم سـيبقى حـاضرًا في مؤسسـات الدولـة، وفي القـوانين التـي وُضعـت، وفي المبـادئ التـي سـتقوم عليهـا الدولـة الجديـدة، فقـد كانـوا مشـاركين فاعـلين في صياغـة وثائـق الرؤيـة السياسـية والنظـام الأسـاسي التـي تـم إقرارهـا لاحقًـا مـن قبـل الجمعيـة العموميـة.

تمثـل مذكـرات هـؤلاء الـرواد ليـس فقـط سـجلًا للتاريـخ، بـل درسًـا للأجيـال القادمـة حـول أهميـة القيـادة، والإرادة، والالتـزام الوطنـي. إنهـا دعـوة للاسـتفادة مـن تجـارب الماضي لبنـاء مسـتقبل أكثر إشراقًـا واسـتقرارًا. فالتاريـخ الـذي كتبتـه هـذه الشـخصيات الرائـدة بأفعالهـا وجهودهـا يجـب أن يكـون مصـدر إلهـام وحافـزًا لنـا جميعًـا لمواصلـة العمـل على بنـاء دولـة تفتخـر بماضيهـا وتطمـح إلى مسـتقبلها.

(١٧٨) – مجموعة مذكرات مكاوي أحمد عمر.

المذكرات تظل وثيقةً لا تُقدر بثمن في توثيق مرحلة هامة من تاريخ الأمة، ودليلًا على أن الأفراد يمكنهم من خلال عزيمتهم ورؤيتهم أن يصنعوا فرقًا حقيقيًّا في مسار التاريخ.

***

نبذة مختصرة عن المؤلف

الاسم: فهد عبد الله باحتيلي بن رشيد

خريج جامعة عدن، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والإدارية، University of Aden, Faculty of Economics, Political Science and Administration, مع امتلاك معرفة واسعة في المجالات الاقتصادية والإدارية التي تمكن من فهم وتحليل الأسواق، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وإدارة العمليات التجارية بكفاءة. يجمع هذا التخصص بين المبادئ الاقتصادية والإدارية، وامتلاك القدرة على العمل في مجالات متعددة تشمل الإدارة Includes management, التسويق marketing، الموارد البشرية human resources، والتخطيط الاستراتيجي and strategic planning مع امتلاك القدرة على تطوير المشاريع والشركات Project and company development، إدارة المؤسسات بكفاءة Managing organizations efficiently، وتحفيز ريادة الأعمال والابتكار، تأسيس المشاريع الناشئة establish start-up projects، تحليل الأسواق واتخاذ القرارات المالية، وتحليل البيانات الاقتصادية واتجاهات الأسواق Analysis of economic data and market trends، والقدرة على مساعدة الشركات على وضع خطط تسويقية ومالية ناجحة، وإدارة الموارد البشرية بفعالية، القدرة على إدارة مختلف القطاعات مثل البنوك، الشركات التجارية، المؤسسات الحكومية، وشركات الاستشارات،Banks, commercial companies, government institutions, and consulting firms.

الأعمال التي تمت إدارتها: مشرف في الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال YLNG أو Yemen LNG ,supervisor، ثم مستشار إداري بشركة النفط اليمنية في مقرها الرئيسي فرع (عتق)، ثم مدير بريد مديرية (ميفعة).

المراجع

- نبيل عبد الفتاح، النخبة والثورة، دار العين للنشر القاهرة، ٢٠١٣، ص١٢٦.

- د. عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٢٤.

- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، ص٦٦.

- مذكرات العميد جمال ناصر عوزر، ومذكرات ومؤلفات المحامي صالح عبد الله باحتيلي، ومنها كتاب (التنظيم القانوني لنظام الحكم المحلي)، وكتاب (التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي)، مذكرات المهندس مكاوي أحمد عمر.

- صحيفة الأيام.. من كلمة رئيس الهيئة المحامي صالح عبدالله باحتيلي في مهرجان عزان يوم الثلاثاء ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨م، صحيفة الأيام، الأربعاء ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨م.

- شبوة برس، شبوة برس ينفرد بنشر أسماء القيادة الجديدة للهيئة الوطنية العليا للحراك الجنوبي.

- الأمناء نت.

- الموقع الرسمي للمجلس الانتقالي الجنوبي.

- هربرت ماركيوز، ترجمة د. فؤاد زكريا، العقل والثورة (هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية)، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠م، ص٧.

- المحامي صالح عبد الله باحتيلي، كتاب (التنظيم القانوني لنظام الحكم الذاتي) في ميفعة، مبدعون للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٤م.

- د. يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص٩٠.

- د. محمد عثمان الخشت، الموسوعة السياسية للشباب، المجتمع المدني والدولة، نهضة مصر للطباعة والنشر ٢٠٠٧م، ص٣٤.

- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، المجلد الثاني، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٩٢م.

- حسن عبد العزيز، مقال في، مركز جرمون للدراسات المعاصرة، ٢ سبتمبر ٢٠٢٠م.

- سامح فوزي، الموسوعة السياسية للشباب، الحكم الرشيد، نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م، ص٩٨.

- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ٢٠٠٧م، ص٥٧.

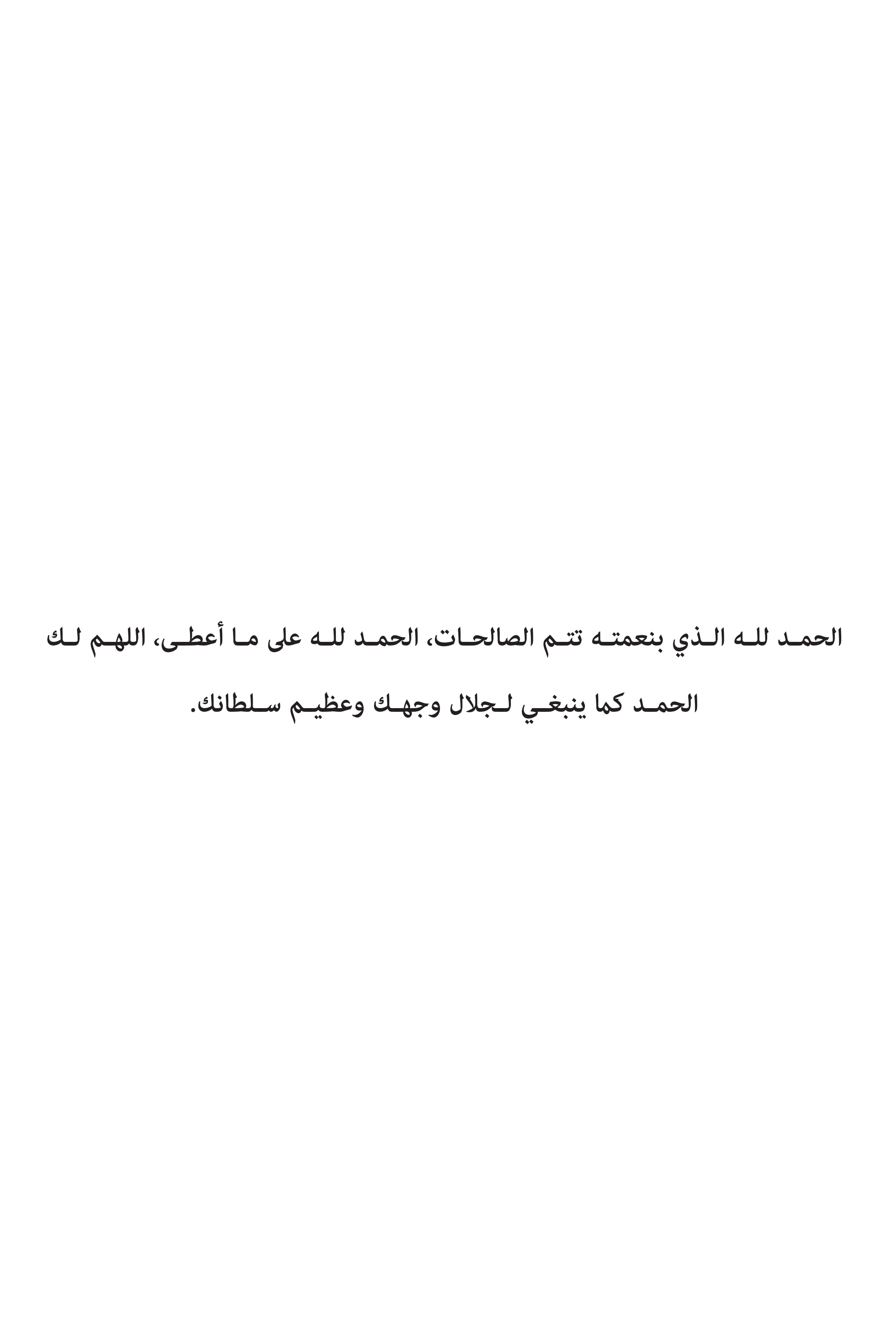
- د. البخاري حمانة، فلسفة الثورة الجزائرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٢م، ص٣٦.

- المجموعة الخامسة من مذكرات العميد جمال ناصر عوزر.

- د. عبير بسيوني رضوان، أزمة الهوية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٢٤.

- نبيل عبد الفتاح، النخبة والثورة، دار العين للنشر القاهرة، ٢٠١٣، ص١٢٦.

- حنة أرندت، ترجمة عطا عبد الوهاب، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان - بيروت، ١٩٦٥م.



الحمـد للـه الـذي بنعمتـه تتـم الصالحـات، الحمـد للـه على مـا أعطـى، اللهـم لـك الحمـد كما ينبغـي لـجلال وجهـك وعظيـم سـلطانك.

خلاصة الكتاب

تأتي أهمية مذكرات رواد كسر حاجز الخوف من أنها لا تعرض فقط الأحداث التاريخية، بل تقدم أيضًا تفسيرًا للأسباب والدوافع التي حركت هذه الأحداث، وكذلك الصعوبات التي واجهها هؤلاء. وإن بناء الدولة ليس مجرد عملية سياسية أو اقتصادية، بل هو مشروع انساني واجتماعي عميق يتطلب جهودًا حكيمة، ورؤية بعيدة المدى، وتضامنًا بين كافة شرائح المجتمع، إن دور هؤلاء الرواد لم يقتصر على صياغة الأفكار الثورية أو وضع السياسات، بل تعداه إلى بناء ثقافة وطنية قائمة على مبادئ العدالة، والحرية، والمساواة، لقد كان دور هؤلاء الرواد محوريًا في رسم معالم الطريق الصحيح، وتوجيه خطوات بناء الدولة نحو مستقبل أفضل، فكانوا مشاركين فاعلين في صياغة وثائق الرؤية السياسية والنظام الأساسي التي تم إقرارها لاحقًا من قبل الجمعية العمومية لشعب الجنوب.

The importance of the memoirs of the pioneers of breaking the fear barrier lies in the fact that they not only present historical events, but also provide an explanation for the reasons and motives that drove these events, as well as the difficulties they faced. Building a state is not just a political or economic process, but rather a profound humanitarian and social project that requires wise efforts, a long-term vision, and solidarity among all segments of society. The role of these pioneers was not limited to formulating revolutionary ideas or setting policies, but extended to building a national culture based on the principles of justice, freedom, and equality. The role of these pioneers was pivotal in drawing the right path and directing the steps of building the state towards a better future. They were active participants in formulating the documents of the political vision and the basic system, which were later approved by the General Assembly of the People of the South.

Author: Fahad Abdullah Bahetili bin Rashid

الفهرس

فصل تمهيدي أهمية المذكرات في توثيق التاريخ.. ٧
الباب الأول دوافع الثورة ٢١
الفصل الأول المسألة الاجتماعية ٢٨
الفرع الثاني: المسألة الاجتماعية عند الفلاسفة ٣٠
الفصل الثاني النشاط الثوري.. ٣٦
الفرع الأول: أشكال النشاط الثوري ٤١
الفرع الثاني: مراحل النشاط الثوري ٤٣
الباب الثاني المرحلة الأولى التغيير السياسي والعدالة الانتقالية.................................. ٤٩
الفصل الأول التغيير السياسي.. ٥٠
الفرع الأول: مفهوم التغيير السياسي ٥٠
الفرع الثاني: أهمية التغيير السياسي.. ٥٢
الفصل الثاني العدالة الانتقالية.. ٥٧
الفرع الأول: مفهوم العدالة الانتقالية للثورات ٥٧
الفرع الثاني: أهداف العدالة الانتقالية بعد الثورات... ٥٨
الباب الثالث مرحلة الدولة القادمة مفاهيم وأسس نظام الحكم الذاتي.............................. ٦١
الفصل الاول تعريف ومبادئ الحكم الذاتي ٦٣
الفرع الأول: مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي... ٦٣
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للحكم الذاتي في الأنظمة القانونية المختلفة....................... ٦٤
الفصل الثاني الأسس التاريخية لنظام الحكم الذاتي... ٦٦
الفرع الأول: تطور مفهوم الحكم الذاتي.. ٦٦
الفرع الثاني: السياق الاجتماعي والثقافي للحكم الذاتي ٦٧
الفصل الثالث الأطر القانونية لنظام الحكم الذاتي... ٦٨
الفرع الأول: التشريعات الدولية حول الحكم الذاتي.. ٦٨
أولًا: المعاهدات والاتفاقيات الدولية الداعمة للحكم الذاتي.. ٦٨

ثانيًا: تجارب الدول في اعتماد نظام الحكم الذاتي ٧١
الفرع الثاني: القوانين الوطنية المتعلقة بالحكم الذاتي ٧٢
أولًا: المواد الدستورية المتعلقة بالحكم المحلي ٧٢
ثانيًا: التحديات القانونية في تطبيق الحكم الذاتي ٧٣
الفصل الرابع آفاق مستقبل نظام الحكم الذاتي ٧٥
الفرع الأول: آفاق مستقبل الحكم الذاتي بحضرموت ٧٥
أولًا: سيناريوهات تطوير الحكم الذاتي في حضرموت ٧٥
ثانيًا: فرص تحقيق نظام حكم ذاتي مستدام بحضرموت ٧٦
الفرع الثاني: التحديات السياسية والاقتصادية لنظام الحكم الذاتي ٧٨
أولًا: التحديات السياسية والأمنية ٧٨
ثانيًا: التحديات الاقتصادية والتنموية ٧٩
الباب الرابع مذكرات عن الحكم الذاتي ٨٣
الفصل الأول نموذج المرحلة القادمة ٨٤
الفرع الأول: بدء مرحلة النضال من أجل الحكم الذاتي ٨٤
الفرع الثاني: تطلعات تحقيق الحكم الذاتي في حضرموت ٨٤
الفصل الثاني كيف تتم مواجهة التحديات ٨٨
الفرع الأول: فهم هذا المشروع السياسي ٨٨
الفرع الثاني: مدى توافق هذه الأفكار مع الأطر القانونية الوطنية والدولية ٨٩
ملحق خاص ٩٣
الفصل الأول الجذور والبدايات ٩٤
الفرع الأول: النشأة والتعليم ٩٤
الفرع الثاني: الاحتكاك الأول بالسياسة: ١٠٦
الفصل الثاني التحول إلى النضال ١١١
الفرع الأول: الأيديولوجيا ١١١
الفرع الثاني: الأنشطة السياسية ١١٣

الخاتمة.. ١٢١
نبذة مختصرة عن المؤلف ١٢٤
المراجع ١٢٥
خلاصة الكتاب.. ١٢٨

خلاصة الكتاب

تأتي أهمية مذكرات رواد كسر حاجز الخوف، أنها لا تعرض فقط الأحداث التاريخية، بل تقدم أيضًا تفسيرًا للأسباب والدوافع التي حركت هذه الأحداث، وكذلك الصعوبات التي واجهها هؤلاء. وان بناء الدولة ليس مجرد عملية سياسية أو اقتصادية، بل هو مشروع انساني واجتماعي عميق يتطلب جهودا حكيمة، ورؤية بعيدة المدى، وتضامنًا بين كافة شرائح المجتمع، إن دور هؤلاء الرواد لم يقتصر على صياغة الأفكار الثورية أو وضع السياسات، بل تعداه إلى بناء ثقافة وطنية قائمة على مبادئ العدالة، والحرية، والمساواة، لقد كان دور هؤلاء الرواد محوريًا في رسم معالم الطريق الصحيح، وتوجيه خطوات بناء الدولة نحو مستقبل أفضل، فكانوا مشاركين فاعلين في صياغة وثائق الرؤية السياسية والنظام الأساسي، التي تم اقرارها لاحقا من قبل الجمعية العمومية لشعب الجنوب.

The importance of the memoirs of the pioneers of breaking the fear barrier lies in the fact that they not only present historical events, but also provide an explanation for the reasons and motives that drove these events, as well as the difficulties they faced. Building a state is not just a political or economic process, but rather a profound humanitarian and social project that requires wise efforts, a long-term vision, and solidarity among all segments of society. The role of these pioneers was not limited to formulating revolutionary ideas or setting policies, but extended to building a national culture based on the principles of justice, freedom, and equality. The role of these pioneers was pivotal in drawing the right path and directing the steps of building the state towards a better future. They were active participants in formulating the documents of the political vision and the basic system, which were later approved by the General Assembly of the People of the South .

Author: Fahad Abdullah Bahetili bin Rashid



00201006330129
mobdeoun.books@gmail.com